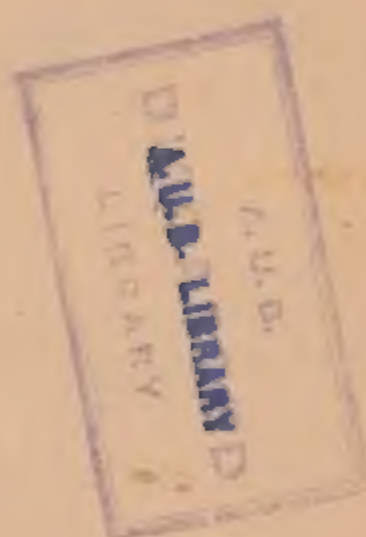


AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT



A.U.B. LIBRARY





عربون خالص وقرابته من العرب  
الاميركيه في بدم الخدم من  
٩٤٧٠

عرضت كتابي على علامة هذا العصر القائم بالنهضة العلمية في هذه البلاد الشيخ احمد عباس الازهري ، ووسى الكلية الاسلامية في بيروت . وانا بذلك راجع الى العالم المحقق ، والباحث المدقق تفضل بان اشطني بكلمة طيبة لمراراً بئذا من نشرها اقراراً بفضلته وهي:

三、

وبعد فقد تصفحت الجزء الاول من دررك النيسة التي بلغت حد الاعجاز  
وامعنت النظر في ما اتطوى عليه من القوائد الجملة مع ما تضمنته المقدمة التي  
ذلت من علم اصول الفقه صمايه وفتحت من صروحه الباذخة ابوابه فهي للفقيه  
الحائقة المفقودة ولا بناء المدارس الضالة المتشعبة ولا سيما وهم في زمن قد كثر فيه  
ما لا بد لبنيه من تحصيله من علوم تنوعت ولفات تمددت ووقت اعز من ان يسع  
مزاولتها وضرورة تضطرم الي اقتنائها فرايت اعزك الله ان تكون هذه الماخبرات  
على وجه يمكن من تناولهم الجمل الكثير في الزمن القصر اليسير فاتيتم بما جسد  
فأوعى بما لم يسبقك بتسقيفه سابق ولم يلحقك بتسقيفه لاحق فله انت ايها المجلي  
في حلبة شراح المجلة

وفد راقني ما كتبته في مباحث الاجتهاد والقياس وما اسبغت به من شرح  
الواد وكنت اود ان يكون ذلك في مباحث الكتاب والسنة التي لا مندوحة للفقهاء  
من الاطلاع عليها ولعل لك في ذلك عذراً فلا يرحت تزدي بك ربوع العلم  
وتزهر بك رياض الفضل في ٢٨ شباط سنة ١٩٢٧

رئيس الكلية الإسلامية

احمد عباس الازهری



CA  
343.2  
Z21  
v.1

# المحاضرات السريعة

١٩٢٧ - ١٩٢٦

لأستاذ الشريعة الإسلامية في الجامعة الأميركية

الشيخ يوسف راجي زغرابا

حاكم الصلح في بيروت

AM. Faculty of  
AM. Related  
Publication

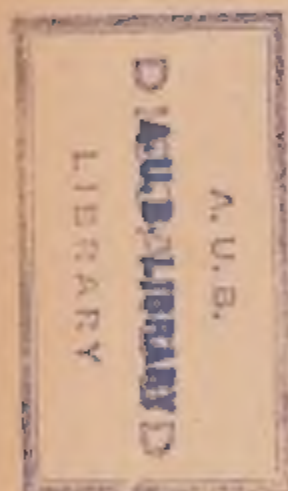
القسم الأول

وهو يشتمل على مدخل وشرح مئة القاعدة الأولى

وهي القواعد الكلية من المجلة

280.82

مطبعة السلام - بيروت ١٩٢٧





## الحمد لله الشارع الازلي الواجب الطاعة

اما بعد فان ادارة الجامعة الاميركانية العزيزة رأت بحسن نظرها ما يحتاج اليه المرء من معرفة الشريعة والقانون في حياته وارادت بغيرتها ودافع عطفها ان تتوسع في بث العلوم الاجتماعية العالية وتتم فضلها على ابناء هذه البلاد الشرقية فوجب لها على الشرق شكر لا يوفيه الا دوامه فادخلت في برنامج دروسها درس الشريعة الاسلامية المعمول بها في جميع البلاد الاسلامية المنفصلة عن الممالك العثمانية وهذه البلاد من جملتها. واما اختيارها اياي لتدريس هذا العلم الجليل فلا يقدر بحسن اختيارها الاساتذة. وانما اتخذه دليلاً على ان حظاً رفيعاً ونعمة جليلة كانا مقدورين لي في عالم الغيب فبرزوا على يسرها بهذا الانتخاب الى حيز الوجود

واما الدروس - فكما علم - هي دروس لا يقصد منها جعل الطالب فقيهاً او محامياً متخصصاً بهذا الفن ولكن ان يكون له دليل في حياته العملية بدله على مواطن صون حقه والدفاع عن نفسه وعن مصالحه وينير سبيله بما يوضح له من الامور الشرعية الواجب على كل انسان معرفتها

واما انتم ايها البائدة الطلاب فلا تكافئكم جهوداً الا الاصاخة حتى



إذا راقكم ما نلقه من درس اندفعت من تلقاء انفسكم الى استقراء  
الاصول والتبسط في استكناه القواعد الشرعية بدافع اللذة التي تحصل  
لكل من يطالع بثبت هذا العلم المكين الذي انما يدعى بحق « طب  
الاجتماع » . والله نسأله العون والمهدي



## المقدمة

الشريعة الإسلامية تمتاز عن سواها من الشرائع المعمول بها في عصرنا بأنها فضلاً عن كونها مجموعة القواعد التي يجب على كل مسلم اتباعها بما حوت من أمر ونهي - هي أيضاً شريعة مدنية للام التي لا تزال تعمل بها سواء كانت هذه الام مسلمة ام غير مسلمة

ان المسلم اذا خالف الشرع خالف نظام الحكومة فاستحق في هذا الدنيا عقابه وخالف بذلك ايضاً عقيدته الدينية فاستحق عليها الحساب في الآخرة فهي دينية ودينية . وهذه مزبلة لا يستهان بها لدى التفكير بالحلال والحرام والحق والواجب ، فان الناس انما يساقون بعواطفهم واعتقاداتهم الدينية التي تمنعهم عن ارتكاب المخالفات والمحرمات اكانوا يساقون بغير ذلك من العوامل

وغداً متى درسنا هذه الشريعة وفنناها بما سندرسه من شرائع الامم الاخرى وانظمتها نزدد تحقيقاً ان في تلك الكتب الشرعية القديمة موارد عدل لا تتضب ، واوامر حق وانصاف لا يخرج عنها دائرتها الرجل حتي يرى نفسه في ساحة المخالفات والمنهيات وندرسنا تاريخ هذه الشريعة نجد انها كانت ولا تزال ملاذاً للامم المسلمة التي حكمها الاسلام

خطر على بال سلطان عثمان يكره المصري على اعتناق  
الاسلام فتتفق بذلك جميع الاسلام فوقت الشريعة في وجه ذلك  
الحذر وجاءت الفتوى ان [ لا اكره في الدين ]

معنا الساطع ربه للشرع وبنات الشريعة الاسلامية  
السبعين من اضطراره . ذلك حصل ايام كانت الامم الاخرى يضطهد  
بعضها بعضاً

هذه الشريعة ككل شريعة اخرى تفتن آراء واولى مختلفة  
لا تنسب كل زمان ، ولكنها كثر من غيرها مروية وشهد  
بها وغالباً فهي تنضم جميع الاندية الفتوية التي تعدد الارسل  
طرية على القاعدة الحكيمة القائلة " لا يكره لاجلهم بتعب الامم " .  
ان السلاطين المتأخرين قد قبلوا في وقت مختلفة باسم الشريعة  
وغيرها اخرى هي وان كانت تظهر عربية نعت الشريعة لانها حقيقة  
من روحها العادلة ، لان قصد الشرع هو صمد ارواح الناس وانراضهم  
في مواعيدهم ، فكل حكم أو نظام يأتي بهذه العدة لا يختلف من حيث القصد  
الشريعة الاسلامية ، بل ينطبق على القصد المؤسسة عليه : وليس ما  
يرون من خلاوات في وجهة التطبيق سوى صور خارجية لروح واحدة

﴿ ذلك ﴾

لذلك قام في البلاد العربية من عهد بعيد سلاطين امرؤ بقبول  
بمس قورن ان بها غلبهم من الامم كثر في شجرة البرية والشجرة

البحرية وقانون جبر، وسيرهما مما ندعوه اصطلاحاً القوانين والاعطمة  
على ان هذه القوانين لا تخرج كما بينت في القول عن الروح القدس  
- الا وهي روح العدل - التي تحدث في الشريعة

### فكان

فكان له اصطلاحات علمية وسميت عدة لموضوع واحد

فنقول «شريعة»، ونقول «قانون»، ونقول «نظام»

ونفهم اصطلاحاً من قولنا شريعة الاحكام الشرعية التي بنيت  
على سنة وعلم كبير معمول به في الحكم مجلة الاحكام العدلية،  
وقد علب عليها فقهاء اسم «المجلة»

### هو شرع

ونفهم من قولنا قانون تقويين هي نطاق احكام الآل كقانون  
التجارة والمحاكمات والخزائن الى آخر ما هـ من القوانين مدني في بحث  
عنها في مكانه ان شاء الله

ونفهم من قولنا النظام، القوانين الاخرى التي كانت تضعها  
الحكومة لاحوال خاصة كظام حمل الماء، وظام كريت وظام التسعة  
وظام الحرك الى آخر ما هـ ذلك على ان قولنا شريعة او قانون او نظاماً  
شيء معين لا يبيع من تحتها كل كلمة من الكلمات الثلاثة لجمع  
الاحكام التي تسنها الحكومة والمادة لاصح، فنقول مثلاً القانون  
المدني من جهة كونه قانون مدني من جهة كونه قانون شرعية

البلاد عن كل الاحكام الرسمية الجارية فيها

### ❖ وضع الشرائع ❖

ان الشرائع كلها اما ان تكون لاهية كشرعية موسى وشرعية المسيح وشرعية محمد واما ان تكون من وضع البشر كشرعية حمورابي وشرعية الرومانيين وشرعية نابليون وغيرها

### ❖ الشرائع الالهية ❖

ان الشرائع لاهية وانثوية ، لها كبرياى سبق التمتع المقام لارفع  
 عند الامم بسمية امتك لدين ادي في شريعته . وهي بحسب اعتقاد  
 اصحابها موحى بها وهي ضامنة السعادة في اديان . والحق يقال ان هذه  
 اشرائع كانت ولا تزال مبادئ ساطعة لضبط في سبيل وصول الى  
 اعية المنشودة - الا وهي سعادة جنس بشري

### ❖ شرائع موصوعة ❖

هي مجموعة لاحكام وتوازين التي تضعها الحكومات وتوجب  
 على الامة اتباعها

واما هذه الشرائع فيضعها الملوك ويبرهونها بصور مختلفة طرأ الى  
 سعة سلطان الملوك وبلغ ولايتهم

وفي الامم الحاكمة بالحكم الاستبدادي الخلق صدر هذه  
 اشرائع الملك مطلق مشيئة ومعه اخذ من آراء علماء عصره ورجال  
 سياسته فله وحده حق الامر في وضع وتغييرها

واما في البلاد الدستورية اي ذات الحكم المقيد فلوضع القوانين والشرائع طرق اهمية :

ان تقترح الحكومة او النواب وضع قانون وبعد ان ينظمه اهل المصاحبة والاعلام بشكل لائحة فنور يعرض على مجلس خاصة تدرسه وتبدي آراءها فيه ثم يعرض على مجلس النواب من عوام وشيوخ وبعد ان يصدقها يعرض على ملك البلاد او رئيس جمهوريتها ليحيزه ويأمره بوجوب العمل به . وله حق رد القانون مع ابداء ملحوظاته عليه فيعاد الدرس والمذاكرة فيه حتى يقرره المجلس اصراراً او تعديلاً . وسنفرده لهذا الموضوع مادة خاصة في موضع آخر

واما لان المقصد هو ان التفرق بين الشرائع الالهية والشرائع البشرية الموضوعات :

واذا قدر الامة من الامم جمعت شرائعها ، الاحكام الالهية ، مع الاحكام التي استحسن باب الامة وضعها وافقت مقاصد واحكام هذه الشريعة الا تصح ان تقول : ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا ان اجمع باب الامة او اكتبهم على وضع قانون لا يخالف روح الدين هو ان آمن حملة حكماء الدين ، فانه قال « ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن »

ومن اهم آراء الشريعة لاحكام -

﴿ الشريعة او الفقه ﴾

الفقه هو علم المسائل الشرعية العساية او العلم بالاحكام الخمسة من حيث تعلتها بافعال المكلفين والاحكام الخاصة هي الوجوب والنهي والكره والعكراهة والحرمه

وفي موضع : الاحكام الخمسة هي الوجوب والتدب والاباحة والكره والتحريم . وفي التعريفات الاقتضاء طلب العمل مع المسموع عن الترك وهو الوجوب . او بدونه وهو التدب . او طلب الترك مع المسموع عن الفعل وهو التحريم . او بدونه ي بدون المسموع وهو الكراهة والاباحة عدم طلب او تحريم شيء

واما مدار امور الدين فهي خمسة اشياء

اعتقادات وآداب وعبادات ومعاملات وعقوبات

فالفقه المتعلق بالامور العملية يبحث عن المعاملات والعقوبات لتعلقها بامور الدنيا :

لذلك كانت تنقسم ايضا الى مسالك ومعاملات وعقوبات وقد ذكر العلماء ان المسالك هي من المعاملات لانها انما سبق العقود غير ان المجلة ذكرت المسالك وحده فقالت مسالكات ومعاملات وعقوبات وان تكن لم تبحث في غير سوى المعاملات لان ليس في المجلة كتاب المسالك ولا للعقوبات . لان المسالك من جملة



أحكام المجلة في ذلك الكتاب كان لاستعماله في جميع محاكم الأمة وتطبيقه على جميع أفراد الرعية على السواء  
فكتاب النكاح أو ما يقابله عند الأمم فنون الزواج أو فنون الدلالة لا يعمل به في الملاد العثمانية القديمة بصورة واحدة لأن لكل طائفة قواعد وقوانين للزواج لا تنطبق على القوانين الإسلامية وكذلك كتب العقوبات، فلعقوبات أو ما تسميه اليوم قانون الخرب لا ينطبق على فنون الخرب العثماني في المأول به اليوم سوى روحه ومقاصده أما المعاملات فكلها واحدة، كالمبيع والاحارة والرهن والسوى والحكم فهذه من الأحكام التي تنطبق على المسلم وغيره فالمجلة إذاً لا تحتوي ما لا يمكن تطبيق أحكامه على غير المسلم  
﴿ الأدلة الأربعة ﴾ (١)

الكتاب :

السنة والحديث :

الاجماع :

القياس :

﴿ الأدلة ﴾

الشرعة مأخوذة من أربعة مصادرات أولها هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس

وما سنبعث الآن عن هذه الأدلة الأربعة فنقول : <sup>(١)</sup>

ان الكتاب هو القرآن العزيز الذي يتوقف عليه دين المسلم ودياره وهو على اعتقادهم ذلك الكتاب الذي انزل الله على لرسول العظيم ان القرآن لم يظهر مرة واحدة وانما ظهر تدريجاً في اثنا عشر سنة على مقتضى الاحوال من اول ظهور الدعوة الى روضة النبي بعضه في مكة وبعضه في المدينة ، فكان كما تلا آية او سورة كتبها على صحف الكتبة في تلك الارض وهي لرقع من الخلد والمريخ من العظام كالأكاف والافسلاخ وعلى اعصب وهي قحوف جريد الخيل والحدف وهي الحجارة المرصعة البيضاء .

فتوفي النبي سنة ١١ هـ والقرآن امامه دون ثلث اهل هذه الصحف او محفوظ في صدور الرجال وكانوا يسمون (حفظته) القرآن .  
وكان اكثر الناس عناية بتدوينه على عهد النبي ، علي بن ابي طالب وسعد بن عبد بن العاص وابو الدرداء ومعاذ بن حنبل وثابت بن زيد والي كعب :

### الخبر في رواية البخاري

ولد رنداهن الجريري عن الاسلام في عهد بني بكر ارسل اليهم جنداً لمحاربتهم فقتل من جنده كثير وسبوا جنداً كثيرة من المدينة وخصوصاً في عروة بيممة التي قتل فيها من المسلمين ثلث مائة .  
ثم عصف بن مشير بن ربيعة بن حسان بن حذاف بن اسدي بن عدنان

فلما سمع ذلك اهل المدينة فرعوا فرعاً شديداً وخصوصاً عمر بن الخطاب رحل المدينين وشر على النبي بكر بمجمع القرآن لا يذهب منه شيء بموت هله فتوقف ابو بكر وقال :

كف افضل ارباً يا رسول الله فلم يجر اليها فبها

فزال عليه عمر حتى اقععه بمجمعه فاحضر ابو بكر زيداً بن ثابت لانه كان من كبة اوحى فجمع ما كان مسدوداً عند الصحابة وربما وجد السورة الواحدة مكتوبة عند ثنين او ثلاثة او اكثر وقد لا يوجد من السورة لآخرى الا نسخة واحدة كسورة التوبة فانه لم يجد من الا نسخة واحدة عند ابي خزبة الانصاري فجمعها من تلك المحفوظات من صدور الرجال وسلمه لابي بكر واثبات المصحف عنده حتى توفي سنة ١٣ فلما تولى عمر تسلمه وصلت عنده حتى تولى عثمان سنة ٢٣ فانتقلت الى ابنته حفصة من اروج النبي

### ✽ مصحف عثمان ✽

في عهد عثمان تسعت الفتوح وتفرق المسلمون في الامصار كصر واشم والعرق ودرس وفر بية وفيهم اقراء وسد بعضهم نسخ من القرآن وقد رتبها كل منهم ترتيباً خاصاً فعول اهل كل مصر على ما قام بينهم من اقراء ، فهل دمشق وحمص مثلاً اخذوا عن ابي عبد الله الاسود واهل الكوفة اخذوا عن بن مسعود واهل البصرة عن ابي موسى

الاشعري وكانوا يسمون مصحفه لباب القلوب ، ومع شدة غنابة  
القراء تحفظوا القرآن وضبطه لم يحل من الاختلاف في قراءة بعض سورته .

﴿ حذيفة بن اليمان ﴾

وافق ان حذيفة بن اليمان كان في جملة من حضر غزوة ارمينية  
وسرى عن رآى في نسخة سره اختلاف بين المسلمين في قراءة  
الآيات وسمع بعضهم يقول لبعض « قراء في خير من قراءتك » فلما رجع  
الى المدينة اتى عثمان بذلك وانهذره بسوء العقبى ان لم يتشارك الامر الى  
ان قل له :

« درك هذه الامة قبل ان يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود  
والنصارى » فبعث عثمان الى حفصة ان رسي اليه بالمصحف نسخها  
في المصاحف ثم نردها اليك » فرسلتها فدعا عثمان زياد بن ثابت  
وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام  
وامرهم ان ينسخوا القرآن ويستعينوا على القراءة بما حفظه القراء  
وقال لهم :

اذا اختلفتم انتم وزيد بن ثابت في شيء فكتبوه بلسان قريش  
فما انزل بلسانهم ففعلوا ذلك سنة ٤٠ ثلاثين وكتبوا اربعة مصاحف  
بعثها عثمان الى الامصار الاربعة ، مكة والبصرة والكوفة والشام ،  
واثنى اقدمها في المدينة واحدا لاهلها وواحد لنفسه

وهو الذي يسمونه « الامام » ثم امر بحجم كل ما كان قبل ذلك من

المصاحف وأمر بأحراقه

وصح رسول في المصاحف على ما كانه عثمان واشتعل المسلمون  
في الامصار باستندخ تلك المصاحف فتمسحوا منها شيئاً كثيراً في  
مدة قليلة

أخبرني ما أخذناه عن زيدان

السنة

السنة لغة هي الطريق والهدى وسلاطه ش . مصدر عن أي  
قولاً وفعللاً ونقراً

القول هو ما صدر عن أي من الأقوال وما نسب إليه منها  
وأهمها الحديث شريف وهذا بدني . السنة التوبة  
والفعل هو . فعله أي في حل حبه

والتقرب : هو ما سكت عنه النبي كقول قل في حضرته فلم  
ينتقده أو فعل جرى بطلاعه فلم يمه . ومن سكوت عن القصد والمع  
تصديقاً لم جرى وقيل . وربما وهذا يقال له حديث تقري . ي  
ويشته ط . لا يسكنون القول والفعل سكوت عنه متوعاً  
بعد ذنوبه أو نحو لغة دليلاً ومصدراً شريفاً ثبت بقوله في القرآن  
( ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا )

## \* الحديث \*

ان الصحابة هم الذين رفقوا بهي وسمعو احاديثه وحفظوها  
وكانت هذه الاحاديث الموثوق بها مرجعاً للمسلمين في تفهم معاني  
الكتب حتى انهم اذا اشكل عليهم فيه آية واحتشقوا في التفسير عادوا  
الى الحديث فايدوا به حججهم ووضعوا ما اشكل عليهم  
ولما فرقت الفتوح الصحابة في الارض وقد ثبت ايضاً الفسنة  
بعد مقتل عثمان ظهرت احداث مختلفة ادعاه كل فريق لكي يوثق  
بها رايه في الخلافة فحصلت نتيجة طبيعية وهي ان بعض ما نقل من  
الاحاديث لم يكن واقعياً فقل الصحيح منها وهو ما دعوه بالاحاديث  
الصحيحة

حتى ان البحري وهو من اعلم علماء الحديث واصدق رواة سمي  
كتبه بعنوان (صحيح البحري)

حتى ان اوق من الاحداث قد اعترض على صحة آلهما عن

البي

## \* الاجماع \*

الاجماع متفق عزم ولا مذنب وهو شرعاً جماع علماء عصر  
ومجتهديه على حكم شرعي

ويشترط لصحته ان يكون العلماء المجتهدون ائمة المسلمين  
ودر كل الاجماع، اتفاق المجتهدين وهذا لا يتحقق يحصل على وجهين

اولها اجماع قولي او عملي وثانيها اجماع اذن او سكوت

والاجماع قولي او العملي يعني جماع المجتهدين والتفقيه على قول او عمل

الاجماع الاذني والسكوتي . يعني انه اذا قدم مجتهد وابدى رأياً

في قضية بحضور الآخرين فسكتوا عنه في المجلس ومر ثلاثة ايام ولم

يعترضوا به . نكت مهم قبولاً في رأي المذكور

كذلك سكونهم عن عمل يأتيه

ولا يشترط ان يقع العمل او يقال القول بحضور المجتهدين بل

يشترط علمهم به واطلاعهم عليه والمجلس هو مجلس العلم والاطلاع

ودا يابح ثمة مدينة بيروت مثلاً عمل او قول شرعي صدر عن

مجتهد طرابلس او بلعم من احدثهم في مجلس تلمهم ذلك فمات

يسكتوا واما ان يدوارياً ضمن ثلاثة ايام

ويشترط في الاجماع ان يكون المجتهدون من ابداء عصر واحد

فيقال مجتهدو العصر الك في او الثالث جمعوا على كذا

ويشترط ان لا يحلفهم مخاوف منهم حتي ولا واحد

على ان مخافة بعضهم لا تلغي قوة الحجة الشرعية بل يعتبر التدقيق

الاكثرية ترجيحاً شرعياً للحكم المذكور

وحكم لاجماع اي نتيجة الاجماع افادة اليقين

ان اعتبر الاجماع حجة شرعية هو امر ورد في الكتاب القائل :

(كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)



وقد وردت احاديث تؤيد ذلك

كما ان العقل يأمر به ، جل ان أن العقل اتباع اراء جميع علماء عصر بقضية شرعية لم تخالف الادلة الاخرى  
وقد يكون لاجماع مسنداً الى دليل قطع فيكون حجة مؤيدة  
ان الشريعة باستادها الى اجماع علماء العصر لم تؤيد امرأ شرعياً  
صالحاً عادلاً فحسب ، بل اعطت الامة والامم درسا مفيداً دعيتهم به الى  
اعتبار العلم ورجاله ونكرهم آرائهم شفق عليها واظهار ان للرأي العام  
في الحكم مقمة واجب لاحترام

### ﴿القياس﴾

لما انتشرت علوم القرآن في العرب ، ورسع من ايشهد فقهاء ومفتون  
ولكنهم ما زالوا عيالا على علماء المدة لانهم اتفقوا على بحفظ الحديث  
وقراءة القرآن وكان الحديث قديلاً في الفرق  
وكان لفرس اكثر مسلمين غير العرب وهم هم قدس وعلم فعمدوا  
الى استخدام القياس العقلي في استخراج احكام الفقه من القرآن  
والحديث

خالقوا بذلك حل لمدة لانهم كانوا شديدي المصك بالتمسك  
فحصل بذلك قسم من العلماء قسم اتول بالقياس وهم كثر العراقيون  
وفي مقدمتهم الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان  
وقسم يقول بان الحديث يري حكمة من الكتب والحديث

والاجماع وهم اهل المدينة وزعيمهم مالك وانصاره من اهل الحجاز  
 وخلاصة رأي القسم الاول هي الغنية بتعصيل وجه القياس  
 والمعنى المستشط من الاحكام وناء الحوادث عليها وهم يقدمون القياس  
 الجلي على آحاد الاخبار

وخلاصة رأي القسم الثاني بذل العناية في تحصيل الاحاديث  
 ونقل الاخبار وماء الاحكام على النصوص ولا يجمعون الى القياس  
 الجلي والخفي ما وجدوا خبراً او آياً وبذلك على شدة تمسكهم بذلك قول  
 التميمي "دا وجدتم في مذهباً ووجدتم حرجاً على خلاف مذهبي فعلموا  
 ان مذهبي ذلك الخبر"

واما القياس فهو بمعنى التقدير لقولك "يكن قياس هذا على ذلك"  
 وبالاصطلاح الشرعي هو استنفاذ الاحكام الشرعية غير المنصوص  
 عليها من الاصول الثلاثة اي من الكتاب والسنة والاجماع بشرط  
 حاكم العامة او حمل معلوم على معلوم اي الحرف في حكمه لمساواة الاول  
 اي في غلة حكمه بان توحدت بينهما في الاول عند الحمل اي المجهد

سرى في المستقل انه لا يجوز الاجتهاد في مورد النص  
 والنصوص هي ما ورد في الادلة الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع  
 اعلم ان الكتاب والسنة والاجماع هي ادلة مستقلة يعبر عنها  
 بالاصول المطلقة، على انه ذ كان ينشئ على القياس حكماً والقصد هو صحة  
 بناء الاحكام على ادلة الاصول اربعة

غير ان القياس لا يحسب اصلاً مستقلاً بل لاحكام بل باعتبار  
 كونه مستنبطاً من الاصول الثلاثة فهو فرع فـ  
 ان القياس لا يثبت حكماً جديداً بل يظهر حكماً مستنداً بالاستنباط  
 الى دليل من الاصول الثلاثة  
 ان الاصول المطلقة يكفي كل منها لاثبات حكم شرعي اصلي ويفيد  
 القطعية .

والقياسات عديدة ، فمنها القياس الفقهي وهو موضوع بحثنا لانـ  
 والقياس المنطقي وهو دليل مركب من قضية حتى متى سلم الرجل  
 بتلك القضايا تخرج قضية اخرى  
 ان القياس المنطقي مستعمل في العقولات وصول لديدات  
 وما القياس الفقهي فهو مستعمل في احكام المواقف كما ان القياس  
 المنطقي هو من لامور المعقولة  
 ما القياس الفقهي فهو حكم شرعي ثبت من الاصول الثلاثة و  
 بالاستحسان الذي نسميه قياساً خفياً

### شروط صحة القياس

اولاً : ان لا يكون الحكم المقيس عليه معنى بهن آخر واحداً  
 ثانياً : ان لا يكون الحكم المقيس عليه خارجاً ومثلاً عن الطريق  
 الملوكه بسبب عدم ادراك العقل للحكمة في وصفه كاتقدرات مترعية  
 مثل لاول : ان النص ورد على قبول شهادة حد الصحابة وحده

وهو خزيمة فقبل « من شهد عليه خزيمة فحسبه » وذلك امر باستماع  
شهادة واحد والحكم بها

مع ان النص المأثور به « فاستشهدوا شهيدين »

فعليه لا يصح اقياس على خزيمة قول شاهد واحد

ولذلك جاء الشرع بقول ان صاحب البيعة رحلات او رجل  
وامرأتان، وتفسيره ان المقدرات الشرعية هي تلك الحدود والعقوبات  
التي نص عليها الشرع دون ان تكون عليها والقصد منها تحت ادراكنا  
هذه لا يجوز اقياس سببها ومن ذلك العقلة التي عليها لذين دون ان  
ترتكب او تشترك بالحادثة

ركن قياس أربعة : اصل وفرع وحكم الاصل والعلة

فالاصل هو النص عليه والفرع هو المقيس وحكم الاصل هو ما  
ورد له من معنى خاص او جماع او استحسان، والعلة هي وصف جامع  
حكم القياس تعدي الوجه شرعي من مقيس عليه الى المقيس  
فثبت قياس تعدي حكم شرعي ثبت لاصول الثلاثة او باحده  
الى حكم شرعي نظيره لم يكن ثابتا

ان كون القياس هو حجة في اثبات الاحكام منصوص عليه  
في الكتب، وورد في اربعة احوال

فقد قال الكتاب (وعتبروا يا اولي الا بصار يعني لا يصار  
لا يصار متى روا حكما حق عليه ان يعتبر به عند وقوع غيره

وقد جاء في السنة حديث سريب التامل : الحمد لله ، يوفق  
رسول رسوله بنده رضي به رسول الله هذا حديث كان جواباً من  
الرسول لعاذ ، فمن عاين كان من اصحاب رسول فرسله لي يضمن ولما  
عاد سألته : يا اقصي بين عبد الله فقل : اولاً يا كذاب وان لم اجد  
في سنة فبسة رسول مثلاً لم جند فيها حكماً وعمل برأيي وشهادة قنبي  
فلم يبعه رسول من عمل بسنة بل حمد الله على توفيقه في ذلك  
فقال « الحمد لله الذي وفق رسول رسوله بنده رضي به رسول الله »

واما ثبوت نقيض الاجماع من اصحاب مكرام لم يردوا ولا  
اكرروا على عمرو بن مسعود فبسة في الحكم

### ❖ الامتحان ❖

توجد بعض مسائل شرعية كان يجب عدم جوارها ولكن قد  
جرت استعساة متلاً ببيع المذموم باطل ، نكت قاعدة كية لانه يشترط  
في المبيع ان يكون موجوداً ومتدوراً انسيماً لمثل لا يجوز شراء بيع  
المذموم ، على انه قد امتحن خلاف التيسر بيع المذموم والاجارة التي هي  
عبارة عن بيع المدفع وبيع المذموم تجري على مبيع معلوم وقت العقد والاجارة  
تجري على ثلاث افع اي لا تستحق الا مع المذموم المستعمل ومع ذلك  
فقد ورد حديث بجارة بيع مذموم ولا جارة كما لا تصح ورد  
ابن عبيد المذموم فكذلك يجب ان لا يجوز ومع كونه لم يعترف بكتاب  
وحديث على ريجيره فقد جمع الالة على جوارها فبحر بالاجماع

كذلك اذا جاء رجل وكل خبز الآخر في الشئ لا يجوز لاحد  
 أكل مال اساس . واما في هذه الحالة لا يتوب عليه حكم شرعي لان  
 الاضطرار لتأمين حق الحياة الذي هو مقدم على حق الاموال استلزم  
 عدم سوءه متى عدم محبة تدفعه عنه الا انه نظر الى كون الاضطرار  
 لا يبطل حق الآخر فله ملءه يدفع قسمة اخيه الذي اكله  
 تلك منافع هذه الشريعة ومصادرها

كتاب منزل من معجزات الكتب قدسه . يعطيه ما ينيف عن  
 ثلاثمائة مليون من البشر منتشرين في اقطار المعمور  
 وسنة نبى من اكبر رجال التاريخ واعاضهم  
 وجماع امة نشرت العلم في كل الاصقاع . فليس علماء لهم في  
 العلوم العقلية المقولة المدح المعلى . استحسان امة قيل فيها : مارآه  
 يومنون حسبه . عند الله حسن هذه هي شريعة التي سبها  
 اهلين من وردها ومستضيئين بنورها

### ❦ أصحاب المذاهب الاربعة ❦

علمت في سبب ان الامام مالك كان رعي لأصحاب الحديث  
 وهم علماء المدينة والامام مالك هذا عاصر الخليفة المنصور العباسي وافق  
 مخلف المنصور فجماعه اهل المدينة وابعوا محمد بن عبد الله من آل علي  
 وعظم أمر محمد فجاء به المنصور ولم يعلب عليه الا عند شديد فرجع  
 هل المدينة الى بيعة المنصور قهراً وظل مالك مع ذلك يكر حق

البيعة لبني العباس فعلم مير المديّة يومئذ وهو جعفر بن سنيان عم  
المصور بذلك فعضب وددت بمالك وجرده من ثيابه وضربه بالسياط  
وخلع كتفه

وقد دعي صاحب هذا الرجل ومذهبه المالكيين ومرجعهم في  
مذهبهم الكتب والسنة والاجماع

وحاء بعد مالك من اصحاب مذهبه محمد بن ادريس المظلي  
الشافعي فرحل الى مرق وخط اصحاب ابي حنيفة واحد عنهم ورج  
طريقة اهل الحجاز بطريقة هل العرق واختص بمذهب جديد خاف  
فيه مالكا في كثير من مذهبه ثم جاء بعده احمد بن حنبل وكان محدثا  
من عتبة احمد بن وقر صاحب على صاحب الامام ابي حنيفة مم ومور  
بصاعتهم من الحديث وختصوا بمذهب آخر

ام الامام ابو حنيفة الممنون فهو الملقب بالامام الاعظم وسدر  
الشريعة على مذهبه وهو المعمول به في المحاكم في هذه البلاد  
فالامام لمشار اليه كان معاصرا للنصور ايضا وقد كان في الكوفة  
فاستقدمه المصور الى بغداد واكرمه وعزز مذهبه

ولامم كما علمت هو رعيم القائلين بالقياس وقد عرض عليه  
خليفة ن يتولى القضاء ومنع حتى حبس ولم يفلح خيفة ان ياتي بظلم  
او حيف على احد وسفرد لترجمة هؤلاء الرجال مقالا  
اما في زمان هذا فقد نقص وقل عدد الحابلة وبقى المالكيون على



انهم اقل عدداً من الحنفيين والشافعيين

واما بحكم هذه البلاد فهي تعمل قول ومذهب الامام الاعظم  
ابي حنيفة

### ❖ ذيل ❖

ولد له حنيفة الكوفي سنة ١٨٠ هـ في بغداد سنة ١٥٠

ولد الامام مالك بن انس في المدينة سنة ١٧٩ هـ ومات فيها سنة ١٧٩

الامام الشافعي كنه ولد ليخلف الامام الاعظم فقد ولد في سنة ١٥٠

التي توفي فيها الامام حتى روي انه ولد يوم وفاته في مدينة (غزة)

من اعمال فلسطين وتوفي في ول سنة ٢٠٤ ومصر على مذهب الامام

الشافعي

الامام احمد بن حنبل ولد في (مرو) سنة ١٦٤ هـ واد كان طفلاً

تقلته امه الى بغداد وقبل انها احاطت بغداد وهي حامل به فولدته فيها وقد

توفي في بغداد سنة ٢٤١

### ❖ طبقات الفقهاء ❖

#### الطبعة الاولى

الرجال الطائفة الاولى من الفقهاء الحنابلة على صفة المجتهد في

الشرع اجماع اولئك الائمة الذين وضعوا اصول الفروع وهم الائمة الاربعة

لما صدر امر امير المؤمنين عمر بن الخطاب بتعيين عدي بن مسعود من

مشاهير الفقهاء والنجباء قاصداً للكوكة ذهب واتخذ في تطبيق وتنفيذ

أحكام أشرع مستبسطاً فروع الفقه من الكتب والسنة وكان يؤيده  
بذلك علقمة

وكان إبراهيم النخعي يجمع ورتب فروع وفرائد الفقه  
وكان حماد ينفح الفروع والفوائد المذكورة ويبدل ذلك علماً وهدى  
وقد أخذ الفقه من حماد الإمام أبو حنيفة فشرح أصول الفقه وشرح  
الفروع عن الأصول وأوضح طرق في تجميع

### الطبعة الثانية

ورثي في الطبعة الثانية تلامذة أبي حنيفة الذين تروى عنه ولهم  
في كثير من التفريعات والاشكال

فمن هؤلاء - الإمام أبو يوسف الذي بقي مدة طويلة قاضياً في  
بغداد وهو ضيق فضاءه ولذلك يرجع ربه في الأمور العملية والتطبيقات  
انقصية ويعمل به ويستند إليه

وأما الإمام محمد فقد أخذ العلم عن أبي حنيفة وكمل درسه على  
أبي يوسف وجمع ورتب ما أخذه ودرسه عليهما

فيقال للإمام الأعظم ولأبي يوسف أشيخين والإمام الأعظم  
ولمحمد طرفين والإمام أبي يوسف ولمحمد (أما ابن)

وأما الإمام أبو يوسف ومحمد ومن كان خلفه بعدهم  
أب حنيفة في كثير من الآراء إلا أنهم اتبعوا في الأصول لذلك مذهباً  
(مجتهدين في المذهب)

## الطبقة الثالثة

ومن الفقهاء المعظم قوامهم الامام الاعظم في المذهب والاصول والفروع الا اهتم عدد حصول وقوعات لم يعترفوا فيها على نص فيما كتب وروى عن ابي حنيفة - كانوا يتعمرون في طريقة استقراطية الاحكام اللازمة لتلك الوقوعات فيحلون بذلك مسائل المعروضة عليهم فسمو بمجتهدين بالمسئلة وبذلك تكون طبقات المجتهدين قد بلغت الثلاث

واما الفقهاء الذين لم يطلعوا درجة الاجتهاد فهم صاحب جريح واصحاب الترجيح واصحاب التمييز والتعمون

## الطبقة الرابعة

وصاحب الترجيح هم اولئك الذين يتعمون لامام بصوابه ومذهبه وفروعه واما اذا عرض قول يحتمل وجهين ورد عن لامام او عن احدهما صاحبه واصحاب الترجيح يفترون في حقيق المسائل للجهالة الى لاصول الموضوعات وقيسون الفرد على بظاهرها ويفصلون بالامر ويفسرونه

## الطبقة الخامسة

واصحاب الترجيح هم من ذا عرضت مسألة طاروايات مختلفة من صاحب المذهب رجحوا بعض تلك الروايات على بعض

## الطبقة السادسة

واصحاب التمييز هم من يميزون ويفرقون بين اقوال فقهاء فيفرون الاقوى واتمري عن الضعيف وظهر المذهب عن الروايات

ندرة فلم يقلوا في كتبهم ومؤلفاتهم لاقوال الضعيفة والمردودة  
الطقة السابعة

التابعون وهم الطقة السابعة من تنها  
هو لاء لا قدرة لهم على الاحتياط ولا التحريج ولا التمييز بل هم الذين يتبعون الراجح ومما من الآراء  
﴿دين﴾

طبقات الفقهاء سبع ، مجتهد في شرع ، مجتهد في مذهب ، مجتهد  
في المسئلة ، اصعب تحريج ، اصعب ترجيح ، اصعب تمييز ،  
تابعون

### ﴿طبقات المسائل﴾

ان المسائل الفقهية ثلاث طبقت  
الطبقة الاولى ، مسائل لاصول الطبقة الثانية مسائل - واردة في الطبقة  
الثالثة ، مسائل الواقعت وحوادث  
مسائل لاصول - هي المسائل الواردة في ظاهر الرواية  
والرواية بالتواتر عن الامام الاعظم وابي يوسف ومحمد  
ان الامام محمد وضع ستة كتب هي المبسوط وازيدت والجامع  
الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير وهذه الكتب تسمى  
كتب ظاهر الرواية نظراً الى ان الامام محمد جمع فيها روايات الموثوق  
بها والمشهورة

مسائل النوازل - هي تلك النوازل التي ترد في الكتب الستة  
المذكورة ولم يخرج من الثقة والنوازل ما حاربه تلك فتسبى كلها الكتب  
غير ظاهر الرواية )

## الكيسانيات

ومن هذه الكتب كتب الأحامي الإمام أبي يوسف وكتب  
الكيسانيات وطهرويت والخرحديت ورفيت تي وضمم الإمام  
محمد أيضاً

مسائل الواقعة والنوازل - هي تلك التي لم ترد عن أصحاب  
المذهب بل تصدت رضي الله عنهم في مسائل وقواعد  
والنوازل

ان بعض متأخري الفقهاء قد نقوا كتب وجمعوا فيها طبقات  
الثلاثة مختلطة وجمعوا في كتب وحددين طبقات الثلاثة  
المذكورة انه حملوا الكل طبقة فصلا على حدة كما ولا مسائل لاصول  
وعده مسائل النوازل وبعد ذلك مسائل الواقعة والنوازل حتى ان  
لمجلة باعتبار انها حاوية لثلاث المسائل الثلاث فهي من نوع الاول من  
الكتب الاخوية اي انها لم تكن مصفاة وهوية على نقاط درجت  
المسائل بل جمعت الاقوال والآراء المعمول بها على ما اكثره من ظاهر  
الرواية وفصلت الى كتب وقصور المواضيع عملية مختلفة

## \* الأدلة المنفردة \*

قد تفرع عن الأدلة الأصلية الأربعة بعض أدلة دعوها أدلة منفردة وهم هذه الأدلة خمسة

هي الاستصحاب : وتحكيم الحال ، وفقدان الدليل ، والقليل ، وشهادة القلب . وهذه الأخيرة ما يسميه المتأخرون من العلماء الحديثين دلالة العقل السليم

## \* الاستصحاب \*

هو بقاء ما كان على ما كان يعني أنه إذا ثبت وجود حكم شيء في الماضي ولم يحدث سبب موجب لتغييره فيحكم بأنه باقٍ في الحال . وهذا ما يسميه استصحاب الحال يعني أن الحكم الذي ثبت في زمن سبق ثباتاً حكماً ما لم يثبت تغييره

مثلاً أنه لا يجوز العمل بالمسائل الشرعية الثابت استعمالها في زمان ماضٍ والتي لم تفسخ ولم تلغ وإن مضى زمن على عدم استعماله لأن عدم الاستعمال مدة لا يبطل حكماً ثباتاً

## \* تحكيم عن \*

هو جعل الحال الحصر حكماً وهو من نوع الاستصحاب أيضاً وهو لا يستعمل حجة الاثبات بل الدفع . يعني أنه يكون لدفع حكم مضي فنه إضافة الحادث إلى أقرب وقته . ومنه ما اختلف الرجل وامرأة في ثوب لمن هو فن كان ممد يصاح لرجل وحده حكم الحال لحدث الرجل إلى

يثبت شرعاً حكم آخر بني هذا الحكم ورثت تب كونه لمرأة بشره  
او هبة متلاً

تحكيم الحال في مسألة اختلاف الرجل والمرأة لم يكن لاثبات  
الدعوى بل لفيها يعني ان يدعي احدهم ملكية ذلك الثوب وينكر  
عليه الآخر مدعاه فيحكم الحال بني الادعاء وليس لاثباته

### ﴿فقدان الدليل﴾

هو الحكم نفياً ايسر ساء لعدم وجود دليل شرعي يوجب  
كن يدعي زيد دينا في دمة خالد ولا يثبت ذلك بدليل شرعي  
فيحكم بفقدان الدليل بني اشتغال الدمة بالدين  
والقصد ه انه اذا لم يمكن دليل شرعي من الاصول الاربعة  
والاستعس فيحكم برد الرئي والمسئلة

### ﴿التقليد﴾

هو تقليد المجتهدين بتسليمهم في الامور الشرعية اي بمنفذ صاحبهم  
وصفد نيتهم فيها دون ان يكون له دليل شرعي

### ﴿شهادة القلب﴾

هو تقدير وجداني للامور التي وان فقد الدليل الخارجي عليها  
الان القلب يطمئن اليها والوجدان ينفذ صحتها كزني هل الخبرة ولا طبع  
في الامور الخاصة بهم فان الحكم يطمئن قلبه اليها وبني عليها حكمه  
ان الاحكام بني على دليل واحد بني على ادلة متعددة فبعضها فيها القاضي



على واحدة ويكتفي . وبعضها زيادة للايضاح ، وثالث كبداء لانه حكم بالحق ،  
- بينها على ادلة متعددة . واتمصد احقاق الحق شرعاً

### \*( الحكم )\*

الحكم اثر ثابت من خطاب الشارع متعلق بمحقوق العباد وهو  
نوعان تكليفي ووضعي

والحكم التكليفي هو اثر ثابت لخطاب الشارع متعلق بفصل العباد  
من الاقتضاء والتخيير ان الشارع وضع لانسان بين امرين هما الاقتضاء  
والتخيير

اما الاقتضاء فهو ما ورد به الامر او النهي عنه فقد نهانا الشارع  
عن ارتكاب امور وامرنا بالاحكام امور . فاذا خالفه في امر اوفسها نهي  
نكون خالفنا الشارع

فهذا هو الاصل الذي خرج عنه الغرض والوجوب والتدب  
والكراهة والحزمة

اما التخيير فهو الخير للمكلف ان يعمل او ان لا يعمل ذلك  
الشيء كالمباحات مثلاً فقد سبح الشارع للمرء عملاً فهو حر ومخير في  
ان يعمل او لا يعمل

وتظهر اثر الاحكام التكليفية من العمل فمما ان تكون صفة لازمة  
له او اثرأ صادراً عنه

فالحرمة ابي الحرام في الغضب والمسرقة صفة لفعل المكلف

والتملك في الشراء اثر لعمله

واثر العمل اما ان يكون ملكية اي تملك مكلف للشيء بسبب عمله، او متعلقاً بالملكية فالاول كتملك البائع والمشتري في عملها البيع والشراء. فلابد ان يملك الشئ والمشتري يملك المبيع والثاني اي المتعلق بالملكية كملك المنفعة في عمل عقد الاجارة فبالواجب يملك الاجارة والمستاجر يملك المنفعة من الدجور وهي السكنى في البيوت وركوب الوسائط اسفلة الى آخره. هناك من مذهب تميمي عن الاجارة ويكون التكليفي متعلقاً بالذمة لجعل الكفيل مطاعاً بالدين والمحل عليه مأمراً المحال به

وهو صفة العمل وهي تتعلق بالمقصد الدنيوية وبالمقصد الدنيوية الاحرورية كنفرة الذمة من الدين فهو اثر لعمل واجب ديناً ودنياً على انه من جهة الامور الدنيوية يجب ان تنطبق المسائل الشرعية في الاشياء العقود ومراعاة شروطها الشرعية

في الصحة والفساد والاطلاق

الصحة هي ان يكون الفعل موصلاً للمقاصد الدنيوية كما ينبغي فلم ينسرب اليه حال في الركن ولا في الوصف كبيع الرجل لعقل البائع له بالبيع وقبول من رجل مثله وان يكون الشئ مبيعاً من الاموال الشرعية

والفساد هو - مع وجود الصحة في الركن وجود حال في الوصف

الشرعي مع من يؤول الى التفتت في يدي  
 كبيع المجهول قلوقل بملك مع يدي بلف كانت فاسداً  
 جهن الاشياء وكذا وكذا انفس مجهولا  
 والاعلان هو حور حال في ان كان يحل العقد كبيع ربا من  
 عمر سكا في البحر غير مقدور التام  
 ﴿الملك﴾

كانت منقوذة من جهة صفة المثل تمام في صحيح ومساو  
 ومن جهة صفة العقد في ربا من مائة ومائة  
 ومن جهة مدة العقد في ربا من مائة ومائة  
 ومن جهة لزوم العقد الى لازمه غير لازم

مع الوفاء في ربا من مائة ومائة ومائة ومائة  
 في ربا من مائة ومائة ومائة ومائة

هو حاصل من ثمن في ربا من مائة ومائة ومائة ومائة  
 في ربا من مائة ومائة ومائة ومائة في ربا من مائة ومائة ومائة ومائة

رك شو جرم من حكم كافي منه وان في مائة كافي  
 في حكم حرجة حد سبب لا يورث في حكم كافي ومائة يورث به  
 سر ولا يورث في حكم كافي ومائة يورث به وحده  
 الحكم المذكور

العلامة لا يتوقف حكمه على كون شرعاً أم لا على وجوده

### ✽ حاكم ✽

الحاكم في سريته على مكلف هو شرع وشرع بوصفه  
السريته حاكمية فيها روحه على مكلف

### المحكوم

هو من خلقه خطاباً من الله تعالى المتوقف لارادة  
الاستجابة لله

وهذه لانتهاج رحال من الخلق الحق على الله

وهي الذات والصفات والكمالات

التي حقوق العباد الخاصة هي التي تنحصر في بعض  
الاس كالعقود التي تحصل من الاس من اجارة ورهن وغيرها  
ان هذه الحقوق هي المتقيدة بالملك وهو لا ينحصر في امة  
دون اخرى ولا في طائفة او في مذهب بل كل الخلق فيه سواء  
في الحقوق الشخصية من مقتضات حكماء السريته

انما الحقوق التي تحتص فيها حقوق الله وحقوق العباد غير ان  
حق الله يوجب فيها ما يغلب كعقود القذف عند موت المقدوف عنه  
فانه يجري القذف كما لو كان المقدوف حياً لان ذلك حق الله  
يشانه ما اسمونه في عقوبات الحقوق العامة فن استلحق الشخص

لا يسهل أن يعمد كل واحد منكم إلى سجن شخص لا يذنبه شيء  
العام

أما حقوق التي نختص بها حقوق العامة وحقوق الخاصة  
حقوق العامة يجب أن تكون سرية ولا يجوز أن تكون  
مشرقة ولا حدودها بين سجن شخص مع حق في التفتيش  
\* ملحوظة في النقض \*

أما في حق النقض فقد منعت من حق النقض  
أو سرية النقض أو سرية الحكم أو سرية الحكم  
الشرعي، لا يجوز أن تكون سرية الحكم أو سرية الحكم  
صدر الحكم بقصد سرية الحكم أو سرية الحكم وهو  
أن في أية وقت سننقضي وعقبنا به على ميت

دور كل محكمة من كل محكمة أو محكمة أو محكمة  
شعب وصديق الحكم في مرجعه وصديق الحكم أو محكمة  
الخلق سارية بعد الحكم وسنة مسقة في ساحة من وكان قيسل  
وحيداً لأمه وفتن وحيداً بصوت واحد بصوت واحد يقول بقوت  
عه ردوه لأمه

وصديق الشعب له ورسل مجرم في سجن يقضي مدة السجن  
الشق التي تقول إليها حكم حتماً بحق العام

( )

الحاكم عليه وهو الحاكم في الامور العامة  
الاحكام والامر

الحكومة والسر مع نفعي حقيقة طبيعية لوجود الانسان  
والانسان له فوهم للاحتياج فطريته و للاحتياج موجد له طامع فان  
المردء المكلف من الخطة الحرة كانت الارواح الس  
على انفسه اي و ان يعمل ليرد لصلان في عيش في تداعيه  
حارمة مع انك العدمت العالة

ولاس مكلف لمحك الاجماع من غير شرايع الله تعالى  
 والامر الذي هو في حيزه من الاجماع من غير شرايع الله تعالى  
 القوت من خارج شرايع الله تعالى من الاجماع من غير شرايع الله تعالى  
 من غير شرايع الله تعالى من الاجماع من غير شرايع الله تعالى  
 من غير شرايع الله تعالى من الاجماع من غير شرايع الله تعالى  
 ان لا يتلوا من غير شرايع الله تعالى من الاجماع من غير شرايع الله تعالى  
 لا يوبة الايام من غير شرايع الله تعالى من الاجماع من غير شرايع الله تعالى  
 ان ذلك لا يارم له من غير شرايع الله تعالى من الاجماع من غير شرايع الله تعالى  
 من ذلك من غير شرايع الله تعالى من الاجماع من غير شرايع الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

بما عرفنا في السابق من أن كل موثق أحسن وحرر، يدل  
على أن موثقي موثقة لا يمكن أن يكونوا مكرراً في  
الأدب، بل كل ذلك على أساس من موثقة لا اختلاف على شروع  
مقدراً

والأدب موثقة من حيث أن موثقة من ذلك أحسن تربي  
فحسب من ذلك أن موثقة من موثقة موثقة موثقة  
فالتكليف الشرعي يجب أن يكون موثقة من ذلك الأدب، وذلك  
أن موثقة موثقة موثقة موثقة موثقة موثقة موثقة  
التي حصلت من غفلتها ومن جد دهم موثقة موثقة لا رده موثقة  
والإرادة في ما يتحرره المصلي سد حكم على التكليف

وإذا كان فيه موثقة موثقة موثقة موثقة موثقة موثقة  
اعفوس الصغار وقد قسمتهم بحسب عمارهم فذات صبي ومراهق،  
وبالغ، ورشد، وعتقت الحرة والطفولة حتى لا تنبى عشرة من عمر  
الذكر، والتسع من عمر الفتاة، والمراهقة من ذلك عمر حتى الخمسة عشرة  
فيهم كليها، والبلوغ من بعد ذلك

هذا في موثقة حقوق الأدبية في العقوبات فقد رأى صاحب  
القانون الجري أن يخفف من جرائم النسبة في العمر على درجات  
مختلفة ومنه من أن سنة سيرة من كل بقعة برية  
سنة من موثقة موثقة موثقة موثقة موثقة موثقة





عقلا باقوة وغير عاقلين باوقع ومن نتائج بنت مهم هلا شملت لما  
يحصل هم من رت ووصية ولا يعتبر تصرفات اعصي وبجون  
لزم لها ذلك وحقل كاييع و سر و سر تصرفات فتوية ونجري  
سعيهم حلا تصرفات فعبة فيحصل من مده قيمة ما يتعد  
كما ونجري نبون حيود سر و سر صبيح و كنه . اقل  
ونف حيود لومته قيمته من حه

• اهلية الادا في في اهلية فصرة واهلية كاملة  
تلا ملة نول اعصي وبجون و لا غير شاي في كاه . حصل  
سوحا من صعب لانه و عاقل و قد ن سر و هم التوية الا  
صاح ماله كاه ملة فصرة و . ملة فصرة ملة فصرة  
ملا و الفصرة فلاة و ملة فصرة و اعصي فصرة و الفصرة  
و . الاهلية الكاملة ففي اهلية اقل . شد و شرط لاهلية  
الكوة الادراك و لاقتدار على العمل

### ﴿ تصرفات ﴾

سم ن م يعمله لاسن يسمى عملا و صرف و كل تصرف  
ما يحصل فاعل نول الك فصر يمد يفت الى قيادة كالفرب  
و سرقة و اعصب و واحد و ما شبه

وقوي به كعقد بيع ولا حرة ودين ورهن وغيره من عقود  
والصديقات معدة وحب من سب في كل حال من حول ذاهية  
فكل من سب من تحصل بعد تكملة سنة

والتي صرحت القولية فلا تصدر عن الادارة قال فهي لا  
توجب حكم لا وارت من اهل اي من الاله هو لاهل  
في اهلية الاداء الكاملة

وذلك سري في عقود بيع بقول من سب لعقد من هذه  
ذلك ما في سب لمعقول عقد بيع لا يصح وقد ايصم  
ما اتلفه

وهذه القاعدة مقبولة في القوانين الجزائية واهم بعمرون القدر  
والجنون وماله غير مسؤولين حربا نقصان الادراك ويكلفونهم  
بدل المتلف ودية القتل

فما اطلق صبي او مجنون الرصاص على رجل فارداه فلا يجلس  
ولكن تلزمه الدية من ماله

في الموهبات الفقهية

قام في كل عصر من عصور الاسلام علماء افاضل ومجتهدون كبار  
وفقهاء محترمون تبارك الله هذا القليل الخليل والتأليف في كل عصر

المفتي محمد الأبحر والجرادة لاشد والظاهر، والشيخ المختار ورد المختار  
والشيخ القبر وحاشية بن عبد العزيز حاشية الزيات وعهدها من فئس  
الكتاب وأما غيرها فغيره من الكتب المكتوبة بصفحة مربعة بوضع كتاب  
للفقهاء والشرع سوى كتاب بن حبان أحد هاهنا وهو الأول كتاب الفقه  
الهندية المعروف بالعالم كبيره، نسخة من عهد كبري أحمد بن محمد الغند  
سني امر جمعية مؤمنة من الخط على عصره وقد فقت في حوزة لاهور  
وكان من أنتم له صحيح الآراء والأقوال الشرعية، والشيخ مهيب  
وغيره من كتب في كتب وقعت وقد كان مجموع من في سبيل هذا  
الامر بالنبي المروية ولرويه نحو ثني عشر قرصاً مصرياً ووضع  
هذا الكتاب للمرة الثانية سنة ١٣١١ في مصر بمطبعة بولاق لا ميرية  
وهو الآن لا يزال مرجعاً من اصح مراجع الفقهاء وليس في عبارته  
تعبير ولا في توبه تشويش والكتاب الثاني هو كتاب الاحكام  
العقلية المعروف بالمجلة المعمول به في محكماتنا حتى اليوم

فانه في زمن وزارة حودت باشا العالم المؤرخ التركي الشهير سنة ١٢٨٥  
هجريه اشدت جمعية المجلة سماها واسمته في مدة تسع سنوات اي  
سنة ١٢٩٣ ومن مطالعة مقدمته التي تضمنها جمعية المجلة وقدمت  
الكتاب بها المقدم الصادرة يتضح بها سبب تأليف المجلة وجمعها

في آخر العصر الثاني عشر "البرية صارت لا تلبس الا بالية  
مجمع جمعة من أفضل علماء وقتهم في المذاهب الأربعة حودت



مت في آخر كل كتاب توفيت الدين شق كوفي تطيحه  
 ر حوت من اعلى الازمه وله يد الاولى في قصة احاطه  
 حتى اهلها نعين والخرج الاستة صدر في كذا من المعالذها  
 الخمس والاسم والاسم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 وسمي الكون من صفة تسمية وتسمية

حتى ان اخيرة كانت نارت كـ ...  
 ما طلع على ذاك ربي اسـ ...  
 كـ و كـ ...  
 لا سلام و ...

کمان سیف میں مدیود حررت سے صدور معہ موکان  
مسحراتی صول مقام

وجہ حیاتی ستر فی ہم رسد وھا کہ کی لائروں میں  
اعضاء المجلة

ما حجة فقد صمم مائة ومائة من كبر وفي كتب  
بين ولاجرت وحكمة رتبة زرع ولدت  
ولبة والعصب والحجر والكراد الشفعة وأربع شركات ولو كانت  
صالح والآراء، ولا فقر، وبسوى ويدت وتحديق وحصه





فمنه هو علم الناس بربوبية عديمة في العلم - راجع

### العباد

والكل غير من غلبة شي لاسم - شعرب ووسع وانشاء  
والفصل في المحرمات و... والحق

وقال من - في موضع خمسة ك... من هذه الامور ومع  
ذلك نزل مصطرين في افعالها مذكرة وتذكيراً

في الفهم - فقه - و... في سعة العبدية  
الربوبية في مرتبة - و... و... و...

العلم والحق في ربوبية - في  
"و... لادلة لا رتبة و... الك... و..."

والاحكام والقياس و... من كل ما  
و موضوعات الفهم لاسم المكتوب و... فقه

السرية و... وصول الناس في سعة - في تطبيق العلم  
وحركتهم في سيرة - و... صلاح - على سبيل

الحق والاصف و... فقه - على سائر العلوم سادعوه الحديث  
والكلام واصول الفقه

و... حكمه - تعلم المكتوب لاحكام شرعية و... تعلم - يرمه نفسه  
كان فرض عين لان طلب اعم فريضة

وان تعلم ما يمكنه ان يساعد به غيره كان فرض كفية - وان تبهر



في الياء كـ لـ مـ نـ هـ

ومن ينكر حكم هذا العلم الخليل ، ووجوب طلب العلم ولو  
في الصين والجزر في العلوم . وإس على طالب العلم والتجرف فيه على  
الاخلاق . أم عه يتوقف إتيان الآخرة فكيف هذه العلم نفسه من  
شبه لا حجة . العلم من هذه هذه .

الله اعلم

## الأمور بمقتضاها

ح. ا. د. ٩١٨-٧، ١٣٥، ١٣٠، ١٣٠، ١٣٠، ١٣٠

لا بد من العمل في كل امر من الامور  
التي يتصل بها الحكماء في تصديقاتهم  
والتي تظهر في امورهم وروايتهم  
في كل ما يتعلق به من تصديقاتهم  
وهم في كل ما يتعلق به من تصديقاتهم  
في كل ما يتعلق به من تصديقاتهم  
تعرض لتقصده سواء كان قصداً  
فاليات من الامور الباطنة ومتى  
مقدمة في تصديقاتهم المأخوذة  
«انا لا عمل باليات» وعلم ان الية  
والضرر في الامور الجبرية والمقوتات  
في حقوقهم والمعاملات الحقوقية

وإن شئت سمها رتبة في مذهب بعض مشايخنا في الدنيا وسمها  
 رتبة في الدنيا وسمها رتبة في الدنيا وسمها رتبة في الدنيا  
 انهما بحكم العدم

فلو روى واحدة سر و محبوبه شاق رتبة من على حد رتبة  
 لا يوزن حد على رتبة هذه ، ولا على فله ، مؤخره رتبة من سوارى عن  
 عمل جراي سوارى رتبة رتبة  
 والنيات احوال ثلاث :

الاول النية والنية المجرى من مذهب

النية المجرى من مذهب والنية

النية من مذهب

فالاول والنية والنية رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
 رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
 رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
 رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
 فلا وقف

لأن الامور التي من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
 يشترط لتامها العمل

وإن الامور التي من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
 فهو كمال رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة

سهم ونحوه في نسبة مفعول به قصد حوذه في سهمه قصد  
في ميل ارتمه فيمنه ومثله لانه وفي نكره سهم مخرجت يدان  
من حكم ودبغة في حكمه من معصوم ومعتصم يوجب ضمان  
ومن مثله حاة بنة ووصي من وجوه مرسله قصد التقرب  
وتوبفان وصية صحيحة ولا نوبه لان نوب على بنة وكفه  
وقصد عدم لا يصد نوب والمفروض لا يستحق ذلك ونعت وصية  
ولا جرمة

كذلك لاقرسي لا حرمه لا ينفذ على نية وتصدد  
مجرد قرار بحق لريد مرمم ذلك بحق ومعنى حق لا حرمه  
ولاه لا يصح جوع عن لاقرار بحق له

ومن ذلك لا حرمه لانه حوذه في وسرقة

ومن امثلة حاة نذرة في قتل قصد معصوم او شرشكة لصيد  
وقع فيها طار فقد قصد الاصابة وتعمل شرشكة فكل صيد له  
كذلك ووضع طبقة ودست وودع حرم تحت مرمى قصد  
احراز المله فيه يملك ذلك المله بالاحراز

وبكسه نوضع ذلك النوع دون قصد احراز المله كقصد  
التجفيف المله فطرت اسه فمثلاً نوعاً ما، ثم نكره مخرجاً وحق  
لاي كان لا تنفع له لان المله من الامور الناحية ومن العتات القديمة  
عسدها في الاعراس يتقوى على هروس دره وسيد وهو كفه



من المطاع أي لأول مرة هذه المدة تنصص معنى مادة السابقة  
غير أنه لدى بعض الشريرين أن مدة سنة هذه تتعلق بالأقول  
الشرعية وليس بالأفعال والاحوال أي تتعلق بها أنت فمعهود غير  
الامور ومنه حصل غرق يستمر

سأبذل فيه سنة مدة تدور على العقود وهي تصرفات  
التوبة التي تصدر عن مكسب حتى لا ينطأ مكسب يتول شرعي  
وجاء في الأرفقه في المقصد الذي يتضمه وليس في لانه طرأ صبح  
التركيب المعوية على أن لا ينطأ ولكم في لانه طرأ صبح  
فكان من شهر وبيع تحت أس وسنة خمس كدات في  
فما من سنة لا تصدق من مكسب لسمع من شهر لا غط أو  
كل سنة في المنطأ وتقصده شهراً ككسب عبدة المنصص ومعني  
لا لا غط في

أه القود التي جمع منه وهو سنة ربيع ربيع ربيع  
ولو قال لك ربيع منك حصلي حسد بعشرين درهماً وقت له  
اشترت بعقد يسكن بيع وشراء يجب وقول ثم قد لك هو لا يجب  
وما قدته له هو قبول وهذه الألفه ولما في وردت مطبقة المقصد  
ومعني لأن المقصد من قولك هو البيع وشراء وقد دته سكات التي  
تطقت هـ وما وقال لك بعتك فرسي هذا بعشرين درهماً على أنه متى  
رددت لك العشرين درهماً بعد شهر مثلاً ردني خمس وقبنت منه



فليس ثبت هبة من بر بطلان هبة

وهو موثر في كل نزع سرية ربا يكون له مرسا  
لا له مرسا من جربة ووجه - ونزع في معنى مرسا  
يوترب ربا معنى مرسا مرسا مرسا مرسا مرسا مرسا  
بن المقاصد ومعني

ومنه موثر واحد آخر في فني فني قبض الان مالي  
حد ربه من مرسا مرسا مرسا مرسا مرسا مرسا  
كان ربا فني فني فني فني فني فني فني فني فني  
فني فني فني فني فني فني فني فني فني فني فني  
الوكالة

وهو قول له فني فني فني فني فني فني فني فني  
وملا في فني فني فني فني فني فني فني فني فني  
تصح لا فني فني فني فني فني فني فني فني فني  
الوكالة كانت العدة المقصد ومعني مرسا مرسا مرسا  
بعض مسئلة فني فني فني فني فني فني فني فني

لويح ماله بني النحن يتبرع به باطلا وليس هبة كما وقل  
له عتاك في هذه الاشياء لا يفسد هبة بن يتبرع به باطلا ومعني  
وآجره له لا حرة وهو حرة مرسا مرسا مرسا مرسا مرسا  
مري مري مري مري مري مري مري مري مري

المادة الرابعة  
اليقين لا يزول بالشك

راجع المواد ٧٥ و ٨٥ و ١٦٨٣ و ١٧٢١ و ١٧٧٦ و ١٧٧٧  
هذه المقعدة من أهم المقواعد الفقهية حتى ان اكثر من ثلاثة  
ارباع المسائل الفقهية متعلق بها وهي من قواعد صاحب الاشياء  
وعدمه بل ايضا ما ثبت بيقين لا يرفع بالشك وبما ثبت بيقين  
لا يرفع باليقين وكلها بمعنى واحد

ان القلب والعقل عند كل حادث والى كل وجود لا بد له من  
طرفين هما الاطمئنان الى الوجود والوصول اليه الى عدم ذلك  
اولاه حتى متى دأب من هذا الزايف والذاهل

فذا حزم القلب بشي كان اليقين وان كان الشك  
فالشك لغة هو التردد مطاقاً واصطلاحاً هو تردد القلب والعقل  
في شي حاصل، موجود هو المقبول موجود حاصل ام غير حاصل، بحيث  
يتساوى في ذلك طرفا المسئلة أي طرف الوجود وطرف عدم الوجود  
واما عند عطف القلب وببله لاحد الطرفين وترجيحه على الآخر  
ينظر هل العقل والقلب عدلهما الترجيح لا لصدقاً وما لا الى  
الطرف الآخر فان كان كذلك يسمى الطرف الاول انظروا والثاني لهم  
واذا كان القلب عدلهما الترجيح لغيره الطرف الاول



والقمة عنه وابعد، بحيث لعاب الطرف الاول فيصكون الظن قد غلب  
ويحصل غائب الظن وهذا تناقض اليقين

واليقين لغة هو شئ من شئ وثق وقنع فذكر حقيقة الشئ او انه  
لغيره باعد الطرفين من الشئ واليقين هو العلم  
الحاصل عن نظر واستدلال

وهو على ثلاثة اوجه يقين حذر يقين لا يقين من هذه  
من رتب تسع اشياء لا يمكن وجود اثنين والثالث في مر او  
شيء واحد . . . يقين ومشتك لان من يشي لا يتصور وجوده مع  
جهل به فليد له احول فمبينة لا ينة  
اشك ووثق وانس وبقين

وفوه اعتبار وحتم بالحكم . . . هو يقين، وبينه على  
ويقن يكون في حتمي لا يحد واساب يعني في حتمي وجود  
والفي فكما انه يحصل لك يقين بوجود شئ او حصول امر -  
كانك يحصل لك يقين بعدم وجوده وعدم الحصول  
زيد يمشي في داره

هذه حقيقة حصل لك اليقين لا يجني بها وهي تدل على وجود  
وعمل ووجود هو كون زيد في داره، وعمل هو كونه يمشي فيها  
ومنى حصل لك يقين انك بي بعدم وجوده في داره او  
بعدم كونه في داره . . . كرك يقين انك كرك في داره . . .





## المادة الخامسة

الاصل بقاء ما كان على ما كان

راجع المجلد الأول ص ١٧٧ و ١٧٨

قل في الخبرية ان يبقى التمسيم على قدمه، ان لاصل بقاء ما كان

على ما كان ما به المادة من مادة موصوف وحده شرعي

ان هذه المادة ذات علاقة قوية بمادة لاية وهي ان تسمى من قدمه

بتركيبها لا من عن مادة التمسيم في قولنا لاية رابع

المسائل الشرعية تتعلق بها

في المسئلة السابقة كان بحث عن اسم - باب شيء

وصريته فلا يتحكم روله لجرد الشك، والآن في هذه المادة بحث

عن ان العمل على ما هي عليه مادة اصل هو انك لا بسبب شرعي

والمادة لاية تفصي بتركيب تقديم على قدمه

على ما معني هذه الامور من لاريطة في ر وضعيه فصدوا

بوضعها الى امور محنة ولا كانوا سوا بوحدة عن لآخرى

وخصوصا المادتين خمسة والستة ومن لامنة في اوردده شكل مهما

يفهم فقص من انة خمسة لامور في ذكره في مقدمة وهي التي تدعى

استصحاب وقد قلنا الاستصحاب يعني انه ثبت وجود حال في

التي يتبعها في حالها في شئ من شئ في شئ من شئ

الآن ان الاستصحاب من صلح حجة لاثبات حل مافية الا انه لا  
يصالح حجة لاثبات شيء ابداً واستحقة قائم الا ان ذات صاحب  
اودمة وحملت حاله حتى انه ميت هو، فعلى الاستصحاب ان يكون الويعة  
حتى تحت مائة ولا يمكن ان يسلم الويعة عارضة في نفس  
صاحبها

فذلك حكم في الحال على ما في عهده لا اصل له ما  
كان على كماله، كما في الانصاح حكم في لا، ولا بد من  
فعله انما هو انما هو في متوددات وان كان في نفسه مراً ولا  
غيره، بل يحكم في حكمه مودد بمكية حصته من لاثبات كماله حتى  
ولا يعمه من كماله مراً، ولكن يغف حكم لتوالت وهو اوجبه  
فتوقف في حكم التوالت بان لا يكون الاستصحاب  
لا صلح الحكم ابتداء واستحقة قائم شيء

مادة الدراسة

القديم انما يترك على قدمه

راجع المواد ٦٦ و ١٢٢٥ و ١٢٢٨ و ١٢٠٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣٢

و ١٢٦٥ و ١٦٦ و ١٦٦١

مملوء من "ك" الدس "شيء" على حاله مدة طويلة حتى دخل  
في القدم فيه دلالة على ما وجد في لابتداء كان وجوده بسبب شرعي  
منه ما في "ك" الدس "شيء" في "ك" الدس "شيء" في "ك" الدس "شيء"

رأى في التقديم هو ومن لم يأت به يرون في التقديم  
 ما سنده من الـ احد ، ان يرون في التقديم  
 في الاصل ان التقديم هو من التقديم  
 المروية وروى في التقديم ، ومن حذر من الامور  
 حق المروية ، لذلك لا يحكم به في التقديم

ومن ذلك في ميدان الموت والموالاة من قدمه  
 على حذره ، ومن لم يأت به في التقديم  
 ومن حذره ، من لم يأت به في التقديم ، من لم يأت به

دليل على مسرعية الروي ، وان لا يكون  
 عقلاً ، بل يمكن ضيقه من عن مضائقه حق ورفع هوس

وفي ذلك ، التقديم على قدمه ، من لم يأت به في التقديم  
 لانه ، دام لا يرون ذلك التقديم ، بل يقدمه ، من لم يأت به

على حذره في التقديم ، او يتبع قدمه مستحب  
 على ذلك ، ان لم يأت به في التقديم ، بل يقدمه ، من لم يأت به  
 في الاول ، بل يقدمه في التقديم ، بل يقدمه ، من لم يأت به

واما التقديم فهو شرطه لا يعرف احد الا به ، بل يقدمه ، من لم يأت به  
 انقصه من ذلك ، لا يعرف في التقديم ، بل يقدمه ، من لم يأت به  
 يعرف بدنه بنفسه

على ذلك ، ان يقدمه ، بل يقدمه ، من لم يأت به



الاحوال اللازمة لعدد زيادة اعداد - كما سبق القول في زيادة  
الساعة يعتبر حتماً مكتسباً مملوكاً له من التدبير المستمروعة على انه  
لا عذر لتقديم الخلف التبرع

في قصد اشرار الخاطئة على العبد والتبرع دهن من شيء و  
امر به حفظه بخاصة عدد ولا عذر لعدم الاصل من حيث من  
اقتضى ان يفي في الطريق اعم من يومه وربع ٢٠  
ولا تارة

والشائع يعرف به هذه من عدد المادة متعمدة زيادة  
ومع كون هذه المادة سعة تميز وتخصيص المادة السعة من  
الاستطاعة لانه لا يتعلق بالشيء من احد من الامور  
فاحتمل

ومن امثلة هذه المادة في امور الهامة لو كان لاحد مجرى قدر  
مع وكن ذلك من امر اشرب فيجره - وربما يحد من ذلك  
المجرى كاف لانه ومع ذلك لا نعمة اشرب من امر وذلك مصرها  
قدوا كان للمجرى قسبة وغير قد يجره بحكم هذه



مادة سبعة

الأصل براءة الذمة

راجع المادة ٦١٢

بناءً على ذلك إذا التفت أحدنا لآخر وختلف في مقداره فالتقول  
للمتأخر ، وعلى صاحب المال المتأخر أن يبرأ الذي مدعي  
ممكن أن تذكر عدة أصول من هذا الأصل تتعلق بمواضع أخرى  
كما لو قال الأصل الصحة هي بس الأصل لمريض لأن المرض وال  
والذمة لغة بمعنى العهد ومنها قول الدمي أبو المسلم لأنه دخل في  
عهد الإسلام . ومنه قول أبي في ذمتي أي في عهدي . ومنه في ذمتي  
كما إذا عدي بياض في عهد في كذا .  
وسمي العهد ذمة لأن الحرف عن العهد مستوحش الدم حريث  
كل عام

والذمة في الاصطلاح لما هو من حدهم "نفس واثبات" والتي  
وصف لاستحقاق الرجل وأهله الأيتام والاستحياء  
قال في الدر المنثور : الذمة لغة العهد ، وشرعاً يحمل عهد حرى بربه  
وبين الله تعالى يوم ينفق ، ووصف صدره بمرء مكنته وذمة كاسبب  
والعقل كاشروط . ثم استعمل على التناول بنفس والدت ققوهم وجب في  
ذمتهم أي على نفسه

ومن في قاعدته أي في مدة الذمة التي نحن في صدد شرحها

فدعى منصور من مائة شاة وسب

شرح - في الشرع اعتبار كل سب في الأصل بريء، فذمة حسن  
الحق، صحيح جسمه عقله، فتنص في الشرع، فله ذمة - فيكون متلاً  
لحالات لا - وم - يعرض من صدره، ويجب عليه حالاً، فذمة  
فلو جاء به يدعي - أنه في ذمة بكر - فاعتبر لأصله كراً  
بريء، فذمة، لا لأصله، فمديون - وصلة لأصله، فذمة  
عرضه، فذلك يكلف به يدعي - لا كره - يشترط له البيع الذي  
ادعاء ولا يصدق بقوله، لأنه يريد به - عو - يشترط ذمة - في  
- في الأصل براءة - بشي - عارض هو الدين

كذلك وذا - في - سبده جوهرين وعترف واحدة  
وذكر ذمة صدق - وبيع قوله، فذمة صدق، فذمة قوله، لا لأصل  
براءة الذمة

ولا كان مدعي يدعي - ذمة وحجب عليه - ان يثبت دعواه  
وذا - لانت يحكم له - وم - ذمة يمكن من لانت فله حق تخفيف  
المدعي عليه البين على كونه لم يودع عنده جوهرين  
وفي المال الذي وردته بجملة

ان السب مصدق بقوله ويمسه وعلى - ان - وان  
ذلك يوضح كون لأصل سبه وفوقه لا آلاف - وفيه براءة - ذمة -  
ولا ادعاء - لا آلاف وصف - عرض يقصد منه شغل ذمة بقيمة متلف

أو بمنزله فيه ذكره من قبل عتري بالائلاف فصبرت صحة الدعوى من جهة الالاف، وحينئذ يرد يجب له حب المال لأن من تلف قتل حدها وهو صاحب المال من قبل كان، وفي عشرين وقيل المتلف كان يسوي عشرة فلما كان المدعي صاحب المال يرد ان ثبت كون دمة مدعي عليه مشعولة بعشرين، ولأصل ان لم يكن مشعولة شي، وقد كان مدعي عليه حلف رشتعل دتمته بعشرة صار الالاف على عرق وهو زيادة من عشرة وقدره عشرة فسم اعشرين

فشارع بقول للمدعي عيب من ثلث من مائة كان يسوي عشرين، وبذلك ثبت اشتغال دمة خصمك بالعشرة المكورة، ودا ثبت حكمه له عليه، ولم يثبت بقول له القاضي: ثبت رشتت طلب اليمين من خصمك على كون المال المتلف لم يكن عند الالاف يسوي العشرين، وان طلبها بخلفه ايها، وهو حلفها مدعي عليه حكم القاضي عليه بالعشرة التي اعترف به، سداً الى اقراره، ومع المدعي عن كونه بالعشرة الاخرى لعدم اتسوت، وخاف اليمين، وذلك تقرر لعدة «الأصل براءة الذمة»

وام اذا امتنع مدعي عن حلف يمين، وهذا ما لسميه سرمد «كول عن اليمين»، اعتبر بسبب كوله مقرراً، ورجحاً قراره هذا، وعداً ان دتمته مشعولة بعشرين وحكم عليه به





به والربح بينهما على شروط

فلو خد المصير سراس مال و حرمة و جمع يقول فيم ربحت  
شيء ، فاقول له لان ربح صفة عارضة ، ولان لاصل براءة الذمة ،  
والمدعي يريد ان يثبت ان له ذمة المدعي عليه ملقة من الربح

فوجب على المدعي ان يثبت حصول الربح ومقداره ، وان يحجز  
عن الادعاء حتى له تخيير حصمة يدين على حصول ربح بمقداره

الحاصل

والحاصل به ان حصص حلال ، ويرد في صفات ، ويظهر ان  
تلك الصفة هي كانت سببة كالمصلحة و ربح ، والبركة وتستبعد ان  
المتصف بهم غير مكلف بآثارها ، وان كانت عارضة كالخسوف والذين  
ولا كونه مستبعد مدعي حصولها يدرمه ، ثم وعد عجزه عن الادعاء  
بمخالف حصمة اليمين

واعلم به في بعض الاحوال ، فبما صفة له رصة اصلاً للصفة  
الاصاية ، وذلك في ... ان ... الرجوع الى الصحة مؤقتاً

كما لو انه قد ثوب واشتهر جنون زيد ، مدعي ربح يقول ان هذا  
كان في تاريخ كذا قد استفق وشفي ، وفي مدة استفقته وشفاؤه سدن  
مضى في ذمته هذا الالف ، واكره ان يكون استفق - ربح  
لمدعي ثبات الاستفقة ، لان الخسوف مضيق قد اعتد صفة ضمنية  
والاستفقة صفة عارضة في حدة الخسوف الذي ينفق امر يقرب من حصوله

قبل الترخيص أي دى لاستئقة فيه وبه

لأن ثبت زوال بحكم المات أن ثبت زواله

ومن ذلك ما لو ادعى أحد أن أيت فلاناً كان حال حياته أقر

له بأب راتب راتباً في مرض الموت، وخلف في مرض الموت

أن لا يقرر حصوله في حال الصحة، كانت حالة المرض في حالة

الموت في سنة، وإن كانت عريضة على لأجل، لأنه ثبت بسبب

حدوث الموت أنه لا يقع لأجل مرض في شرع العاقل بمرض حالة

موتية، وأما حالة حياة بمرض، وعند تعارض الحائنين

أي المؤيعة بظاهر والمثله، يجوز على مدعي حالف بظاهر أن يثبت

مداه فربحت بية مدعي الصحة وكما تقدم

### المادة العاشرة

ما ثبت في زمان بحكم بقاءه ما لم يمتد الدال على خلافه

راجع المواد ٩٥٠ و ٩٥١ و ٧٨٥ و ٨٣٠ و ١٧٧٦ و ١٧٧٧

مثل ذلك: أنه لو ثبت في زمان، ملكية أحد شيء، يحكم ببقاء

الملكية له على الشيء المذكور ما لم تقع حالة تريل ذلك

أن هذه المادة متحدة مع المادة خمسة وهي من قبيل العمل،

بالاستعداد، وهي شاملة لغيره أي لغيري الاستعداد وهما

استعداد الحال واستعداد الماضي

فمثال المذكور فيه شهد على استعداد الماضي لأنه بعد

ان ثبت في الماضي كون ملاك الشيء هو واحد فيحكم به ذلك الملاك  
انه واحد . . . خلافا . . . وهذا لا يمكن . . . كون  
المدى . . . بل الماضي اى يحكم سنده اى الاستصحاب انه  
كان له ملكات شعرة . . . فهو ق في الادلة المدعى  
الحق . . . وثبت لا يحد

مناجاة رجاءه يدعي ان له في مدة عمره مئة درهم وانكرها عمره  
فكانت تضييها ان مات وقت الشاهدين شهدا بهذا فظن عمره  
استند بحضوره من ربه مئة درهم يوم كذا وكذا فله مئة درهم  
الشهادان بن عمر لم لا مديوناً حتى لا اعطاه مئة درهم لان الشاهدين  
فيهم من يحكم مئة درهم فقد ثبت في القاضي استدانة عمره من ربه فبحكم  
قوله ان في دينه مئة درهم حل احري خلافة لاجل اليقين مؤمنة  
بالدليل كالاجمال او الامانة كما ان من وقع استحداث الحال او ما  
ثبت في وقت الحاضر بغيره شيئاً في القاضي ما يثبت الدليل على خلافه  
كما ان في قد ثبت من ان ذلك احالة منه في ال  
توبة دعوى احدهما الذي يستلزم اليها وعلى حجة ان يثبت خلاف  
ذلك ملة قال احدهما في رجمه آخر حادث ان في مئة درهم قديماً  
صحة بقائه لا فلاح





مع الذين ولائنا على الله عي وان لا يشك فلا شيء على القريب لان  
فعله لم يكن مستوجب الثواب

ومن أمثلة ذلك في الطلاق:

أوصت هند أن زوجها طلقها طلاقاً بائناً في حال مرضه  
فهي ميتة ، فيبقى لها حتم من أرثه ، وقالوا : لا ، روح الله طلقك في  
حال صحته ، و"سكوت" وموت مبروحه ، وهو الحادث لأقرب الوفاة  
الذي عودت الموت وانتم ان التفرق والمرة حادثة إحول الطلاق  
فقد قل في الفرقة من باب حله الهلاك كريض عجز عن قومة  
مصالحه خراج البيت فوراً "طلاق" لا يصح تدبره إلا من ثلث ماله ، فلو  
أرادها بلا رضاها ومات ، ولو غير ، اذكر ، هي في العدة - ث

ومن ذلك في البيع - أو اختلف الولد المالك مع أبيه فقل لك  
بعد بلوغه عت ، لي من ريد فيمك عبد صحيح ، وقل لاب في عت  
ذلك في حال صغرك ، وأنا ولي <sup>في</sup> املك حق البيع فهو صحيح ، فيض في الحديث  
الى اقرب وقته وهو وقت الموع ، وبو حذ بقول الولد ما لم يتم الاب  
برهانا شرعيا على كونه باع في زمن الصغر

ومن ذلك - في الهبة - لو وهبت الزوجة مهرها الى زوجها ثم مات  
فقال ما ثبت - ان كانت في مرض الموت - قول المصحح - كما - في  
حال الحياة فيضاف الحادىث الى اقرب اوقته ويؤخذ بتول الورثة - الا اذا  
ثبت الزوج حالة اصبحة شرعاً

ومنها في حجر رطل المحجور بضمه مثل اعتد في شدت  
هذا العقد بعد حصول مجريه، وقيل حسماً من ثلث ثمنه قبل الحجر  
فيضاف الحادث إلى قرب العقد بغير وقت الحجر ويؤخذ بقول  
المحجور حتى يثبت حسماً من ثلث ثمنه.

ومن باب في بطلان ركن في بيع ياقول من تلفت  
العزل قد بعته من باب في بطلان ركن من قبل المالك المبيع،  
وقيل الموكل لا يبل بطلان بيع وسلم بعد بيعك العزل،  
فيضاف الحادث إلى قرب الوقت وهو وقت عزل ويؤخذ  
بقول الموكل، وعلى الوكيل يثبت خلاف ذلك.

هذا في حالة المبيع لم يزل قائماً وموجوداً في يد المشتري أما لو  
كان المبيع مستهلكاً فتحكيم المال تنوم المسئلة بقول الوكيل لا نكراه  
الضمان ويكون موكلاً ملزماً بالاثبات وهذه مسئلة - تنطبق على المادة  
الكسمة وتخرج عن حكم المادة ١١١١ الجارية شرحها







من التفسيرين الأول الكلام المستعمل، ولكن - - - - - مكان استعمال  
معناه الحقيقي كافي لارتين الأولى، فبحسب استعمال المعنى المجازي وإن كان  
مردوداً وليس صلاحاً لأن أعمال الكلام - - - - - هـ - - - -  
تعذر الحقيقة يصار إلى المجاز

ومن أمثلة ذلك في الوقف -

قل لوقف بوقف مدي عهد من ودي ولد كان له ولد معاليه،  
وإن لم يكن فعلى حفيد - - - - - لم يكن له ولد وقف ولد بطل  
كان له حفيد - - - - - إذا كان له ولد لوقف مدي عهد مدي عهد مدي عهد  
لأن الحفيد ليس بموقوف عليه لا بالحقيقة ولا بالمجاز وكذلك لو  
كان - - - - - وقف - - - - - له حفيد وليس له ولد، وانسرف على حفيده ثم  
قبل موت الرجل، أو بعد موته، وفي زمن العدة ولدت زوجته منه ولداً،  
عاد الوقف على الولد، لأنه كما يمكن العمل بالكلام بالحقيقة في جميع، لأنه  
لا يمكن أن يكون الكلام واحد في وقت واحد معنى حقيقي ومعنى مجازي  
ومن ذلك في وصية - لو أوصى رجل لآخر بتعريضه لفلان،  
ومات، مصرّاً على الوصية فيطره هل كان - - - - - وفاته - لذلك البستان  
ثم - - - - - كان، فتمت الوصية على المعنى الحقيقي، وهو - - - - - وجود عدد  
الوقف على الشجرة البستان لأن الشجرة اسم شيء موجود، ولا مجال  
للمجاز، ولا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز، وفي وقت واحد  
وأما إذا لم يكن على البستان وقت الوفاة، ثم فترى أن المجاز وهو



## المادة الثالثة عشرة

لا سعة للدلالة في مقول التصريح

راجع المواد ٨٥٠ و ١١٥١ و ١٣ ويحد غفرت لاستثنائية من

المادة ٧٧٢ وراجع المادة ١٨٣

ومتلاً أو امر واحد لا آخر بالدخول في منزله وكان هناك قدح ماء فخذه لدخل وشرب، يكون ذوقاً من شمس لانس بالدخول وأو: قطع القدح من يده فكسر الأقمع ولا تقطع فلا يمسس ثم القدح، وأكر أو كان صاحب المنزل عندما ان دخل بالدخول نهى عن مس القدح قوله متلاً لانس قدحاً وماءك به وشرب منه وسقط ضمه لأن دخوله لانس على سماح، شرب في حالة لانس، وأم في الحالة: بة مصرحة "شي من مس قدح بحث دلالة ولا عبارة للدلالة في مقول التصريح

التصريح لغة من كلام أوضح وفي الاصطلاح هو فودة المراد من الكلام صورة واضحة بحيث لا يبق مجال للتأويل أم الدلالة فضعف من التصريح، وتضعف يسقط أمام القوي كما انقضى من اشق الأخير من دليل المذكور فسان الضعيف وإن كان مأذوناً دلالة بالشرب من القدح، إلا أنه بعد صراحة السهي بعدم مسه، أمسى ضمناً، لأن الدلالة سقطت أمام التصريح، لأنه قوي منها، وأم حيث لا صراحة فللدلالة حكم الصراحة وقوتها، فالعرف



والعادة والدلالة اجتمعت في حق الضيف ، شرب من القدر عند عدم  
 الهي . لذلك لم يلزمه الضمان عند سقط التدرج وكسر دون اعتناء  
 منه ولا قصير . واعلم ان التصریح بحجب ال يكون قبل العمل . للدلالة  
 فان وقوع العمل بالدلالة يمنع من الضمان

فلو انه بعد ان امسك القدر وشرب منه ، به عن ان يمسك به ،  
 ويشرب ، فالتصریح لا يفيد شيئاً لان العمل سبقه . وذلك لان العمل  
 تم ضمن حق مكتسب ، فلا وجب شيئاً مجرد لحوق العمل . التصریح  
 بالمنع

ولو اع فصولاً ، وحاء ذلك بحال تمت ماله اليع . كون  
 احال اليع ضمناً ولا بمقتضاه مد ذلك طالب فصح اليع بعدم اجازته  
 وفي الكلام التصریح لا محال انجزي والتحقيق عن ية لتكلم  
 لان مجرد الصراحة والوضوح كاف لتزنب الحكم الشرعي ، ولا مجال  
 للاحتياط التأويل الكلام التصریح لانه كما سبق في المادة لا ية لا  
 محال ولا مساع الاحتياط في معرض النص . وكذلك لا تأويل ولا  
 نفس صراحة قول القائل في مديون لم يسمع كذا . قول القائل  
 اشتريت او بعت المال الغلاني كذا

## المادة الرابعة عشرة

لا مساع للاجتهاد في معرض النص

## راجع المادة ١٠٨٥

مثلا ان مادة ٧٦١ تصرح ان البينة على المدعي واليمين على من انكر - وهو واضح وصريح - بل هذا النص لصريح لامحل للاجتهاد وتفسيره لكي يجعل الامر على صورة اخرى او يستخرج من هذا النص اصرح دلالة او معنى آخر - لان صحة الاجتهاد موقوفة على عدم وجود نص شرعي كما مر في الفصل الخامس من المدخل ومن امثلة ذلك : ان الشارع نص على منع القتل والعصب والرشوة ولا تلاف وغيره فلا يحل للاجتهاد بين ان هذه الامور حائرة وكذلك قد ورد النص في تحليل البيع تحلي لا يبيح - فلا اجتهاد بعدم مشروعية البيع اجتهاد لا يحل ولا مساع له

## المادة خمسة عشرة

ما ثبت على خلاف القياس فعليه لا بد

راجع المواد ١٧ و ٣٨٠ و ٣٨٨ و ٣٥٢ و ٢٦٣ و ١٠٢٥ و ١٥٨١  
مثلا انه يمكن ان يستأجر بستان مقبلا لاجرة سكنى الدار انظر  
المادة (٤٦٣١) لكن لا تجري الشفعة في بستان كان بدلا من اجرة السكنى  
في بيت انظر المادة ١١٠٢٥ وتعلم ان البيع هو مبدية مال بمال

وان المال يجب ان يكون اي متقوم ذات قيمة، وان يكون مقدور التسليم. واذا لم يكن كذلك فلا بيع. ونحو هذا ان الاحارة هي بيع المفعة التي يحصل عليها المستاجر من استعماله انه حور مقابل بدل يشترط فيه ان يكون له لا مقدور التسليم ايضاً. فاذ علمت ذلك وعلمت ان القياس الصحيح في هذه القضية كان يوجب ان تكون المفعة معلومة ومقدورة التسليم، فسألت هل يجوز ان يجر داري على ستة بدل بست افلكه، رابت ان القياس لا يجوز لك ذلك من حيث ان المفعة غير مقدورة التسليم، وغير معلومة تمام العلم فكان عليك ان تحكم بطلان عقد الاحارة.

غير ان الشارع لما رأى حاجة اساس الى الاستعانة بالآخرين، ولما رأى ان كثيراً من الخلق لا مال له ولا دار عنده فهو يربط نفسه بجيراً، او ان يستجر داراً، وكان ذلك من الضرورات الاحتياجية استحسن الشارع ان يحيز الاجارة، واعتبر في المفعة متى كانت موصوفة وصفاً مائلاً للخلاف وذلك بعرفة مقدر لمدة، وعرفة العمل الذي لاجله حصلت الاجارة، او مسافة الزاوية بين المجرر والمجرب، وعرفة معلومية الدار المذجورة علماً شرعياً، وهو ان المفعة لا يجوز ان يكون غير ذلك. واعتبر مجرد تسليم المذخور للمستاجر من غير ان يكون له.

وانه اعتبر من المذكور الذي هو المفعة من التسليم ان يكون المفعة تستحق تدريماً اي لا يمكن استحقاق دفعة واحدة، حسب موقوفاتها حالاً اسماً لما سيحدث. وهكذا فانه على خلاف القياس واستحسن من

الشارع رحمة بالعدو ونيسيراً للعيش تقرر ان يعتبر رب اجرة المدفع من الامور الشرعية الصحيحة

واد كان ما ثبت على خلاف القياس لا يصلح ان يكون مقياساً  
لغيره ، وكذا اجارة الدار لاجل السكنى بمثل تلك البستان هو شيء  
مشروع على خلاف القياس ودفع الشفعة على ذلك امتسار لا يجوز  
لانه لا يمكن ان يقس على ما سبق وسبب ذلك ان شرط الشفعة ان  
يكون بدل لمبيع مشعور معلوم وهذا ليس معلوم لانه عدد التدقيق  
نرى ان يس في عقد الاجارة بدلاً من مسمى معلوم ، بل هناك مسألة  
ملكية ان لا تنفع سكنى دار مدة سنة مثلاً ، وغير معلوم كم ذروي  
هذه المفعة ، لان عمر البستان غير معين ، ولا بد عليه ان ياكل تقدير  
ما يسوي كل من البستان ، ومن المفعة ، لان هذا التقدير لم يجز عليه  
العقد ، ولا دخل في توريث المتعدين والمتفقين ، بل في الحرية والاختيار  
في نسبة بدل كل من المفعة والبستان ضرراً في الرعة والحاجة الى  
هذه المدة ، وام الشفع فليس له ان يخذ المبيع حداً على المشتري  
باش ان يسي هو او لم باش الذي يقا عليه

حتى انه من جملة اوسطا والجبل الشرجية لمع شفع من شففته  
ان يكون الثمن مجهولاً فيقال ان الثمن الف درهم توت وتوت من حرير  
أحرقه البائع بعد قبضه

ثم انه من ثوب الحرير يده من الواحد بالشفعة لجهة مجموع الثمن

## المادة السادسة عشرة

## الاجتهاد لا يقتض بمثله

راجع المادة ١١٦٠ والفقرة الأخيرة من المادة ١٨٠١

سبق القول في الاجتهاد انه رأي اعلم، تفسير لادلة الثلاثة .  
 فذا اجتهد امام الصالح الاجتهاد من طبقت الفقهاء، وبديريه في  
 قضية وحري العمل بموجب تلك الفتوى، فلا يسوء له ان يقتضيه  
 العمل او ذلك الحكم المجرد ورود فتوى اخرى . فصح  
 كما ان قصي نفسه في عمل اجتهاده في قضية ثم وردت قضية  
 اخرى تشبه تلك فعمل اجتهاد آخر، فعمله هذا لاخير لا يوجب له او  
 لغيره سبباً يقتض الحكم الصادر به على الاجتهاد الاول  
 لا بالاجتهاد اذا تعلّق به حكم وعمل ، لا يقتض  
 بمثله ، لذلك لا يجوز للعالم الشافعي ان يقتض الاحكام الصادرة  
 من حكماء . فغير مجرد مخالفتها مذهبه لان مذهبه اجتهاد ومذهب  
 غيره جتهاد آخر . والاجتهاد لا يقتض بمثله ، وكذا الحلي اذا حكم  
 بمسئلة حدثة على رأي الامام الاعظم ، ثم حدثت مسئلة تصارعها حكم  
 على رأي الامامين بي يوسف ومحمد ، فمجرد الحكم اشفي لا يؤثر في  
 الحكم الاول ، لان كلامهم هو اجتهاد والاجتهاد لا يقتض بمثله  
 ذلك لان الاجتهاد يحتمل الخطأ والخطأ لا يستبعد حصوله به  
 رأي واحد بل لانسین وکثر . لان عصمة الله . وان كثيراً

من بطله صحيحاً الآن فنجده غداً و بعد غدٍ خطأً وحيث به اذا تعلق بالرأي عمل وجب حترام ذلك العمل، لانه قد تعلق به حق لا آخر .  
 قالمحكوم له بموجب ذلك الاجتهاد قد اكتسب الحق بمطالبة به حكمه  
 به . واذ اعد انقص الحكم لمجرد اجتهاد آخر يكون نزاع منه ما اكتسبه  
 من الحق

على ان مقصود من الاجتهاد الذي لا يحور نقضه هو ذلك الاجتهاد  
 الم شروع المصادر من هله من اعتمدت والبعيد عن شبهة الخطأ وعن الرجح  
 عليه . وما ارأي والاجتهاد المسود وغير المعمول به واضاهر خطأه  
 فهذا ينقض باجتهاد آخر راجح ومعمول به

وعلى هذا انفس ترى ان الحكم درجات يصلح الاعلى منها خطأ  
 الادنى ، بحذقة ان يلحق اسس ظلم وعذر من اتهم القضاء احكاماً طاهرة  
 لخطأ وموجبة القدر بالمحكوم عليه

مثلاً اذا قضى القاضي بقسمة ملك قسمة فاضلة ثم ظهر ان هذا  
 غيباً وحدث باحدى الحصص ، فصح الحكم الاول ومع ان الغاقتس .  
 وذلك لا يمنع من النسخ بعله ان الحكم الاول اجتهاد والثاني اجتهاد  
 وان الاجتهاد لا ينقض مثله . ان هذا صدر وقع على احد اشركاء  
 بسبب اخذه الحصة لمعونة عمه فحشا راجع المادة ١٦٠ (١) مجلة )

لان شرط الاجتهاد ان يشمل جميع شروطه التي منها ان يكون

حكم الاجتهاد. نطاء كل ذي حق حقه. فوجود العيب الماحس في قسمة  
النضار، مختلف لتعدد اثاره، ومع من عطاء الحق صاحبه والسرطاني  
اقسمة العداة في ن ناول كل حصة رقيقة معالة لا غير وحشاً  
فيما لا واجب ينبغي برة ضرر ناول من ذلك حكم، وهذا لا يتم  
الابتقاض الحكم وتعديله

ومى - هذه - ما قد نأخذكم رجحاً، ولكل محكمة طرق  
قانونية لتصحيح حكمها، كما وصدر حكم عيب في فيصحيح بالحكم  
الوحي، وكذلك بخار في رة المحكمة، لاعتراض والدخول شخصاً  
ثبات والاستئناف وتمييزه سوف ذكره في حبه

وذلك من اجتهاد في اشرع متعددين، وكانت لاجتهادات  
مختلفة ومتعددة - مشت احكام الشرعية الحامية على لاحد - بالاجتهاد  
الراجع المفتى به

وعند تأليف المحقة صدر لاختد بالاجتهادات التي قبلتها المحلة دون  
ما يتلوه من الاجتهادات. واما حيث لا نص في مجلة على شيء، فللمفتي  
ان يعود للاخذ بالاجتهادات المفتى بها مدونة في كتب الشرع ومتى  
لم يجد مما هو مفتى به فواخذ بما بعده من طبقات المسائل

ود كان لادم نسبين - امر بالاحد - بجهته - ومتى امر  
فلاخذ به واجب، صدر من سمن تحت مجلة دستوراً شرعياً -  
(راجع مقدمة جمعية المجلة)

$\frac{1}{2} \sqrt{\frac{1}{2}}$

١٠٠

[illegible]

يعني ان الصيغة تكون سائمة على، وانه عند الضيق يجب التوسع، وعن هذه القواعد تم بح مسائل شرعية كثيرة جداً، منها الحوالة والقرض والحجر، والوكالة، وكذلك قال الفقهاء قد ساءوا على هذه القاعدة جميع الرخص والتخفيفات

ان فلسفة القوانين و الشرع تقضي على الحكمة و المستعدين و المقهورين  
و المحترمين و القاصدين و الحاصل ان الفقيه انما يظهره توسيعاً و بعد المشقة  
تفسراً

وعن هذا الاصل انفرعت التخليلات لدينة، والساح في الحياة  
لاحترعية، والعفو في الامر الخيرية، والمعدسات في الحياة القونية  
والاحترعية والاهلية ومن امثلة ذلك

ان الانس لا قد ن يعمل ذاته كل شيء بحواله اليه فالصعوبة  
او المشقة ام حلت عليه لا لا تفتقر الى شيء من المشاع  
اي من هذه البرية فشيء من الاحتمال ان يكون  
فانك وانت دامن في علم احد انك صعبة امر تجد انه



حصل لي مشقة في امر لا استحصل على كل شيء كما في هذه الصعوبة  
والتي هي في كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء  
تقل حوائتي على ريد حصل لانق بين الانلاء وحلتك عليه بمالك  
من دين عي وقبل فكل تيسيراً انك المشقة

فكل باب حوثة ووضع سارع لها صولاً وقواسم ورعيت  
محبلاً وت محلاً وهو محلاً عليه وول محلاً به وامل حوثة  
ومن ذلك اني كنت مضطراً ان بيع قري وكت منعولا  
وقرست من صديق فكت المشقة دفعتي في اقامة من فكل يسير  
ومن ذلك اني كنت مضطراً ان بيع قري وكت منعولا  
باشعل لا يتسنى لي تركها وكك بيع القوس في مدينة اخرى اكثر  
موافقة وبني وكت ريداً بيع القوس موضع سارع باب ودية  
جلب تيسيراً لان تلك المشقة استوجبت ذلك

ومنها ان الرجل اذا هجم عليه عدو يد قتله وحصلت له مشقة  
وصعوبة في التخلص منه وان محاولته في مدافعة وحجب يسير  
قتله هو كان مدافعاً عن نفسه وخاس من المجرة لان تلك المشقة  
بي وقع فيها جلبت به تيسير

من كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء  
حذاء لا يتسنى لي تركها وكك بيع القوس في مدينة اخرى اكثر  
سوت كفي لا يتسنى لي تركها وكك بيع القوس في مدينة اخرى اكثر  
ري اراجع المواد ١٦٦٠ و١٦٦١

و١٦٦٢ من المجلة والمادة ١٥٣ من قانون التجارة  
غير ان بعض اعذار شرعية تجلب تسيراً من تلك الشقة . ومن هذه  
الاعذار ما لم يمت المالك من ولد صغير ، فتستمد مدة مرور  
الرسالة من مرور بـ وكنت وكل شيء عليه مسافراً  
وغيره . فتمت المدة . . . . . من تاريخ نزول  
الامر . . . . . مدة في مرتبة في . . . . .  
هذه لعدة مهمة مناسبة الاحوال الاجتماعية ومؤيدة بصـ الكتب  
حيث قيل : "وما جاء في عليكم في الدين من حرج" وقيل بـ "يريد  
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر" وجاء في الحديث الشريف : لا حرج  
في الدين

### اسباب التخفيف سبعة

الاول حالة السفر وهذه على وعين النوع الاول مادة الآية ايم  
سفر بالسيار المعتدل يعني ١٨ ساعة مشياً وهي عذر في مسئلة مرور  
الزمان ارجع المادة ١٦٦٣ من المجلة .

النوع الثاني من حالات السفر : وهو ما ليس مسافة بعيدة كما  
ذكرنا فهد لا تعد عذراً مديناً ولا تحس عذراً بمسئلة مرور الزمان . وانما  
هي عذر ديني فنها عذر في صيام رمضان وصلاة الجمعة  
التي حالة المرض هذه من حالات التخفيف في الامر الدينية .

على انها في الامور المدنية اي في المعاملات توجب حصر المريض عند شدة المرض، وفي مرض الموت عن مثل الاقرار الخ

لذلك يقدم و يحج اقرار الجبل الصحيح من على اقراره في مرض موته راجع المادة ١٦٠ من المحلة، وكذلك لا يقره لو انه في مرض الموت عن اه دين الا بعد تحقق صحة الوثقة واجازتها، وكذلك لا يصح صدوقه، اكثر من ست مائة في حالة مرض الموت (مادة ١٥٩٨ من المحلة)

الحالة الثالثة. الاكراه راجع المواد ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من المحلة، وهو نوعان ملحق، وغير ملحق (مادة ٩٤٩) فلا كراه الملحق، معتبر في التصرفات القولية والفعلية فلو حصل اكراه ملحق، باحراز يد على بيع او اجارة او هن، فما عمله من هذه التصرفات القولية لا يكون صحيحاً، وبحقه عند زوال المانع فصح كل ذلك

وهو كذلك غير مسؤول عما حثي فيه لو اخذ ملاً او تلف حواء او فعل اي شيء كان من اعماله تحت الاكراه الملحق، ولا اعتبار عليه الاكراه غير الملحق، بقيل ويعتبر من لاسباب المخنقة في التصرفات القولية فقط

على انه سواء كان الاكراه ملحقاً او غير ملحق، لا يعتبر الا في حالة حصوله و مدرواه بحق للمكره و منع ما حثي من المعتود، غير انه لا حرج على مدعي الاكراه ان يصحح مدعواه ولا تخفيف

بمقتضى وتعتبر التصرفات الخيرية في جمعية بني تميم بعد زوال لاكرام  
عن دائرة دفع العمل ثم ذهب لكرام في سبيله لكرامات حيث لاكرام  
فقد الماكرام الى صفاق برصاص ثم في نفسه وردته، وتم قبل الدابة  
عدم مسؤولاً عن مسؤولية لاكرام

وڪڏهن اهو به مڪمل ٿي ويو ته انهيءَ وقت تائين جو اسان جي  
کان هن آيت سڀني وٽ رهندڙن جي لاءِ هجي ته هو ان جي تحقيق  
اوقافه وقفن تي پنهنجو اختيار استعمال نه ڪن.

حالة اربعة : النسيان - انك تترك صهر في مور عبدة وليس  
معتبر في امور العائلات المنزلة

الحق حجة. جهل من جهل من عدمه. وكن مقصود  
هنا جهل التوابع ووصية عيسى بن قول في اجهل الناس  
ولذلك لم عمل به وجهه الي. واد كون جهل متعلق بامورات  
وغيره. هن كان لمر حقا. م لا. كان حقا. م لا. و كان حقا  
اعتبر الجهل عذراً والا فلا

ملک و حاکم و وزیر و خزان و دیگران را که در این  
خانه مجرد الاستعداد کون معوقه اند و به هر حال  
و از هر جهت که در دنیا بگذرد، شمع ظهور آن وجد فی اوراق  
و از اوراق روایت کند که در این دنیا و بعد

جميعاً أو موت واحد أو شوهة من جسمه . قد عواها . . . . .  
 . . . . .  
 ومن ذلك . . . . .  
 وذلك لأن الخلل مع الأمر الحكي معتبر عند . . . . .  
 المحلة ولكن . . . . .  
 الزمان خمس عشرة سنة ولأن هذا الأمر شرعي أي يوم ولو  
 مدفوت تلك المدة . . . . .  
 احدى عشرة سنة . . . . .  
 والحالة واشركة . . . . .  
 من العقود المشروعة . . . . .  
 في تحصل في زمن . . . . .  
 الحالة الساعة . . . . .  
 فهو لا ، طرأ إلى ما في متولهم وحسبهم من نقصان . . . . .  
 حكاه خاصة فيهم . . . . .  
 اعلم ان هذه المادة عدة ي . . . . .  
 بل لما تحرري حيث لا . . . . .  
 ما كان النص

مادة سابعة عشرة

الامر اذا اضاق اتسع

قول في لاسه: «ذكر بعضهم ان الامر اذا صافى اتسع ودا  
اتسع ضاق»

وقال الخوي: هذه قاعدة موضوعة لامة اشعبي  
وقال الخوي في شرحه الاشياء: وهذه المادة بمعنى قاعدة الشقة  
تجلب التيسير  
ان هذه المادة تجري فيها احكام المادة ١، بقية عشرة السابقة  
للمذكر

وقد قل الامم لعالي «كل ما جاوز من حده انقلب الى صده»  
مثل ذلك: ان اصبي دانتك مال احد الناس ربه الضمان  
من ماله - وادالم يكن لعمال فيتفر الى حال يسره - ولا يصمن وليه  
اووصيه شيئا مادة ٩١٦ من مجلة

المادة التاسعة عشرة

لا ضرر ولا ضرر

راجع مواد ٣٥ و ٩٣١ و ١١٢٢ الى ١١٢٤ و ١٣١٣ و ١٣١٩  
و ١٣٢ و ١٣٢٤

الامر هذه واحدة حدثا الآخر فلا يجوز صاحب حدثا ان

بتأمله هذه محاشية ، او بضرر آخر كقطع نحرته ، او اتلاف حيوانه .  
 ان يجب عليه ان يرجع في امره الى الحكم بطرا مدة ٨ ٩ من المجلة)  
 فكما انه لا يجوز اصرار بتد ، لا يجوز بمقابلة

وفي لقوانين الجزئية ان كل من يحصل حقه عوة - وهو مقتدر على  
 الرجوع الى الحاكم يعاقب ، وذلك معاً للناس من تحصيل حقهم بانفسهم ،  
 لما يحصل عن ذلك من الخلوات والمضام والمحرر  
 ان لهذه المادة حكيم حدهم وهو الاول ان لا ضرر ، والى هو  
 ان لا ضرر اي لا مقابلة بالضرر . وهذه المادة مأخوذة عن الحديث  
 الشريف " لا ضرر ولا ضرار في الاسلام "

ان جميع الاديان والشرائع تمنع ايقاع الضرر في الناس وتحنم على  
 تابيحها ان يتحصوا ايقاع المظلم

وقد ست احكام منها حقوقية ومنه جرائية لمنع الضرر .  
 فلو صرف احد مال الآخر ، ثبت على عماله هذا حكام الاول  
 المادة من منع وقوع ضرر حقوق ، والثاني بجرارة سارق وهو امر  
 جرمي ، وذلك مصلحاً عمه يلحقه من عقوبات ادينية

واذا كانت حكوماتهم وجدت لمحافظة على البشر وممنهم من  
 اضرار بعضهم بعضاً ، فهي قد منعت لا تقدم واخذ الكثر ومقابلة الضرر  
 بالضرر

فكما انه ممنوع سلبك ان تخدمه في ، وهذه حضي ، وتنف  
 حبيب وتقطع شعري ، وتشتني الح مع علي كل دت وو بالمقالة  
 الا في حالات منه

عدم مكان استعصال حتي واسطة حكومة ي عدم ما لا تسمح  
 لي الفرص بالرجوع الى الحكومة

ومن ذلك ، لو شهر سي عس مددت يقتني وحاولت الفرار منه  
 فلم اجد النجدة سببلاً وكان مصمماً قتي وي اضطرا الى دفعه بضرر يبعه  
 عن اكمال عمله فاحرقه او قتله ، غير انه ليس لي اذا حرقته فتمكنت  
 من الخلاص منه ان اعود فقتله

### مادة العشرون

#### الضرر يزال

مثلاً اذا كان لاحد مائة ، وحده جره خفر نفسه كيباً ، او حفرة  
 ماء قدر ، فسرت اليه واقدر ورشمت لي لئلا يفيد الضرر لحادث  
 يوم مرارته ، وان امتنع فيل بحكم الشرع وان كانت ارادة لا تحصل  
 الا بسد كيبف والحفرة فتسد حياً عليه ارجع مادة ١٢١٢ من  
 المجلة ١

واسم ان هذه مادة بمدة شدة بمادة السابقة ، فكأنه قل لا ضرر



ولا فائدة ان يل ان الضرر ... والوهتان المتعدتين كمكسبة الواحدة  
منه للاخرى

والقصد هو مع حصول الاضرار وضرائها  
وهو لا تجري حكاه لا عند عدم وجود النص ولكن اذا  
وجد نص فيعمل به  
ومما تجري به احكام هذه المادة هو مواد الآتية:

٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩  
 ر ٣ و ٣١ و ٣٢ في هذه مود هي متفرعة عن هاتين  
 المائتين ٥ وكالك متفرع عنها جميع مسائل خطي ومسائل  
 القصة الخيرية وواع الخيرات واشفعة وصب نقصة والاحكام  
 والمسائل الواردة في مواد ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٤٨ و ٥٥٢ و ٥٦٦ و ٥٥٧  
 و ٥٩٤ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦١١ و ٦١١  
 و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٦ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٦  
 و ٩٢٣ و ٩٢٤ من لمحة فلتراجع هناك

وعلى سبيل المثال، نذكر: لو كان لرحل ثمرة في مسكدا مدت  
اغصنها على ملك حاربه وحصل له فيها شيء ضرر كان: يؤمر بقطع ما  
هو فوق ملك الحاربه. ومن ذلك: لو ساع صاحب لدر داره بشئ  
معلوم من آخر حق خياره بحسب الطمأنينة من الجوار، ولاشتراك أن  
يشتروا ملكاً جديراً بحكمة الشفعة. لأن كل شخص آخر إلى جوارهم قد

يضر بهم . او ما رأيت ان الحوار ، يغلي ويرخص الديار  
ومنه لو نى اجار حثا ملاصقة ، أغرفة جره فسد عليه موافق الكوى ،  
ولم يعد النور يدخل أغرفة لامن الب . يومر به في هذه الحثا وترك  
مدخل كاف للنور ، لان الب لا يعتبر كافيا ، ذ يحصل دة ما يوجب  
اقله . وعند قفله واعلافة بتنع امكان السكنى بلا نور . وقيس ما يجب  
من الدور للفرقة هو ما يمكن معه القراءة عند احاطق الب بلا سراج  
ومن ذلك . كان لك نخل تخرج من خلاله الى استاني ، ولتدم ارهده .  
فبك مأمور شرعا . دالة ذلك ضرر نقل حلايا النخل الى محل  
يريد او باتخذ واسطة اخرى تمنع عني الضرر . ف لم تفعل الزمك  
الحكم . والقصد من نقل النخل رفع الضرر على قدر المعتاد

### المادة الحادية والضرورات

#### الضرورات تبيح المحظورات

اي ان الضرورات والاضطرارات تجمل . كل ممنوع وحراما  
شرعا - م ح

هذه مادة مرتبطة به . دة . مشقة تجلب التيسير  
والقصد لشرعي ولا اجتماعي . دة . دة . هو ان الانسان مكلف اذا  
حصل له ما يضطره الى عمله فعليه ، بكون ذلك ممنوع من الاعمال ، قد  
حصل برخصة وعذر شرعي . ومعنى الضرورة هو العذر الذي يحسب  
عمل ما هو ممنوع ، ومعنى الاباحة هو تساوي الطرفين اي طرف العمل

وطرف عدم العمل اي العمل وعدم العمل ، فالتحريم ان شئت عملت  
ولم تكن مسؤولاً ، وان شئت تركت وليس مسؤولاً فشرب الخمر  
مثلاً ممنوع على المسلم . واما اذا كان مريضاً فوصف له الطبيب الخمر  
وهو لا يجد سواها علاجاً ، فقد زال المنع بحكم الضرورة

ومن ذلك لو كان رجل حائض في البرية ، ووجد حيواناً ميتاً فاكل  
منه ، فانه بذلك يخالف النهي الشرعي عن اكل الميت . غير انه يخالفه  
هذه - كان معذوراً لانه جائع ، وضرورة الجوع ادت به الى ذلك

ومنه في باب المعاملات ان اخذ مال الناس واكله ممنوع ، وموجب  
الضمان ، فلو مررت بكرم وانت جائع ، فلا مانع من اكلك ما تسد به  
جوعك

وهكذا شربك من ماء الممر في جرحه

وهكذا ما تفعله مكرهاً

راجع المادة ١٠٠٧ في من لا يكره

المادة الثامنة والعشرون

الضرورات تقضي بقاها

منع من فعل ما يحرمه الله تعالى في غير هذه الحالات

ان تعذر هذه الحالات لم يلزم في هذه الحالة ما يؤخذ

من تعذر في هذه الحالة في كل حال من هذه الضرورة

في تقديره وقد ذكر الخوي في كتاب المجموع «ثبت الضرورة  
في تقديره»

ولا يخفى ان معنى حجة المخرج هذه قاعدة قالت ان  
الضرورية في تقديره «لا يفتقر الى دليل» ومعنى حجة المخرج  
الضرورية في تقديره «لا يفتقر الى دليل» اي نفسه بطلان قبح  
الضرورة في تقديره فليس بطلان هو فيس الجح لا لاجل الضرورة قدر  
الضرورة في تقديره صحيح ومعنى شرعي هو مفهوم «مبدأ امر» دايب  
له لاجل الضرورة شي مخالف في لاصل الشرع فعليه ان يقدر ذلك  
الحاجة لضرورية التي كانت سدا للاجابة

ومن في تقدير حجة تقديره «مقتضى» الضرورة المطلقة وذلك  
لا يسميه قواعد العربية

فان لم يجر من الامور على مبدأ كماله فوجد ضرورة قضت  
عليه ان يتصرف في تقديره ويقتضيه في الشرع فيس ضرورة  
الاصل «لا يجب ان يتبعه» فمضى حصل الشيء متبع الشرع  
وكذلك اكل مال الناس عند جوع وضرورة الجوع سمحت  
بجعة اكل مال الآخرين المتعديين ولا يستخرج «وهو بعد كل ما  
يعد نافع وينفع ضرورة الجوع فلا يجوز الاكل قبل سبب الاستئذان  
لان الحاجة لا اكل قدر قدر ضرورة جوع

ومن امثلة ذلك ان فتحي شكا «وكان يبي بطلان على مقوله»

حاري ، وجب له صبراً حوسراً لاجلال علي بسائه وفي ١٤١  
مخالفة لأدب ائمة ، ومن التصيق على سائر غيره  
فأشنع . مربع الأشراف غير واراة رتب صبره ١٤٢  
بال رفع صدر حشياً على م هو فوق قمة لاسر ولا يـ ١٤٣  
كل الفدة والشك . ومنه لاجحة يستعمل في السور والخور  
الضرر الذي يحصل في من سده وحواره وفي مل هذه حول لا  
بد من احدى حالات خمس هي :

الضرورة والخفة والسعة ورية وعصول

١- الأولى : وهي الضرورة . فبها مدر حسه وفي مـ ١٤٤  
الملاك قدر الخاضع الشارح خرمه والموسع . كما ذكر في مـ ١٤٥  
والاكل ومثال الاشراف

والثانية : هي حاجة . فبها من لا تترك حكم الضرورة . لا يـ ١٤٦  
تتضمن مشقة وجهه ، كما ذكر في حنة من حو ١٤٧  
حانع جوع يستلزم صبراً وجهه . فقد حل له سفر في صيده ، ولكنه  
لم يجمع له خرم من الكولات

الثالثة : السعة ، كما ذكر في كل حكم مهم . وجهه مـ ١٤٨  
عن غيرهم من الخبز وبعده . فبها لا تحل حرمه ولا يبيع مـ ١٤٩  
الرابعة : رية . وهي من الكفايت في شرف مـ ١٥٠  
في لمس الحرير الخ . فبها لا حكم فيه في مـ ١٥١

الخامس : الفضول ، وهو التوسع في الأكل حتى أكل الحرام وعمل

الشبهات

وهذا أيضاً لا يجوز دون تحمل الحقوق والعقوبات

المادة الثالثة والعشرون

ما جاز لمذر طال بؤله أي جاز ذلك المذر

المواد ٥١٧ و ٥١٨ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩

وهذه القاعدة هي قرينة من القاعدة السابقة ، وتضارعها في بعض

معناها وهي أيضاً مثلها متفرعة عن قاعدة «الضرر يزال»

بمعنى أن ما كان في حدوده من أمور غير جائز ، ثم جاز بسبب

عذر ، فمذهب المالكية يوجب الحواز وعدال الأمر لاصله ، وهو عدم الجواز

لأنه كما سبق في المادة الآتية «منى زل مانع عاد المتوسع»

ومن أمثلة هذه القاعدة : الحجر على السفينة المارة بمادة ٨٥٨ من

المجلة ( فذلك تحريم تعضي بحجر على الرجل السفيه المذر أمواله

تفقد للرجل نفسه ولأهله - وإنما يجبر على نفلس المدون والحجر

يتناول معه من تهاني التصرفات التولية

غير أن هذا المذر الشرعي قد زال ما عودت السفينة إلى كسب

صلاحه ، وما بين الناس أيون ديون ، فعدت إلى محل حجر لأنه

حجر عذر زال العذر ، وبقي زال العذر مثل ما جاز لأجله

ومن أمثلة ذلك : الحجر على الرجل بحق ذل أو غيره لأنه

فيما لو عرض للمأجور طارض كقط الدار، ومرض الدابة، ونحو ذلك إذا  
صلحت الدار وشفيت الدابة قبل وقوع التسخ، تعود الاجارة ويبيع على  
السبب من هذه المدة، لا من المدة التي كان المانع فيها، بل من المدة التي  
بطل الجواز

وكذلك لو آخر دمه وسلم، لا عزمة لها دون اذن المستأجر  
مسئولة، بل من المدة التي كان المانع فيها، لا من المدة التي كان  
على باقيه، غير انه لو اخل المأجور في المدة قال المانع الذي حاز  
للمستأجر خيار الفسخ

المدة أربعة أشهر

إذا زال المانع عاد المصروع

المواد ٣٤٧ و ٦٤٧ و ١٦٥٣ و ١٦٥١

يعني ان ما كان في صله جازاً أو مشروعاً، عرض له مانع حواره  
وبعد مع جواره زال ذلك المانع، يعود الجور الذي كان ممنوعاً بسبب  
المانع العارض

ومما كان من القرب والتشابه بين هذه المدة ومدة السابقة،  
من بينهما تباين في الموضوع، وهو ان مدة السابقة وضعت قاعدة  
تبحث عن الامور التي لم تكن في الاصل جازة وانما جازت لعدم مشروع،  
فقد زال المانع تعود الى عدم الجواز، وهذه وضعت لكي في الاصل  
جازاً ثم منع من الجور بسبب مشروع، فقد زال السبب المانع من





حاله وعاد حقه بالفسخ ، اي حق البيع راجع مادة ٣٧٢  
ومن امثلة ذلك ان التناقص مانع من مدعى له عوي ولكن اذا  
صدق الخصم او كذب الحاكم ، فيزول الميع وتسمع الدعوى [راجع  
المواد ١٦٤٧ و ١٥٣ و ١٦٥٤ و ١٦٥٧ و ١٦٥٥ من المجلة]  
ومعنى التناقض : هو كلام او عمل يصدر من احد اقرئين - تنس  
به كلامه او عمله السابق ، كما في هذا ، اكي ، ثم قل هو ، ثم قل

الردة الحامية والعشرون

الضرر لا يزال يمتد

راجع المواد ١٥٣ و ١٣ و ١٣٠

مثلاً: لو اراد احد الشرکاء ان يبيع ما في يده من سلع او ما في  
شرکته الاخر فلا يحد على ان يبيع بل يحد له ان يبيع ما في يده من سلع

هذه فقرة من جودكس لاشيه وخالصه  
 باله والتمس وضعه على اسمه فاله في القوم  
 وكل لا ال د ما به كما في لال لا ال د  
 واك ال د ما به لال لا ال د  
 بين في لال لا ال د ما به لال لا ال د  
 بين في لال لا ال د ما به لال لا ال د

[مواد ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠]

مثال هذه المادة : واحد رجل من رباب لصعة هرفي عماله  
واحدة دسكا في وزن ، فصل لارباب تلك الدسكا في وزن رباب  
اما باجارته لعل ، او مودته بالشم او شي آخر ، فلا يجوز ان يمدوه  
من ثماشي صنعة في سوقه ليجرد الضرر ، لان ذلك صير أعياه شدة  
ضرره ، والضرر لا يزال بمثله إلا مع دة دة من الخلف

وكذلك وني واحد سوق حور سوق حري ، فكسدت اسوق  
الاولى ، ورت جورها ، فلا يتحق لصاحب سوق لاولى طلب مد  
السوق الدنية

وكذلك لا يجوز للحاتع والظامي : جوع وصا شديدين - ان  
ياكل ويشرب ، الا حر الذي هو ايضا حاتم وطمامي : جوعا وصا  
شديدين ، الا اذا كان في الماء كول وامشروب كفا لهم ، او كانا يز يدان  
عن حاجة صاحبهما

و ينطق على هذه المادة ايضا : مثال رد المبيع بعد حدوث عيب  
عند المشتري : فانه لا يزال الضرر مثله

في القانون : واه اذا كان الملك المشترك غير قابل للتقسمة فقد  
صدر قانون آخر من الدولة العثمانية وهو ما زال معدولا به عندنا  
يقضي ببيع ذلك الملك وقسمة ثمة بين الشركاء

## المادة السادسة والعشرون

يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام

• منع • هذا الأصل مع الطيب الحام

راجع المواد ٩١٩ و ٩٣٤ و ٩٥٨ و ٩٥٩

الضرر الخاص هو ما يقع على أحد الأشخاص وعلى بعضهم أو ضرر  
العام • يقع على أشخاص عدة وعلى أهل بلدة أو قرية

و • كل من هم الشارع مصرة إلى المحافظة على مصلحة عامة  
التي يملك من جميع الأفع للجنس البشري ، فإذا وجد واجب حائل  
أو منعت • من ، أو قانس • مرش • أو مكبر • فانس • أو وجد • بيت  
مائل على الطريق • أو أي شخص أو شيء • كل مضر بمصلحة العامة  
فلاجل منع الضرر العام يتحمل الضرر الخاص فيسمع الطبيب • ويعمل  
لمقني • والمقصي • • بحرق الزكوب مع المكري • والتحميل • يهدم  
البيت المائل وينع الضرر

وإذا وقع حريق في محلة وهو كثير الوقوع في المدن • وخصوصاً  
ما بني من الخشب • وظهر أنه لا يمكن تداركه ومع استعداده إلا  
بهدم البيوت المحيطة بالطريق • فتهدم البيوت بأمر الحاكم معاً  
لسراية الحريق وحصول الضرر العام • وبذلك يتحمل الضرر الخاص  
لأجل منع الضرر العام

ومن أمثلة هذه التعمدة وتعمداتها: إشراف الحكومة على بيع

المالكولات وتعين اسمها معاً ضرر عامة وكذلك من هذه  
الأمثلة والفروع حكاية الحكومة في رد الخطيعة خبرها كولات.  
ومنها منع الحكومات القمار والمسكرات وسد أديت والموخيير ومراقبة  
المدارس

والحاصل في كل عمل واحد من الضرر العامة وجب رتبته  
وذلك منه ضرر على حد من حد من مصلحة العامة يتحمل  
الضرر الخاص

المادة الثالثة من

الضرر الاسدي والضرر الاعف

راجع المادة ٦٩

مما لا شك فيه ان الضرر العام هو الذي يمس  
جميع الناس في وقت واحد من غير ان يكون  
الضرر من نوع واحد بل قد يكون من أنواع  
مختلفة كالموت والجرح والمرض والافساد  
والخسائر المالية وغيرها من الأضرار التي  
تنتج عن وقوع الكارثة من غير ان يكون  
الضرر من نوع واحد بل قد يكون من أنواع  
مختلفة كالموت والجرح والمرض والافساد  
والخسائر المالية وغيرها من الأضرار التي  
تنتج عن وقوع الكارثة من غير ان يكون

الذي حصل له شجن من عدم التمتع بفضله ، حكما بان يعطى ثمن الارض

راجع المواد ١١ ٤٤ او ٢٣٤ من مجلة

ومن امته سلك : لو ان فرس رجل رأسه في واد رجل غير صاحبه  
ليشرب ، ولم يبق الا امكان اخراجه ، لا يحسن ان يترك ما كسر الوعاء وما  
الآلاف الفرس ، فز سلك : هو كثر في قبة ، تااع الاقل قبعة  
ومن امثله هذه انه عدة : لو سالت دحاجة حنة ولو فاحب  
الوؤوة يدفع ثمن الدحاجة ويستخرج من حنة ثؤوة

ومن ذلك لو وقع من يدك رهب في دوة حراك تي تسوي  
عشرين عرشة او مكن ستجرحه لا كسر دوة ، ث سلك دوة  
ثم وثا ، هو فخرج من حنة

ومن سلك في الدوة : ما خرج من الدوة ، ما  
وقال : ما من الدوة ، ما خرج من الدوة ، ما  
ثم دفع من الدوة

راجع المادة ٩٠٦

قول في الا

مفسدان روعى عظمها ضرراً ارتكب اخفها ،

وإدب به فرقيين هذه المقدمة والمقدمة السابقة ، فيه من حيث  
 التوضيح المستفي - متى من آخرت بين ضرر ومصلحة ، وما من  
 حيث قيس واحدة لآخرى في واحدة مقدرة الأخرى ومقيسة  
 عليها . لا كفي لا في - في ضرر الأشد فإليه ، ضرر الاحتمال  
 وفي - به رعي لم يند - لا - ثم ضرر فلتبين ، ارتكب مقدمة لأحد ضرراً  
 فلو قدر أن ارتكب في ارتكب محققين وكانت أحدهما  
 أكثر ضرراً ، فارتكب الأخف ضرراً لأنه أقرب للمصالح والمصلحة .  
 وما أمثالها ، كذا كذا ، لو تعرض ل أحد الناس للآخر في آخر من عدو  
 ظالم وآواه ثم جاء عدوه يستأجره ، يجب مكرراً وجوده عنده بقصد  
 تخليص الماتجى ، من طاعة بقصد ذمه ودية حد يقاع الضرر به  
 فإنه في هذه المسئلة تعرضت مفسدان أحدها للكذب ، والواجب  
 قبض الظالم على المتجنى ، فإنه ارتكب الكذب بما فيه من عقاب ادبي  
 وأخروي ، دفعاً لمفسدة في إثم منه وهي قتل للمتجنى ، من يد عدوه - فبما لو  
 قبض عليه - أو أزيته - هذا من حيث الوجهة الاجتماعية من غير تعرض  
 لاقتصاص الضمير ، أو العلم ، والمتكلمين في هذه المسئلة آراء طويلة لا يحل لها  
 أن جميع الشرائع والأديان ، تقتضي بعدم ارتكاب المفاسد ، ولكن  
 إذا اقتضت الضرورة ارتكاب إحدى مفسدتين فترتكب الأخف  
 ضرراً منعاً للضرر الأشد

## المادة التاسعة والمثرون

مختار امون الشرين

هذه المادة لا تختلف عن السابقة إلا باختلاف معنى الشرع عن  
معنى المفسدة . وهذا خلاف ليعطي على هذه المادة والمدنيين ٢٧  
وال ٢٨ كلها مواد متحدة انوردى

ومع انه لا حاجة الى اعادة الشرح والتفسير . نرى انه لا بد من  
ان نورد مثل الدجاجة لو ابتلعت حمرأ كرمًا فيخار قتل الدجاجة مع  
دفع ثمنها لصاحبها على ضياع الحجر الكريم . وذلك لفستورد الى القول  
ان هذا الامر جار في المواقف الاخرى من الحبة . ففي الطب وسائر  
الفنون نرى انهم يقطعون العضو المريع . انتهى ، اتفاقا للعسم فانهم  
يختارون شر القطع على شر الموت

وفي المدارس يختارون شر طرد التلميذ انفسد الاخلاق ، على شر  
عدوى رفقته الصالحين . وفي لمبغ المعيب يختارون شر نقائه في يد  
المشتري اعيب كبير حادث . على شر اعادته لصاحبه لاول ، وقد كان  
لديه معيبا عيبا جزئيا قديما

### المادة الثلاثون

## درہ المفاسد اولی من حب

[illegible]

مدفع لا توازي أو تورب أو يقع في تحصيل من ذره المفاسد  
وهذه المادة من الخواص التي لا ينفك عنها ، وختاف  
الشريك شركته عقد في ذمه ، لا يملك برأي المالك  
السلي ، أي الذي لا يملك في ذمه ، لا يملك برأي المالك  
فهم الضرر أول من جاز - ثم الضرر - لأن  
الشارع يأمر أن نفي التمسك من الزنى لعل بالأمور  
ومنى تقارض التمسك بغيره ، ثم  
راجع المواد ١١٩٥ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ من مجلة  
واعلم أن العبرة في الضرر ، هي العبرة بمضرة فذا تقات  
المضرة أن تكبت مضرة المقتضى ، ويبحث تقات المقتضى  
عليها بارتكاب المضرة

وهو وحده ، لا لا

الضرر يدفع تقديراً للإمكانات

المواد ٣٤٥ و ٨٩١ و ٢٠٢

الضرر حصل من ضرر لا آخر فيه ، مع على قدر لا يمكن ، كما قلنا  
في وجوب دفع بدل الدج ، أو أو ، ومن كماله لا ضرر من  
أموال لا آخرين

ومن منتهى هذه المادة عدة وثيقة ، أن لا يملك المقتضى في ذمه الفاسد  
فلو منع يجبرو ويحبسه ، فإن ضرر أو ، فإن في ذمه عليه واجب الدفع





المسئدات والرخص الشرعية التي جازها الاستعداد منها عند وجود  
حالة الضرورة ؟

هذا سؤال اجتماعي خطر على بال واضح هذه القاعدة الشرعية  
وكان جوابه ما رأيت من ان الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت  
ام خاصة

وفي الواقع ان الحاجة كانت سبباً لمثل شرعية عديده اجيزت  
استحساناً

ومسئلة بيع الوفاء : ان اهل بخارستان وعاصمتهم بخارى  
وهم قوم مسلمون حصل لهم ضيق . فكثرت الديون حتى امتنع  
الناس من اقراضهم . اللهم لان الربا حرام ممنوع ديناً وشرعاً ، وصاحب  
الدين يريد الانتفاع بما له فاذا افرضه بلاء ربا خسر الربح . واذا اخذ ربا  
خلف الدين والشرع . فان شارع ذلك الزمان استحساناً ، ولأجل  
ارائه صدد العام البيع عن الحاجة فجاء بيع الوفاء . وهذا البيع هو ان  
يعطي الواحد الآخر الاثماً لمبيع يتسلمه المشتري ويتفهم بربحه  
وحصوله على ان يشترط ان البائع متى رد البضاعة عليه فاشترى  
لمبيع . فهذا البيع هو بحكم الزمان من حيث ارد والاعارة وبحكم البيع من  
حيث البيع في البيع . وفيه من البيع وحسن من البيع مع الربا  
ان كان ممنوعاً . وفيه من البيع الضرب الذي كان حاصلاً . وكانت  
الحاجة رافعة لسلطان المسلمين عن اعادة عقابهم من قبلهم

الزبان يومئذ

بنتي علمت ان في عصره الحاضر جار قنوة احد وثلة  
الامور والمديون، يرد على بلده به كان ينبغي الجمعية المجلة ان  
لا

سافر في حرم من منس و تتدق بحجة ونه  
فجيب ان المجلة وان كانت تحتوي فسه للامارات من الشرح والا  
لا

قار برغبة في لاجسه ولسه ولسه ولسه وفي مودة  
احكامه مع مودة احكامه ولسه مع حقوق ولفوقه  
تفضيل على عدم مراعاة ذلك

في رتي ولسه ولسه ولسه ولسه - حارثة مع  
ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه  
ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه  
لا

ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه  
ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه  
ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه  
ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه  
ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه ولسه

أما إذا كان من بعض ثمنائه يعرض علي  
شيء من ذلك

فإنه لا يلزم له أن يرضى به  
وإن كان من بعض ثمنائه يعرض علي  
شيء من ذلك  
فإنه لا يلزم له أن يرضى به  
وإن كان من بعض ثمنائه يعرض علي  
شيء من ذلك

أما إذا كان من بعض ثمنائه يعرض علي

لا اضطرار لا يظن حق المير

أما إذا كان من بعض ثمنائه يعرض علي

فإنه لا يلزم له أن يرضى به  
وإن كان من بعض ثمنائه يعرض علي  
شيء من ذلك  
فإنه لا يلزم له أن يرضى به  
وإن كان من بعض ثمنائه يعرض علي  
شيء من ذلك  
فإنه لا يلزم له أن يرضى به  
وإن كان من بعض ثمنائه يعرض علي  
شيء من ذلك  
فإنه لا يلزم له أن يرضى به  
وإن كان من بعض ثمنائه يعرض علي  
شيء من ذلك

پہلے پہل سے یہ کہہ کر وہ چلے گئے۔

[illegible]

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

[illegible]

من امثلة ذلك

میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے اور اس کی وجہ سے میں نے اس کی طرف سے ایک نیا دور شروع کیا ہے۔

وَأَيُّهَا الْمَوْلَى الْمُحِبُّ وَالْمَوْلَى الْمَحَبُّوبُ

"اگر کسی کو یہ معلوم ہو کہ وہ ایک عیب دار ہے تو اسے فوراً اس عیب سے توبہ کر لیں۔"

[illegible]

ثُمَّ حَرَّبَ مِنْ حَرِّهِ

من اشارة ذلك الى انك مكره على الاف

الاكرام مايجب ان يصح الاكرام قيمة الخاف ان يكون ان مايجب  
 خصات رجع المواد ١١٢ و ١٣ من المجلة  
 المادة الرابعة والثلاثون  
 ما حرم اخذه محرم اعطاه

راجع المواد ١٧١٦ و ١٧١٨

وهذه قاعدة اجماعية تهدييه وشرعية يصح

اذا كان حد شي محرم وصورة محرم يصح وهذه قاعدة لا  
 لاخذ واعطاء بل تعي من اخذ واعطى  
 من كان ذلك في محرم مع حده لاجل صفته كما تحرم  
 من لامر وصورة - محرم - محرم حد لاجل واعدوه او حرام  
 احد محرم وصورة بن ستمين

ذلك لان حد مع حد من شيء محرم وصورة محرم  
 محرم محرم وصورة محرم محرم محرم محرم محرم  
 محرم محرم محرم محرم محرم محرم محرم محرم  
 وصفته ممنوع

## المادة الخامسة والثلاثون

حرم من حرم طاه

قُلْ فِي لَاشِبِهِ وَيَقْرَبُ مِنْ هَذِهِ تَقَاعِدُهُ وَيُرِيدُ مِنْ هَذِهِ تَقَاعِدُهُ  
 حرم فعله حرم طاه

يحيى ر هذا في بعض النسخة من جهة وضع وليس  
 وء هي في الاعمال وطلب فعلها

فما لا يجوز لك من فعله - لا يجوز لك من حرم من آخر ان  
 يفعلها فكم لا يجوز لك من حرم من حرم من حرم من حرم  
 تطالب مني ان فعل ذلك وكذا لا يجوز لك من حرم من حرم  
 يجوز لك ان تكلفي من حرم من حرم

سيره في مسنة يمين كذب من كان لا يجوز  
 ان يحلف اليمين ولو كذب فله من حرم من حرم من حرم  
 رجع مادة ١٧٢١

ويتركب من حرم من حرم من حرم من حرم  
 حرم من حرم من حرم من حرم من حرم  
 حرم من حرم من حرم من حرم من حرم  
 حرم من حرم من حرم من حرم من حرم  
 حرم من حرم من حرم من حرم من حرم  
 الحجاب عندله انه لا يقدم حلف ان حرم من حرم من حرم

عنه مع علمك انه اذا حلف بجلته كاذبة = انه ولا كنت محطاً  
واعيان ما لا يجوز اخذه ولا اعطوه ولا فعله ولا طلب فعله - لا  
يجوز شرعاً القوسط به ، ولا الامر باحرائه ، ولا المعاونة عليه  
ولذلك كانت التواعد المعبية للقوسط لمعين والآمر والشارع مواد  
للعص والرشوة والقتل والسرقة والضرب والحرق وما مائل ذلك من  
المحرمات - قواعد متفرعة عن هذين الاصلين الواردة في المادتين ٣٤ و ٣٥

المادة الخامسة. الإلزام.

العامة معكّة

راجع المواد ۱۱-۲۳ و ۲۴ و ۲۹ و ۳۰ و ۳۷ و ۵۲ و ۵۴ و ۵۶  
و ۵۷ و ۵۸ و ۶۲ و ۸۱ و ۸۶ و ۸۹ و ۱۳۳ و ۱۳۴ و ۱۳۵ و ۱۳۶

يعني ان العادة تعتبر حكماً لاثبات حكم شرعي سواء كانت  
العادة عامة او خاصة

اعلم ان من حملة اركان قوانين العالم وشرائعه العادة والعرف  
لانهما يدلان على طاعة الامة والامه في من عاينتهما  
الحق وتعميل الدين، بذلك فيها ذاك على طبيعة صالحة متصلة في  
بالاخلاق . وان من مصلحة الامة لمحافظة علم الان لو كانت مخالفة  
ومضرة لمصلحة الامة ما عاشت واطردت تلك العادة، لان العادة لا  
تتغير الا اذا وافقت اميل القوم وعقولهم، وافقت مع مصلحة كلهم



والأطراف صفة من صفات العادة وميزتها، والأفلا تقهر عدة بل رية، وت  
تدري سرعة وال لازية، والعدة حتى لا تضرد ولا يعيب استعمالها  
ولا حكم بترب على عدة التي تحلف الآرب والقويين  
والعدات النوع ممكن قوم، وكنهم وكل امة بل لكل مدينة او  
قرية، ولكل حي او محلة، ولكل صف من صف التجرد، ولكل  
زمن من الازمان عادات

فهذه عادات حرب، وعادات لا مخرج، وعادات يروت،  
وعادات محلة رس يروت، وعادات حجر، وعادات الصدة، وعادات  
اسحارة، وعادات حصدين، وعادات غلاحين، في آخر ما هناك  
من صوف بنتر، ومختلف لامع، ورمية - ربيع، كدمات الغصن تسع  
عشر وعادات القور لعشرين

وقد اتخذت الامم عادات ركبة في شرائعهم، منها من اتخذتها قانوناً  
في القصد، كالاكليد ليس يتصور استأ على العرف والعدة، ومهم من  
جمعها في كعب وجمعها جزءاً، مثلاً من قومه كالأفرسيين،  
ومهم من جمعها بكعب، وجمعها بكعب، وجمعها بكعب، والاستدائها  
في مواضع معلومة

والا طريقة الاستدعاء في عادات العرف والعدة من جملة  
ركاب الشريعة، والركاب الذي لا يتوخى التتبع في مواد  
٣٦ و٣٧ و٣٨، وما بعدها حتى آخر المادة يجب من هذه العادات، وذلك

العرف وتوضح كيفية قبولها في حكم

من اكلة العرف العام في الملة العاشرة من المجلة: اذا اشترى  
مئة بيضة ثم ظهر له في الملة منه ثلاث فصدقة لا يحق له الرجوع بها،  
ولا فسخ البيع لان العرف العام يؤيد كون واحد عدد قال كهذا  
من المذهب القاسد في مئة بيضة بتامع به واعتبر البيع صحيحاً في جميعها  
ومن اكلة العرف الخاص من حاشية في الملة ٤٩٥١ من المجلة: لو  
استأجر احد عاملاً ليعمل له يوماً ثم اختلف في بية ساعة بدأ العمل،  
وفي اي ساعة انتهى العمل من الملة ٤٩٥٢ من المجلة: لو اشترى احد حبة  
العص

[illegible]

المادة وان كان بعض الفقهاء قد  
المادة يحصل بتكرار  
المادة



من هذه الجهة تقسم اعادة الى قسمين عام وخاص  
كما نرى ثلث مرة في قول ، ومرة في عمل ، فكانت على نوعين  
آخرين ايضا ، وهم عملي وقولي

اعرف نقول ، هو ما رده من استعمال الكلام غير ما وضع له ،  
فما يستعمل كلمة لاصطلاح غير ما كانت وضعت له كلمة في اصل اللغة  
وذلك كاعرف قوه وصفت من اسم عن استعمال الاسم لغير ما وضع له مثلا  
ذهب فهذه الكلمة وضعت اسم للمعنى مرور في السبيل واصحاب  
المصطلح طالت اصطلاح كلمة سحب على ما سار المشي ويطلق عليه  
ايوم سم 'البيرة' فيقول احد الآخر قرضي مئة ذهب وشريت  
ذلك مثل ما يتفهم من هذا ، ومن جهة واعرف نقول قد صرفا  
لذهن الى بليات الذهب المتداولة في العرف

كما ان كلمة ورق نقول ايوم في هذا حكم ايضا ، فمئة ورقة تعني  
عرف وعادة غير ما تعني ورقة الكلمة ، وذلك في نحو قولنا قر-بي  
واقبس مي مئة ورقة

وما اعرف عملي منه ما جاء في مادة ٢٣٣ م ملحطة: قد د ع  
واحد من الآخر بعلا يتبع العمل في ابيع - بلا ذكر - الخلال والرس:  
وفي بعض محال سائر الايام كالمرة والمخلاة ، فهذا سرف عملي فيكون  
خاص وقد يكون عام ، انظر الى بيوسه في محال بيع وكل في ملاد  
ومن املة عملي تعرف على كل خم صان ويترددون كل الخيل .

ففي رسل رسولاً يشتري لك لحم ، فشتري لك لحم  
خيل بدلالة إطلاق المقطع ، بحق لك رد اللحم وعنده قوله لان الفعل  
المعروف في البلد هو فعل كل اللحم - يؤيد كون المقسم اما ان يكون  
لحم صان وقر او غيره من لحم في مدينة كانه دون لحم الخيل لعدم  
شيوه

دختلف في مرض جمع في تحقيق عرف ومرتضى الرافعي  
راه في اركان الحكم كقوله لا انما الحكم كقوله من الحجر  
قد عرف الحجر وبن احواف خلق رافعي ووجههم  
ويعرّفون خلق ذلك سببه وسائر حكم

حكم عرف ومرتضى في الحكم ان الشارع يصححه  
ان ما لا يصح شرع فيه من الخصوصات ، تعتبر فيه المادة وتحكم لان  
استعمال المص حجة يجب العمل به المادة ٣٧١

المادة المنصوص عنه شرعاً ، فهو على نوعين اما ان يكون مأخذه  
العرف والعادة ، واما ان لا يكون كذلك وان كان من الاول فالعرف  
ومادة معبر وحكمه ، جمع ، وان كان من الثاني فهو من الشرعي  
اقطع وولي بالاتفاق ، لان العرف والعادة ليس اقوى من النص الشرعي .  
وتنقضي تعاضل تنوعه ، ضعيف من الآراء يعمل تنوع اول الشرع  
مضى من امر شرعي محض ، فاعتدلت ، بتسديدك صلاحية تنوع في  
المجتمع البشري



ان اكثر من حال من العرف والمادات في التظاير هو بيع  
عليه لخلاف بين التجار - وقد تبين ان المألوف بين التجار كاشروط  
بينهم

والله اعلم بالصواب

[illegible]

هذه هي الرسالة التي كتبتها لك في  
الوقت الذي كنت فيه في  
البحر في وقت الذي كنت فيه في  
البحر في وقت الذي كنت فيه في  
البحر في وقت الذي كنت فيه في

والمعروف

والمعروف

خامساً: ان العودات تقسم العتود

مقتلاً و

والمعروف

المعرف القولي او المعروف العملي

والمعروف

الحكمة التي



[illegible]

مع ان الشئ  
قيد الرجل حجة له لانه

سببها في محله

وقد علمت ما قدمته ان ما يقصد اثباته بالعدة من الامور يجب  
ان يكون من الامور الممكنة الحصول طبعاً وليس للامور الخارقة  
العادة كالمحزات

العدة السبعة وسلاطون

استعمال الناصر: حجة يجب العمل بها

جمع مواد ٣٢٢ و ٣٨٨ و ٣٨٥ و جميع شواهد مواد ١٥ ١٠٢٦  
و ١٣٣ و ١٦٩١ و ٦٩٨ و ٥٩٦

شواهد يسهل التعرف والعمل بها من بين ما بين من يعرف  
و يعمل به عند حجة يجب العمل بها

و من بين هذه الشواهد التي يمكن مع لائحة ٣٦١ لائحة ٤٤٥

من بين ما بين من يعرف العمل بها من بين ما بين من يعرف

من بين ما بين من يعرف العمل بها من بين ما بين من يعرف

في هذه المواد من بين ما بين من يعرف العمل بها من بين ما بين من يعرف

كثير من بين ما بين من يعرف العمل بها من بين ما بين من يعرف

من بين ما بين من يعرف العمل بها من بين ما بين من يعرف

من بين ما بين من يعرف العمل بها من بين ما بين من يعرف

من بين ما بين من يعرف العمل بها من بين ما بين من يعرف

## المادة الثامنة والثلاثون

الممتع عادة كالممتع حقيقة

عن الاشياء

ان ما امتنع حصوله عادة هو بحكم المتمتع حصوله حقيقة ، فب  
 العادة والعرف تؤيد ان الرجل العقل البالغ غير المحجور ولا المريض  
 ولا المكره اذا اعترف بشيء مفعول لزم ان ياتخذ باقراره ويعتبره صدقاً  
 ويتمتع ان يكون هذا الرجل كاذباً بما اقرب به على نفسه  
 وكذلك يمنع حقيقة ان يعمل الرجل ما يكره على ضرار نفسه  
 باقراره ، فنتي اقر ذلك رجل بأنه مديون يريد بعشرين ديناراً - - -  
 نصدقه لامتناع كذبه عادة ، ولا المتمتع عادة كالممتع حقيقة  
 وعدم تصديق الخكم برمه دفع مبلغ ،  
 كذلك من امتنع عادة ان يكون برجل فقير معروف بالحاجة  
 وفاقدة مبيع من ليدون وفرة في دمه من فرصتهم به بعد تصدقه  
 بالقرينة - - - و - - - برجل غني من مبلغ ضخم كمنه اهل  
 من المتمتع عادة بحكم المتمتع حقيقة ، فدعوه لا سمع  
 ومن هذه عدة تبين ان لا متمتع بوعا ، حقيقي وناسي  
 فالحقيقي هو ما كان غيبه متحققاً ، وفادني هو ما كان  
 غيبه معتاداً

المادة التاسعة والثلاثون .

لا يكره تتمير الاحكام بعد الانذار

وردت في كتاب المجامع

هذه القاعدة من قواعد اسراع وشي مقبولة في شرايع العالم اجمع  
لان الارملة والمقصود تنقل من من مدينة الى مدينة، والمدبرات  
تنقل الناس من عرفة الى عرفة، وفي حكم محكمة

كانوا قديماً يرون الدور والبيوت على خط واحد، وهندسة عامة  
ولم يكن من فرق سوى كبير وصغير البيوت في اربعة واحدة

وكانت عرفة الدار الواحدة متشعبة في حداد من رضى عرفة  
يكون كأنه رأى سائر العرف . ولما كانت لشري الدار البيع له  
حق ردده بحجر الرومية، فكان يبنى لاسعة صدقته بحجر الرومية ان يرى  
غرفة واحدة . واما في الارملة لاحيرة فقد اختلعت الهندسات واصبحت  
العرف والبيوت تبنى على صور مختلفة، بحيث ان من رأى قسماً من البيت  
لا يعتبر انه قد رآه كله فيبقى له الخيار الى ان يرى  
ومن امثلة هذه القاعدة :

ان من غصب شيئاً يضمن قيمته اي قيمة عين المقصوب ومثلي ضمن  
قيمته فلا يضمن منافعه . لان المنافع من الذوات التي لا تضمن  
مع ضمن العين . كالاجرة مثلاً، ولاجر والضمان لا يجمعتان لان  
الغاصب اذا ضمن قيمة الفرس مثلاً وهلك في مدة النصب تلزمه

القيمة ، واما الاجرة فلا تخص مع صميم تيممة ، وكن حكم قديم  
ان الله ص كذا انه لا يضمن بال دفع اموال له من كدث لا يضمن  
بدل منافع اموال القاصرين  
وهذا كان رأي عموم الفقهاء المتقدمين

الا انه في الازمنة لاحية عند وقوع الاعتداء بكثرة على مال  
القاصر ، ومال وقف ، واموال الخلق العامة - رأى  
متأخروا الفقهاء وجوب حفظ هذه الاموال ومعه ، وقد رأت جمعية  
المجلة الاخذ بقول هؤلاء العلماء ، فوردت المادة ٥٩٠ تتضمن فترة  
استثنائية ضمن القاص منافع المصوب د كذا مال وقف ومال  
صغير الخ

من ذلك ايضا انه في المصور الاولى كان من يتقون كثيراً  
ارتكاب الشهادات المكذبة ، وكان اشهد فيه عدا القصاص وبعض  
خصوصيات معينة - لا يتركى ما لا يضمن به خصمه لان سكوت الخصم  
كان يكفي لعدم تزكية الشاهد ، والتزكية على مستعلم : سره ل القاضي عن  
حالة الشاهد وصحة شهادته

الا انه في الازمنة الآخرة لما كثر كذب الشهود في دواوين  
الحقوق - رأى الفقهاء وجوب التزكية سراً وعدلاً لكل شاهد ولو لم يطمع  
فيه الخصم الا في حال اقرار معلوم نصت عنه المادة ١٢١٦ من المجلة )  
غير اننا نرى في زماننا ان الشهادات في على الدعاوى اجزائية

لا يحتاج فيه الحاكم الجزائي الى التزكية . كما ان حكام الصلح حتى في الامور الحقوقية لخيار بان يري الشاهد او يكتب بتعليقه اليدين . وهذا من جملة تمير الاحكام بتمير الازمان

واعلم انه كما سبق لنا القول ان هذا التميز لا يكون في اساسات الشرع واصوله واحكامه المهمة . وانما يكون في الامور الحرة والحالات غير الماسة لاساس الشرع

وان هذه القاعدة كما تتعلق بالزمان تتعلق بالمكان ونه لا يكر تمير الاحكام بتمير المكان ايضا . التأثير المدة في الاحكام . والعدوات مكانية وزمانية كما لا يخفى

اماده الاربعون

حقيقة ترك مدالة العادة

راجع ٥٧٣١

هذه اربعة رسوم الخطا فن الخطا كما علمت في موعدهم  
حقيقته ومعنى مجر . فركبت له دة توما لمعنى يترك  
لمعنى الحقيقى مدالة اربعة وعشرون لمعنى لمعنى  
م ل دة م ق ل وح ل آخر ذوصات ا ل دة م ق ل  
عدي عشرون درهم وهذا كلام لا وح ل كثر على كلام  
وليس . يترك معه لاحد في دة لآخر حق . ولما م ق ل ل في  
حبوب ع ل خطا هذه ستة م عدي عشرون درهم . فله يكون

مديونا له باسم. ويعتبر كلامه اجازي من جهة عيد الفطر موعد آلافة  
الدين الذي اعترف به

وقد عمت ن الاصل في الكلام المعنى الحقيقي. فذا تعذر  
المعنى الحقيقي يصير الى معنى اجازي

ومعناه عند ترك الحقيقي واعمل بالاجازي - بحيث ينظر الى  
القريضة في كانت تدل على حد هم عمل به. والقراء تكون في  
العداات بصاً

١. تن الواحدة والا يحون والثانية والاربعون

أداة ٢. انما هو "العادة" او "حدث" او "عت"

أداة ٣. الاعتراف له من "الذات" لا لغيره

ان هذين المذنيين من جملة شروط اداة المعتبرة وقد تقدم شرحها  
في ضمن شرح المادة ٣٦١ التي يصحح بها ن اداة محكمة  
المادة الثالثة والاربعون

المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً

وهذه القاعدة يصح ان يسمي عن شرحه في تقدم في شرح المادة

٣٦١

ومن مثله هذه اداة يصح ن من متخرفة محتمل يكون  
قد متخرفة وصلاً وبغير ذكر الحين وجميع ما يدخل في وارم المحولة  
كالعدل اذا بودك تاء حرف اداة فلا حاجة الى ان شرط عليه لان  
المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

فلا يحق للموخر عند لاقتضائه ان يخرج عن تقديم هذه الاشياء  
و يدعي انها تدخل تحت الشرط + ويرمه بحسب وتتم ايتهم  
الامر لذي حصت لاحرة لاحده

## المادة الرابعة والاربعون

بموجب بين التجار كالشرطية بينهم

## راجع المادة ١٢٨

وهذه المادة يستلزم عن شرحها + تقدم في شرح المادة ١٣٠  
وكتفي هـ بـ و د هـ مثلاً :  
في بعض النسخ + مع العلم في البيع والحد والمادة ١٣٠ : ان يكون  
الدفع اقل من ستة اشهر فيقال له سنة + او كل شهر فيقال له شهرية +  
فمن كان معروفاً في ذلك وقتاً في الاستحقة في منى حصل له في اديتهم  
ون كانت سوية به م تدبوا الدفع اسوي + وان كانت شهرية  
فمنه بـ + وكذا في يتعلق بتسليمه بضائع ون له حالات وددت  
لا تجري احكامها على سوية + فمنهم من يزعم ان الضائع على المدح المسطر +  
و يشترطون على المدح + وذا كان المبيع مطلقاً بالمادح بـ + البيع مع عدم  
وجوده عند العقد في مجلس العقد





## المادة السادسة والاربعون

إذا تقدم المانع والمقتضى فله يقدم المانع

راجع الموارد ٥٩٠، ١١٩٢ و ١٧٢٥

بأنه عليه لا يقدر الرهن على بيع الرهن من آخر، لأن المرهون في يد المرتهن امانة وحسبته لـ الدين. فـد هوذا يجر البيع وه يستأه المبيع، وسبع موقوف وغيره.

ولمعي أن حق المرتهن بحبس الرهن حتى استيفاء الدين كره، معاًمن البيع وحق الراهن بيع الرهن الذي هو ملكه من مقتضى الملكية وقد تعرض المانع والمقتضى فيقدم المانع. ويعتبر، حفظاً لحق المرتهن لانه ولا الرهن لا اقتراض ولا قرض

وهذه القاعدة لتوفق وقاعدة "در" مقدسداولي من جلب المنفع ومن ذلك عدم رد المبيع بخير العيب عند حدوث عيب جديد فمن المقتضى هو رد المبيع لوجود عيب قبل تسليم المشتري

والمانع هو رد المبيع معيباً عيباً جديداً حدث عند المشتري فتعرض المانع والمقتضى فتقدم المانع ورجح ضمن الرد وكنعني المانع ان يدفع نقصان الثمن الحاصل بسبب العيب القديم

كذلك في الشركة فـهـا كـا تـد ر دات طـقـين سـفـلـيـه لـوا حـد و علوها لآخر، و اراد التـجـة انـي التـصـرـف سـهـد مـد ر ه و الفـوق انـي بالتـعـلي عليه، فـكـل ما يـحـصـل من ضرر الـآخـر يـنـع مـر يـد ه عـمـلـه . لـا نـه و ان كـا

من مقتضى التملك ان يتصرف المالك في ملكه كيف شاء، الا انه من  
 موانع هذا التصرف حصول ضرر الاخرين ، وهذا قد تعارض  
 المانع وهو الضرر والمقتضى وهو حق التصرف فتقدم المانع  
 ومن ذلك ومات رجل عن تركة وولده احدثها قاصر والآخر  
 مكلف ، وحصلت دعوى على التركة وشهد الوصي شهادة مفيدة للورثة  
 المذكورين فان شهادته مردودة ، لان المقتضى قبول شهادة الوصي بحق  
 لارشاد الدي لا ولاية للوصي عليه ، والمانع هو ان شهادة الوصي للموصى  
 عليه الضم غير صحيحة ، وفيها من الشبهات ولانها تتم بمقتضى الشهادة  
 التي فيها جرم معين ودفع معر ، فلدى تعارض مانع والمقتضى قدّم المانع  
 وردت الشهادة بحكم المانع الدسب حصل من تعلق الصغير بالوصي  
 ومن ذلك في الفسخ : ان العواوين والشرائع تمنع الحاكم من الحكم  
 والقبض لولده ولعوض اهله ، ذرة الشبهات ، ومنع من ان يسوق اموال  
 والحسب والغرض ذلك القاضي - الى العظم

فلو حصلت شركة بين احدا واولاد القاضي وآخر وحصلت دعوى  
 على تلك الشركة فهذا القاضي لا يحكم بها

لان من مقتضى ان يحكم القاضي لذلك الاجبي عنه ، والمانع ان  
 يحكم لابيه والدعوى واحدة ، فقد تعارض المانع والمقتضى بتقدم مانع







المادة التاسعة والاربعون  
من ملك شيئاً ما هو من ضرورياته  
فمن شري داراً ملك الطريق الموصل اليها

راجع شواهد ١، دة ٢٧١١ وراجع المادة ٢٣١

هذه المادة تختص بما هو من ضرورات الشيء، وتواضع المتبعة  
للقصد من وجوده، وهي تعد فرعاً للمادة السابعة والاربعين من جهة  
قوة التعلق بين الاصل والابوع والشيء وضرورياته  
فلدار بيت للسكنى، والسكنى لا تتم بلا المرور ذهباً ورساً  
الى الدار، والارض لا تستعمل الا بطريقها، ويطرق ضرورة ذلك،  
فمن ملك داراً او ارضاً ملك بحكم الطمع ضرورياتها ومنها الطريق،  
فلا حاجة ذن الى ذكر ذلك صراحة في عقد البيع المادة ٣١ بمجلة  
ومن ذلك ان من ملك ارضاً ملك ما فوقها وما تحته، فمن اسفل  
السفليين، الى اعلى عليين هو تابع لما على مقدار مساحتها، ولذلك دله  
ان يبنى ما يشاء ويحفر ما يشاء بشرط عدم الضرر بالآخر  
وكما ان الفرع يتبع لاصل في الحكم، وكما ان النبع لا يفرد، وكما ان  
من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته، كذلك في حكم هذه التواعد  
القاعدة الخمسون الآتية



## المادة الخمسون

يسقط الفرع بسقوط لاصل

راجع المواد ٦٦٢ و ١٥٢٧ و ١٥٣٠

هذه من قواعد صاحب الاشبه . فقد قال ان التابع يسقط

بسقوط المتبوع

مثال ذلك : لو كان لك في دمة رجل دين الف درهم اولئك عليه

كفيل فقد اعتبر المديون اصلاً والكفيل فرعاً

فداسقط عليك الذي لك على الاصل بسبب من الاسباب . كما

لو برئت ذمته ، او لو دى لك لدين هو ، او امر آخر ليو ، فيه فذمه

فان حقت على الكفيل يسقط ، ولا يبقى لك حق بطلته لان اغية هي

المسؤول على برئة ذمة لاصل وقد حصل ذلك . وكبر سقوط الفرع

لا يستلزم سقوط الاصل

فيحق لك ان ترى ذمة كفيل ، واسقط حق ذمته منه ،

وان حقك على مدين لا دكان كفيل دى بك لدين متبراً

منه . فكفيل ولاصيل من حقت

راجع المادة ٦٦١ من المجلة

غير ان صاحب لاسه ونعم جمعية محبة في . وقد ثبت الفرع

لم يثبت الاصل راجع . دة ٨

ومن مثل ذلك . وكبر لاصيل لدين وسحره من عن شانه

فوحيت اليه على لاصين حقه في سعة لاصين ولا تبرأ ذمة  
الكميل بل تقو مشمولة بان لا يبر لان كماله حق مات و يمين التي  
حالفهم لاصين حجة قسيرة لا تعدى الى ساقط حقه  
المادة الواحدة والخمسون

١- لا يبر كـ - سعة - لا مود

راجع لور ٢٧١ و ٥٥١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦

من رخصه من دعوى ذمة عليه، لا يعود له حق ذمة تلك  
الدعوى عليه ( المادة ٥٦٤ ) يعني الحق الذي يسقط بسبب شرعي  
لا يعود الى مسقطه ارضحه . كما ان المود لا يعود

ولما الحقوق التي لا تسقط بالاستقط هي و سقطت تعود من  
ذلك يتبين ان هناك نوعين من الحقوق ، احدهم حقوق التي تسقط  
بالاسقاط والثاني الحقوق التي لا تسقط بالاستقط ، فمن الاول حق  
الادعاء وحق المطالبة ومن الثاني حق الارث ، فلو قل واحد اسقطت  
دعواي عن زبد سقطت الدعوى فلا تعود . ولو قل احد الاولاد  
اسقط حق باري من ولدي فلا يسقط . لان الارث من الفروض التي  
جعلها الشارع لا تسقط بالاستقط لانه الغاية من تلك الوارث حصته  
من مورثه

من امثلة ذلك في البيع :

في المادة ٢٨١١ : ان من له حق حبس المبيع حتى يتوفي الثمن -



الاسم سيع سقط حقه ، يجب ، ولا يعود اليه هذا الحق ، ويورع ، يد  
 من حقه ، لا مقولاً بنية درجته ، وذلك له بحسب الاتفاق حق حاس  
 سيع حتى يقض ، ثم بعد ذلك وقبل انقضاء - اسقط حقه تسليم  
 بيع في بنية ي ولا يقضى له ، يقول ، في بيع حتى احسبه عسدي  
 متاين من لاه ، اسقط حقه هذا وسقط ما ترك عوده  
 كذا ، من كان له حق في خير كجزء البروثة ، واسقطه فلا يعود اليه  
 (راجع المادة ٣٣٥١)

### في الصالح والابراء

نص في المادة ١٥٥٨ م مؤداه : ان الصالح المتفطن اسقط  
 - في لا يمكن الفرقين ولا احدهما ان يفسخه (اي الصالح)  
 كذلك لا يمكن الدائن المطالبة بعد ان ابراء ذمة المدين من  
 الادعاء بالدين ، لان السقوط (وهو اشتغال الدية بالدين) لا يعود

### في الشركة

لو كان لواحد حق مرور ، في محل معين من ارض ، واذن  
 صاحب حق المرور صاحب الارض في الباء في ذلك الممر - فلا يبقى  
 له حق مرور من هناك لاي عين الممر ، لانه اسقطه ، ولا في محل آخر من  
 الارض لانه لم يكن له فيه حق من قبل

## في البيئات

نورد القاضي شهادة الشاهد في خصوص لا يحق له قبولها في  
ذات الخصوص.

## في الوصية

لو اجار الورثة وصية الميت مورثهم بما زاد عن ثلث ماله فلا  
يعود لهم حق الائمة ، والمطالبة بذلك الزيادة . لان الاجازة استقطت  
حقهم بالدعوى

واعلم ان فرار الحيوان المرهون من يد المرتهن يبطل حق المرتهن  
بالدين ولكن عند عودة الحيوان بانقضاء انقضاء عليه او بأمر آخر يعود  
لدين الى حاله وكذلك و ر ل د ث مديون ورد مديون لاراء ولم  
يقبل فيبقى الدين على ذمة المديون

وهذا لا يبعد ان السقوط عند بل شيء كان قريبا من مرحلة  
السقوط - عد قبل سقوطه الى حاله من قوة وان

ولرهن قدس مقل ذمة ذمة وحيوان المرتهن قبل ، انك ، ثم  
بقصور منه هرب الحيوان وفرارته ، فلا يجوز ان يملك الحيوان  
ويجسر المديون ثم دفع الدين في حالة عدم وجود حيوان وعدم  
سودته تد ذمة مديون في ذمة عودة حيوان قبل لاراء كان  
غيرته ، وسقوط الدين كاذ يحصل ، ولكنه قبل حصوله في قوته  
يعودة الحال التي كانت قبل مباشرة سقوطه : فيعود الدين الى اصله



وكانت له احاديث مشهورة تحدث في حروبه وبعده فلهذه  
احاديثه فسد قهره بسبب قسوة وحده ساء له رد لاجرة التي قضى  
وكما لو عقر الصبي وكان عند سدا ولا حكيمة

إذا بطل الأصل يمار إلى البدل

[illegible]





الاب ملك لله الصغير من نفسه فيصير بيعه وقضه كمال رفقته  
وحنانه وولايته لجبرية على ولده

ومتى علمت ذلك وعلمت ان تعامل حار بين ابس ان من  
يشترى طعم ما يدفع لونه في الباطن فيضعه فيه العتروان كالبحور  
بالذات توكيل الباطن ليقص البيع من بد النائم اي يدفعه الا انه نبع  
حوار تكليفه بوضعه في اعاء كالخواق صا بحور ضمة بهر وضعه  
باه بعد ان يكبله او يذنه قصصا صحيحا فلو هلك هلك على حساب  
المشتري، كما نوقل حدثنا نصاب ربا في هذه السلسلة  
فصل القصب، سدر القصب صحيحا ثم حار او كلب وكل اللحم  
فيه هب على حار سدر القصب في ركب من الباطن في الحار  
وحكمه سدر القصب في خلقه حار كفي الرور وسيل  
وسر سدر القصب في ركب من الباطن في ركب من الباطن في ركب من الباطن  
قبة سري ومي يرب من سدر القصب في ركب من الباطن في ركب من الباطن  
ود ١٥٠ من مجة في ركب من الباطن في ركب من الباطن في ركب من الباطن



بعض حاشية المحقق

يعتبر في الآراء لا يعتد في الآراء

جمع في الآراء

هذه حاشية لا يعتد بها لكن لو ظهر مستحق لحصة  
شائعة من أصل موهوب منسوبة مستحقة ولا تنسب إلى  
الموهوب من حاشية الآراء

حاشية في الآراء مستحقة مستحقة في الآراء  
ما لا يفتقر في الانتهاء من فعل غير بالقاء والكسرة والقاف والراء من  
معنى الاحتياج حيث لا يفتقر في الاحتياج من حيث الاحتياج  
لا يحتاج إليها في الانتهاء ولا يفتقر

فإن كان في حاشية الآراء لا يعتد بها  
لأنه في حاشية الآراء لا يعتد بها  
شروط في حاشية الآراء لا يعتد بها  
الاحتياج في حاشية الآراء لا يعتد بها

في حاشية الآراء لا يعتد بها  
الاحتياج في حاشية الآراء لا يعتد بها  
ممكنة مع عدم الشروط في حاشية الآراء  
هذا الشرط في حاشية الآراء لا يعتد بها  
ولست معتد في حاشية الآراء لا يعتد بها



فوق وحب فلا لعل عافاً كماله وتسليمه وبينه هو في تصرفه  
جاء من حربه في حصة شائعة وسحقها وصغاراً فلا يجمع ذلك من  
بقية حصة صحيحة ولا يسطر، وكذلك في الاحرة لان ذلك الشرط  
لا يتصور في لانه ولا يتجوز اليه

الزادة السادسة والخمسون

اللقاء أهل من الابتداء.

والابتداء اخص من الانتهاء

هذه مدة صل الامة اسبوعه وما قبل في ذلك بقل في هذه  
ومن منه هين ما بين ما ورد في سورة ١٢٣ من المجلة : انه  
لو كان لوحد دار على طريق هذه وصية به وردت به في حسرا  
موصلا من حد ثم الاخرى مع من ذلك لانه لا يجوز لاحد ان  
علو في به فوق صرق به حتى ولا فوق صرق الخاص  
مشتركا من ان شركا فيها منع هو معاونة حصص في لا يتد  
لانه من فوق صرق اعمه ابعد به من ان يكر فيه  
صرقه ولا يكر به وسهل ما كان صعبا ووهو به في صفتها به جمع  
من عده ولا يجوز له حق نكر به به  
وهذه عن الامة ١٢٣

د کابل می وړی طریق لاندې وړاندې جسر  
من وخته وې وړی بیع ولایت بعد نشته د لم یکن فیله ضرر



ولو اخرج من حبه درهم يعطي فقيراً ثم يرجع عن فكره فلا شيء عليه

هذه المادة من الامور الاخلاقية فلا توجب حكماً بالتعاطف الا بعد القصد ولا تدخل الوصايا تحت حكم هذه المادة

المادة الثامنة والحمد لله

التصرف على الرعية منوط بالمصلحة

المواد ٩١٩ و ٩١٦

كل من تولى امرأ على آخر وحسب ان يتصرف به تصرفاً مسيئاً ومسوقاً بداعي المصلحة الففة للمولى عليه لا يستثنى من ذلك احد - لا السامع ولا القاضي ولا الخدمي التاجر ولا ولي الصغير - فشرط دوام الولاية احداً ان يتصرف - وبكم احداً ان يتصرف الى وفلة على مصلحة المثل عليه - ودا كان من المصلحة العامة ان يتعاطف السامع ان ياري وهو ان يفعل ذلك بحكم قانون الاستعلاء

ود كان من المصلحة وفي سوق واري بحرب وسامان من الصغير انه م وسوق لحد قسراً تحت القتل - ودا يمكن من المصلحة شيء من ذلك ولا يملكه من عماله صرفه في شرعي - ال عنه ذلك في الملوك في اكثر الممالك بقيود الشراء الشعبية المصلحة في الحكومات البريانية

ن القاضي ان يتصرف - ال اليا - لاوقاف من المصلحة -

ولكن ليس له ان يهب او يبرع بشيء من ثلث الاموال الثلاثة  
لانه ليس من المصلحة التبرع بها

ان السلطان حق نصيب نفسه وحب الولاية وجبم ، هو من  
حقوق المذكورة وسو هو مفيد بهدنة سدة لان شرط صحة التصرف  
في الرعية . مرعة مصلحة

وقد جاء ان السلطان اذ ولي مدرسا ليس بهل لا يصح توليته  
لان شرط صحة التولية اتفد بمصلحة . ولا هية اهم سر ما مصلحة  
التدريس

ان السلطان وكل ملك اودي حكومة ، ثم للمعونة على رداح  
افراد الامة وامراضها واموالها وسائر مصالحها . فكل عمل من عمل  
يجب ان يراى به المصلحة

، متى كانت تصرفات الامم اي السلطان وولايته بمصلحة الامة  
لارمة . ومتى كانت عكس ذلك فلا تخرج طاعة من مودة لمصلحة  
غيره لا بد من التوقف قليلا لاريس هذه المصلحة . ومن هو  
الذي يحكم بكونها مصلحة او مصرة . ان حكومتها رعية الامة  
اعامة وشماتة ومخاضها لمصلحة بصرية رأي "الم" .  
وفي بعض الولايات والمك صبت نرسها المجلس الخاصة كالمجلس . وعلى  
لمحاكمة الوزراء ، وغير ذلك من المجلس مخصوصة بحكمة . ويجب  
الموظفين

وإذا ما حصل بأمر الحكومة من الأصرر بتبصاحته شخصاً ، انضمر  
 يتسبب خصماً فيها أمه المحاكم والمجالس العلية بالأمور ، وهو يطالب  
 الدرامة بصفته شخصاً متولياً عادياً ، والمحاكم والمجالس قضائية بالحق  
 لصاحبه ، بمعنى عرفاً تقيد لتصرفات بالمصاحبة - وحسب أن يعرف أن  
 الولاية إما أن تكون عامة وخاصة

فالعامة ، كسلطان القاضي على الأيتام ، ورحمة كماله من مولي  
 الوقف ووسي اليتيم ، ومشي صدر أمر من حاكم عن أمير الدولة في  
 عن المتولي الخاص بعمل المادة الآتية

### المادة التاسعة والخمسون

الولاية الخاصة أمية من المادة ١٠٠٠

أولاً : ٩٧٥ ، ٩٧٥ ، ١٥٢١ و ١٥٢٢

فالولاية المتولية على الرقب اقوى من الولاية العامة  
 هذه المادة هي قاعدة اربعة وشرعية من المادة ١٠٠٠  
 فالمتولي الخاص ، وكول اليه اربعة الامور التي في عمومها من مولي  
 عنها فتأهل هذه المسؤولية ويجب ان يمتنع من صلاحه العمل وط  
 بالمصاحبة ، ومتى كان ذلك بقي المتولي له من الاشراف والرقابة  
 وعزل المتولي الخاص ، ولكن لا حق له بالدخول في رعية لا اارة  
 والتصرف ، معطاً الدرجات المسؤولية والمهمة وخصومية

ان ادارة الجامعة الاميركية مثلاً كالم تحت شرف رئيسها ، ولكن بحسب

قاعدة تسلسل المسوؤليات والخصوصيات قد اعطى كل واحد من مديري  
الاقسام المدرسية صلاحية خاصة لا تفقد اوامر الرئيس العام فيها الا  
بواسطة الرئيس الخاص ، هذا مثل عن حسن الادارة  
واما في التصرفات الشرعية التي نحن في صددھا

فالقاضي هو ولي الوقف ، وجميع دعاوى الادفان والتوليات  
عليها عائدة لوزنم اليه ، غير انه متى سحب القاصي متولياً وان بالتصرف  
ضمن صلاحية شرعية - لا يعود للقاضي صاحب الولاية العامة حق  
التصرف بقتضى الصلاحية الخاصة ولكن له الاشراف والمعية والمزل  
عند ثبوت الخيانة

وس لقررت هذه التامة ان وصي لاب ، ووصي الجد عند  
عدم وجود الاب ، ووصي وحي احدهما قوي نفوذاً من القاضي على  
القاصر - راجع المادة ٧٥ من المجلة

لان وزير راجع هذه ولاية سبعية جبرية على تولد وكل واحد  
مدير باب كبر من اي كبر في مصر - خ ولاه ، ويشفق عليهم كل  
الاشياء ، الاب والجد وصياً على القاصر لا يحق للقاضي عزلہ  
ان كان وزير كبر من اي كبر على اولاد عليه يجب ان يسطر بالمصلحة ،  
والقاصر الذي هو تحت الوصاية تصرفاً مفيداً كان  
موقوفاً على جازة وصية

ن ان من لاجرة لم يسطر بالتصرف المفيد المذكور

يكون قد صرف اي "ولي تصرفاً غير منوط بمصلحة" فبعد ذلك  
 يحق للقاضي الذي هو ولي عام ان يأذن للصديق في التصرف المذكور  
 ويجوز . . . . . انما يصح مع ذلك مع كون الدلالة العامة اخذت من الولاية الخاصة  
 - لانه كما علمت اذ تعاضت مفهومان وعينت اخفها ذرراً أو اضراراً  
 كذلك له . . . . . كل حال اخذت مع الرهن واما ان يقول الوكالة  
 وغاب الرهن . . . . . ان . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .  
 وطلب من الوكيل بيع الرهن . . . . . وفي ما يفعل اجماع القاضيين بذلك  
 فمع ان الوكالة هي ولاية خاصة والقسم لا ينافي الولاية الخاصة فوري  
 من "ولاية العامة" . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .  
 لا يرد ذلك تصرفاً عاماً . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .  
 والموت . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .  
 . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .  
 ودفع الدار . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .

### في مراتب الولاية الخاصة

الاولى الولاية الخاصة . . . . . وهي ولاية الاقارب من  
 اصحاب القربى . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .  
 الولاية بذاتهم . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .  
 واما ان ولاية الاب . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .  
 ولاية بقية الاقارب . . . . . انما يصح في الرهن . . . . .

الولاية رشي ولاية الوصي المخذرو الوصي لمصوب

اعلم ان الالب والحد هما مطلق التصرف كما ذكرنا ومن ذلك انهما  
بما كان حق اختيار وتعيين الوصي على القاصر بعد موتهما . فهذا  
الوصي من الوصي بحد الوصي الالب والوصي لمصوب  
فهو من الوصي على عده وود وصي الالب السابق الذكر  
وتصريفه . كما ان حكمه في صلاحية وولاية مخصوصة سوف  
يأتي في باب الوصي في الالة ٥٧ من المجلة تفصيل فليد جمع

نصه في ولاية منوط بالاعتماد على ان تحقق خباياها عزله  
الولاية الوكيلة والولاية الوكيلة لا تعد ولاية لازمة ، اي  
يمكن كلاً من الوكيل والموكل ان يظل الوكيلة ، ويحجم عنها الموكل  
يعزل الوكيل متى شاء والوكيل يستعفي عن عمله متى شاء  
متى شاء لذلك لا تعد لازمة

غير انه توجد احوال تصح فيها الوكيلة لازمة كما وتعاقد بها حق  
المعية كالوكيل في بيع من الالة . حق الرأى ، فلا يمكن احدهما ان  
يصح الوكيلة بل لا تخرا نفسه من بيع المواد ١٥٢٢  
من المادة

رابطة الالة رطل الوقت او موافقة لمصوب من قبل الواقف  
او من قبل الخكم

في باب الالة رطل الوقت او موافقة لمصوب من قبل الواقف



عزلها وكذلك للحاكم عرهما عند تحقق الحقيقة نصرة موطناً بالصلحة،  
وازالة للضرر

حتى ان الوفاء بشرط في الوقف عدم عزلها بشرطه هذا  
لا يرد من على الا بشرطه في الشرع فلا علة له ولما ان يعزلا  
انفسها صدقته لحاكم

والمادة شرط عدم العمل بالشرع ولان شرط اذا كان  
موجداً لا يرد لاعتداله وشأن عدمه الى موجب الضرر الواقف والوقف  
لا يرد عدم قيامه ما تحقق الطاعة لا يقي له حق عمل وذلك واجب  
لقيام الوقف ومحاظته عليه

### المادة الستون

«اعمال الكلام اولى من اعماله»

راجع المادة ١١ ١٦

«الكلام على معنى ولا يجب همه اي يتبوه  
لا معنى له

«الكلام على معنى لا يرد في المادة الثانية التي هي لامور بقاصده»  
راجع المادة ١٢ حيث ورد فيها ان لاصل في الكلام  
(الحقيقة)

«خاصة ان كل كنه من مكلف يجب ان يعبر به ها  
الحقيقي، واذا عذر الحقي رالى لا يعامل الكلام اولى

من اهماله

مثلاً لو اقر المرء في مرض موته لمن ليس من ورثته بعين هي ملكه، فذا كان هذا الاقرار وقت المذاكرة والبحث في الوصية كالوصية وله حكمها، وان كان ليس كذلك فهو هبة وله حكمها  
ون لوصية وهبة حكمهما مخالفة راجع الى المادة ١٦٠ من المجاز  
وعلم ان المواد ٦ و ٣ و ٦٥ و ٤ و ٦٥ و ٧ و ٨ لا تيسر فروع  
عن هذه القاعدة

٦ و ٣ و ٦٥ و ٤ و ٦٥ و ٧ و ٨

اذ تنوذه الحقيقة يصار الى المجاز

تقدم في شرح المادة ٢١ التي هي من لاصل في الحكم  
الحقيقة يصح منبذتهم هذه المادة فليراجع  
ان لاصل في كلام حقيقة ٠ ونماذ تعدت الحقيقة بتعدد  
الى المجاز، وقد مثله في محل المذكور من وقف على اولاده من كان  
له اولاد من صلبه جرى عليهم وان لم يكن له اولاد بل كان له احفاد  
اي اولاد اولاده ووقف على هؤلاء لان يتمثل الحكم اولاً من  
اشبه له ولا جاز يتم له يجب ان تراعى الحقيقة وذا تعدت بصار الى المجاز  
وان تعدد ومن يكون حقيقة ر عادة او شرعاً  
والتعذر حقيقة ان تكون رادة حقيقة متعذرة كما في مثل من  
وقف على اولاده ولا ولا له من صلبه وانه بتعدد رادة الحقيقة بتعدد

وجود اولاد له

وأما التعمد عادة وعرفاً فهو ان يكون المعنى الحق في مخرجاً في  
عرف الناس وعاداتهم واتعاظهم ولو كان ممكناً في حد ذاته كقوله  
الذي ان اصح قديم في دار فالتدوين كان بلا شك عزم وضع اعمد  
الا انه بقصد ان لا يدخل في فالتدوين كان على قديمه اوزة على  
الركن وغير ذلك من الاشياء

مل هذا المخط بقصد الحصول

[illegible]

فمنح الودعة بالخصوصة والغرض من ذلك "موضوع" و

١. من حيث كمال الحقيقة والصدق.
٢. من حيث كمال الفائدة والعمارة.
٣. من حيث كمال الجمال والحرارة.
٤. من حيث كمال الكمال.

المادة السابقة وبعدها

( دا بعد اعمال الكلام بهيمن )

راجع المواد ٢٢٥ و ١٥٧٧ و ١٦٩٧

من حيث كمال الكمال على معنى حقيقي او معنوي شامل  
للمادة السابقة ان الكمال ادراك العمل به حقيقة ولا  
مجازاً وحسب له، ومن امثلة ذلك لو اقر رجل نفعه خيراً وباروم  
ديانة القبل في دمه، ثم ظهر المدعى فتنه حياً - فهذا الاقرار هو لا  
يمكن العمل به حقيقة ولا مجازاً

وهذه المادة في بيعة طرية لما سبق من قواعد المتعلقة بعمل  
الكلام وهي مأخوذة عن الاشياء حيث ورد :

« وان تعذرت الحقيقة والمجاز او كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح  
اهل لعدم الامكان، اي مكن اعمال الكلام »

وقد علمت الحقيقة والمجاز ونفي التفسير « او كان اللفظ  
مشتركاً بلا مرجح » فانه اذا كان اللفظ او للكلمة معنيان فلا بد من ترجيح  
احدهما والا فعند تعذر الترجيح تلغى الكلمة وتهدل



فاذا قلت لك انا كفيل لك بثلث الف غرسك في دمه  
 و بعد، صحت کهالتی بحق است لاف وهو مبالغ به لوم یکی تحریر  
 من اصل لاف

و اد کفنت لك صدر ر في باب الكا في الف  
 لا یکن تحریر رید الخ نصفین باب عمل الکا  
 و لاف عند تحریر ثانیة یبصر لاف لاجل کون کاف  
 رید في صدره صدر

و کاف کون کاف  
 من کاف لاف لاف  
 و کاف کون کاف  
 کون کاف کون کاف

عاب شفع لاف لاف  
 بعض لاف لاف لاف  
 من رث فی القوف لاف لاف  
 نضه مهر لاف لاف  
 بعض لاف لاف لاف







امول الموكل او الموكيل المتقيد كبيع مال عري ر . . .  
و ثمن كذا ، ولا يجوز له اخراج ثمنه من حوزة غيره  
١٤٩٥ و ١٤٩٥ كل هذا الامانة على التقييد

وهو التقييد بالامانة فهو . . .  
وتتبعه شور من ذلك وهو فلا . . .  
١٤٩٥ يفتي خبره الاجرة في ر . . .  
وقت معين وحده ثابتة ر . . .

والقول التي يقتضيها هو لا . . .  
البردية التي مدعوها المكش . . .  
ذات ثمن بسط

فمن واحد اس هو لا . . .  
اشترى حصص من تقييد صريح . . .  
الشراء لا يرد المشتري من . . .  
خمين مثلاً

لا بل هذه الجبيل ذاتية لا تستعمل . . .  
ولا لا كرا لا تجعل وام واشترى له بروداً جوة من ذهباً ولم يكن  
فيه غبن فالحش لزمه

كذلك من كان وكسلاً ر . . .  
ومقتضاه المومنة بظاهر عمه

ان عامل الماح . مث وبت له د . وكل له د في المريف  
 لشراء بعض آلات فاشترى في الم . كان مغيراً في د . لان دلالة  
 الة : الحاجة تقيد الاطلاق  
 ولو لم يعين له وقتاً

ولو قال له في الامام الفرامة من عبد الاضحى : اشترى له شاة  
 للفران ، فهو مقيد بالوقت . واني به عد العبدوت القصد ولا يلزم  
 الم لكل شيء

راجع المادتين ٤٨٣ و ٤٨٤ او ٤٨٤ من المجلة

في مادة الم

الوصف في خاصة . هي العا . معتبر

المواد ٣١٠ و ٣٨٠ و ٣٢٠

هو من قواعد الاشياء وقودت في المباحث

١٠ و اراد احدى بيع عرس شرب عرس في المجلس فوسمه : الا  
 بعثك في الم من لانهم عرس . عرس . في الايجاب ويعتبر انما رهم  
 لقراء . و كان العرس عرساً من المجلس فوسمه : عرس . وهو شرب لا  
 يعقد البيع ولا يلغى الوصف

ان الوصف هو من اقسام المريف وحكم المريف المعرفة  
 الصحيحة للمعرف

والوصف كما يكون في الوصف يكون : الم . عرس .

التي تدرك حقيقة الشيء ولا شرة قوت الأسباب المذكورة لانه تمع  
المرء قد يكتسب هذا الشرط كالمشراية ، تنفي كل رد في  
معرفة تلك المشراية وعرفت ان قصدي هو ذلك المعين

ومعنى كان الشرراية والموصوفه في آوشرت اليه ووصفته  
هو قد ادرت حقيقة ما يجزى من خبره وعلمك هو يده وحالات التي  
احد باهم من الاواب وغيره الا علة في لا يركب عالم من  
الصفات الطيبة الخاتمة

وقد يكتسب مسرأ الى درس شوب في المجلس هـ  
لا يكتسب من شوب في شوب هو المولود حقيقة في شي  
كوت شوب في حصة من الخاتمة في وصفته ما شوب وهم وكن  
قوي ياتى حصة لا ظهر لاول في قوله بطول من معرفة التي من  
لا يكتسب من شوب في شوب هو المولود حصة لا يكتسب  
في شوب في شوب لا يكتسب من شوب في شوب  
وربما يكتسب من شوب في شوب هو المولود حصة لا يكتسب  
في شوب في شوب لا يكتسب من شوب في شوب

في شوب في شوب لا يكتسب من شوب في شوب  
في شوب في شوب لا يكتسب من شوب في شوب  
في شوب في شوب لا يكتسب من شوب في شوب  
في شوب في شوب لا يكتسب من شوب في شوب

لا بد من اتحاد الجنس

والجنس

والجنس

والجنس

مثلاً: ورد في

وقال بعتك هذا حجر

هاتماً، فاذا كان

هاتماً

في جنس

هاتماً في

هاتماً

هاتماً

هاتماً

هاتماً

هاتماً

هاتماً

المشار إليه

هاتماً

هاتماً

لا يكون للتسمية

في جواب

في جواب

في جواب

ت

ص

هل

فأقول بل هو كان مقراً بذلك

فأقول بل هو كان مقراً بذلك

قد اقر بمصداق السؤال

فأقول بل هو كان مقراً بذلك

جب الخاطب الى قول نعم

كان مقراً

فأقول بل هو كان مقراً بذلك

دعوى المدعي وسأل المدعي عليه

فأقول بل هو كان مقراً بذلك

فأقول بل هو كان مقراً بذلك

فأقول بل هو كان مقراً بذلك



ماده السابعة " و "

لا ينسب الى ساكن قبل . ولكن الكوت في معرض الملاحظة بان

هذه المادة درست سابقا في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في التقابل . في شق " في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في الكوت في معرض الملاحظة . في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

في حاشية " لا ينسب الى . كونه "

.....

— 224 —

و به نام خداوندی که در روز قیامت  
بدین مکتب مقصد رسیده و به نام خداوندی که  
نور هدایت را بر این مکتب تابانیده و به نام خداوندی که  
فرموده است: «وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّكَ»

وہابی مذہب کے مفسرین نے یہ کتابیں لکھی ہیں۔  
 ۱۔ تفسیر القرآن مجید  
 ۲۔ تفسیر احادیث  
 ۳۔ تفسیر شریعت  
 ۴۔ تفسیر عقائد  
 ۵۔ تفسیر اخلاق  
 ۶۔ تفسیر تاریخ  
 ۷۔ تفسیر جغرافیہ  
 ۸۔ تفسیر فہرست  
 ۹۔ تفسیر لغت  
 ۱۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۲۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۳۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۴۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۵۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۶۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۷۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۸۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۰۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۱۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۲۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۳۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۴۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۵۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۶۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۷۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۸۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۹۹۔ تفسیر اصطلاحات  
 ۱۰۰۔ تفسیر اصطلاحات

وَمِنْهُ مَنْ يَفْرَعُ شَيْئًا مِنْهُ وَاحِدًا وَاحِدًا لِيَسْتَحِرَّ وَقَالَ  
لِيَحْرَهُ نِيْسَ سَهْمَةً مِثْلَهُ بِرَأْسِهِ لِيَسْتَحِرَّ فِي سَهْمَةٍ  
فِي الْحَوْرِ بِكَوْنِ بِلَالٍ كَانَهُ فَرَّجَهُ حَرْفَ لَاحِرَةٍ نِيْسَ مِثْلَهُ  
لَا يَكُنْ بِرَأْسِهِ حَوْرٌ فِي مَعْرِضِ رَأْسِهِ فَكَانَ أَفْسُكُونًا هَكَذَا  
فَرَّجَهُ وَقَوْلًا يَدِينُهُ الْمَكْنَى وَبِيْهِ كَمَا زَادَتْ بِحِينَ مِثْلِهِ  
عَبْدُهُ وَعَرَضَ الْقَضَى عَلَيْهِ فَسَكَتَ شَرَّ كَلَامٍ مِنْ بَيْنِ أَيْ كَلَامِهِ  
قَالَ لَا أَحْلِفُ

و حاصلاً : لا بد ان غرسک ، نیکو و سکن و واجب



1. 2. 3. 4. 5.

لاسکوت کلام، وفسر

البيوت في مدينه حجة بن

[illegible]

البيت ولا تني على الزوجة

## المادة الخامسة والعشرون

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

رجع وادى ٤٢ وس ٣ ونه ١٣ و٦٩٥ و ١٦  
 ربيع بـ ١٠ مسر لا صلاح على حقنهم من الامور الدالة بحكم  
 سيده لانه انه هرب لانه عند تعدد الاصلاح على العمل يقوم الظاهر

قوله - لا مخرج من صدق - وقوله - انه صدق من لا مخرج  
الحياة اعمدة روي - بتدليس من ظهور كرجل يحمل سلاحة



قديم ، فتصرفه هذا يدل على رضاه فيسمع من ربه يا خير  
 اخذ لمتري العرس وركبه لي يته فوجده مصداً بداه برجله ،  
 وابقه عنده شرعاً في العمل عليه من ركوب و حمل و بانه او عرسه  
 للسمع ، ثم كمل ذلك رضاه به هو عليه من عيب قديم نعم  
 رصده من لامور نبطة تي لم بصرح به كرك بعينه ، ثم له على  
 الفرس و بعرضه به للسمع و يبعه بعد صلاحه على سبه ، برهانه طهر  
 و لا على رصده رجع منه ثمة و ثمة و ١٠ و ١٧ من تحبه  
 و منه من هم نقل رفق ملك منسمة هي راسم شخص مات  
 و صدر و صرمت به دعوى بل على ما كرهه و هو شهد  
 بكية رحل و برهانه و برهانه و برهانه و برهانه و برهانه  
 عن عبيده و حسن بة و صفق شهر و و و و خلافاً من  
 ذلك و صم ايد امين و و كبل  
 لا يتعد على ساهم معرفة حقيقة مات رحل بعدد و هو  
 قم به ربالاً على حال و تعتمد و سند به في سبانه







المادة سبعون

إشارة الآخرى المهودة كالبيان باللسان

أمواد ١٧٤ و ٤٣٦ و ١٥٨٦ و ١٨٥٢

هذه مادة مرتبطة بـ ستم من جهة ان للاسان في حياته حقاً  
وعليه واجباً ولا بد في استحصاليه لاول وايضاً الثاني من اليبس .  
فالبين الاسية عدد عدم امكان الكلام معتدلة للصورة

وعده مكان الكلام فقصده حقيقة المعجز عن الكلام وذلك  
بآخرى وهو قطع الكلام لآخرى ودمج منه في كل موضع وحب  
آخرى في استحصاليه ويحده وحب عليه واجب بفعلة حيث  
تقررت شرته . معروفة المهودة عدل لاسان تداء بالمشية وهي  
المفوت بـ صورة . في قصص من قصته فـ راته بالاشارة في التخصيص  
من معنى العقوبة

ولا تفل شدة لآخرى لتقدم كلمة شهيد وهي شرط اشارة .  
ولا يقرت ذلك حقه له . ولا يرأس من حق عليه  
وام يبعه وشروء واحرته واستجوره فصحيحت . ومتى وقع  
مهم القاضي سبب مقبول وكان نصي يعرف اشاراته المهودة ويهم  
من صده سله واستجوه بالاشارة ولا يحضر القاضي زجراً محلياً  
تعارف باشارة الآخرى وحركته ويكون الرخص من المعروفين  
في خير وحسن الاحلاق وعلى ساه يستعوب الآخرى

وفي زمان قد حصل من اعم والممارسة بعض خرس يكتبونه  
فر كان الاخر من من يحسن كتابة فكتنه حكمه كتابة غيره من  
سائر البشر

على أن معرفة الكتابة لا تمنع من استعمال اشارته المعهودة وشره  
لأنها تقوم مقام الكلام والكتابة لم تلغ شيئاً من حكم الكلام  
قال في نكتة الحرفي آخر الكتاب في مسائل شتى: في الكتابة  
زيادة يبرهن أن توجد في الإشارة لا قصد بيان في الكتابة معلوم حساً  
وعيداً وفي الإشارة زيادة شرعاً نوحى في الكتابة لأن الأصل الكلام  
في البيان لأنه وضع له والإشارة اقرب إلى الكلام لأن العلم الحاصل  
به حاصل هو مقصود بالتكليم وهو شرته يسده وبراؤه فدارته  
اقرب إلى المطلق من أنزلة الاقلام فستويان ولا يقدح الواحد على الآخر  
وسم أن هذه القاعدة مأخوذة عن الاشبه فقد قل فيه:

لاشارة من لاجرس معتبرة وقائمة منه - سرقة في كل شي - مع  
بيع وتدره ودهن وكرج وطاني وري - قرار وقت من  
وفي مجلة ن لاجرس يوكل منه - لاشارة من يه - معاطي امور  
راجع لاورا ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و

ولا حرم من يكون حرة وبيعة و مائة  
فلا خير لا تعتبر منه ما يتحقق من ثمة فهو لا خير يسمى  
معتقل اللسان

ثلاثة ارجحة والسمو  
قول المترجم بقل مطلقا

1840 11 27

وهذه مادة من نوع حديث كريمة الله من حديث  
الاحمد حبيب بن عمارة في الامور والايام من اجابته  
واسطته قصده ووكه فتضي شدة

كذلك في المحاكم

فقد اذعنني صفتي - ج - في الامور

على ان بشرط ان تكون من لادلاق المدة ، ويجب ان  
تكون هذه المدة صحيحة و محدث قبل كل عام قديم

وکیل داد و بخود ندانی - کون تو جو - نین علی قہار - سب سے  
روستہ - اتھو کا ایشادہ ہو - محل وہم - جیو سلامت - الام

الاعتناء به . وسبقه لأعماله . من أحد - - - - - حالة على  
قوله : وفي هذه الأداة وفي الأداة ١٤٥ ك - - - - - وليس

بلاں ولا جمع وهد قرب مد لآی رفت الحاف من کان الترحمان  
اکثر حطة





## المادة الثالثة والعشرون

لا صحة مع الاحتمال الناشئ عن دليل

فهو اقرار رجل لوارث من ورثته بدين . قال كل في مرض موته لا يصح ،  
 ما لا يصدق باقي الورثة لاحتمال انه قد حرر باقي الورثة . وهو احتمال يؤيده  
 انه بين الذي هو مرض الموت . واما اذا كان الاقرار في حالة الصحة ، فهو حائر .  
 والاحتمال في هذه الصورة هو مذهب محمد بن نوع من يوم لا يرجع فيه الاثر

راجع لمؤد ١١٩٣ و ١٢٠٣ و ١٢١٣ و ١٢٢٣ و ١٢٣٣ و ١٢٤٣ و ١٢٥٣ و ١٢٦٣

و ١٢٧٣

يعني ان الاحتمالات اذا لم تؤيد بدليل تكون نوع من الهم  
 ولا عبء لهم ولا قوة له . واما اذا استندت الاحتمالات الى دليل  
 فلا حجة ضدها . وبصريح حكمها ، لانها تنافي من درجة الهم الى درجة  
 الظن والظن كما علمت معتبر ما لم يظهر خطاه

في المثال الوارد في متن المادة مما يستوجب التسريح فهو ان  
 الرجل مطلق التصرف في ملكه غير انه متى حصل له مرض ، حجر  
 بسبب المرض بحيث يقع من بعض التصرفات في ملكه . وتعلقت  
 اعم له حقوق الورثة والدائنين فالشرع يلوكول اليه المحافظة  
 على جميع الحقوق مع ان مرض الموت من تعديده ضمن شروط  
 حجة

انجم اب اقرار مريض في كتاب لاقرار من مادة ١٥٤٥ الخ

واما احازة نفية الورثة فلا تهم عند حصول مرض الموت للمورث  
وتناق حقهم بالتركة - يخشى من ان يكون لاقتران احد من المورث  
مع غيره من هذا الحق يحرم به الارث - ومتى كان لاحد حق اصبح من  
حقه جازته وسقاطه - وحرة لاقترار من قبلهم تصديق له واستيفاء  
للعوام به

ادلة لزامة التوم

لا عبرة للتوم

الود ١٦١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥

يحيى : انه لا يثبت توم حكم شرعي - متناه - اذا كان لاحد شك  
مطلأ على مقرئ احد - يؤمر شرعاً بجمع هذا الضرر وارائه - بعد  
ذلك الشاك - واما اذا فتح شك كافتقار علقومة لاسان بمحت لا  
لاطلاع منه على مقرئ احد - لا يكون - فله ان يفتي به قد يمكن ان يجمع  
حده - فهو - انك تطلع من شك من مقرئ احد - فله ان يفتي به  
- لا يجوز ان يفتي به لان توم مدعي - لا عبرة له ولا حكم

مكشك لو جاء من يدعي انك تملك ربي شفقة و -  
حق شفقة - وانه وفي ما عليه من يدعي انك تملك ربي - قتال المدي  
مدعي عليه - فله ان يفتي به - فله ان يفتي به - فله ان يفتي به -  
الشفقة فله ان يفتي به - فله ان يفتي به - فله ان يفتي به -



.....  
.....

المودع ١٠٢٠ ر ١١٧

..... - تنوع مثل هو سورة

البيان المنعم ، والتصدق في القضا  
بحكم

.....

.....

.....

.....

.....

.....

والبرهان انه بمعنى الدليل

القياس ر ك ..... في

الفقهاء هو البيئة العدالة التي

.....

في محله في شأن

ولذلك تقول عن السند بينة

اجمع كتاب اقربوك ..... وكتاب القضا من محله



يتمتع من القسم فيحكم عليه بالدعي لا كونه هو حوب لا فخر  
هذه القاعدة لا يعدل عنها في حق حتى لو حلف لدعي لا يحس  
عليه البين او نكل الا يحكم كونه ولا يمس

واعلم ان هذه القاعدة الهامة هي من اعمد في ساحة حق لا  
الرجل الذميمة يدعي اي ذلك الذي هو واحد من رتبة لا حقة  
يتمه الاثبات واما اذا عذر منه من دونه فتمه البين وثنى برحمة  
للدين والسمعة بلحاً انما انما انما انما انما انما انما  
انما عدة خلاصة حديث شريف انما انما انما انما انما  
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
انما على الدعي واليمين بين من كونه

انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الا طلب الخصم في ما عدا ما وضع معه من البين لا يثبت  
ولا تجوز النيابة في البين

### ﴿ ذيل ﴾

سميت بيمين يمين لان العرب كانوا اذا حلفوا وذللم حدهم  
القسم ضرب الحلف بده اليمين في يد خصمه يمينه وسميت  
يمين

الغريبيون اذا قسموا يرفعون يدهم  
واليمين في الجواز لقبه القمرة وقاعدة









دور. ابو حشیر بجسور حصو ویر حصو. حشیر ویر

الورشة ولا الى حصصه

المصحف الشريف والبرهان القاطع في بيان ما فيه من المعاني والآثار  
التي هي كثرها على غيره من الكتب العربية في كل فن من الفنون  
والعلوم والآداب والسياسة والحرب والسلام والدين والدنيا والآخرة  
والأحوال والأشياء كلها من غير أن يكون فيها شيء مما هو عليه

[illegible]

## المادة التاسعة واليتمون

امره موأحد بقراره

راجع مواد ١٥١٣ و ١٥٨٧ و ٧٥٠ و ١٥١٠ و جميع مواد لاقرار  
شفيها وكذا

مألاً أو دعي حقيقي دمة آخر أو قرض على عبده ووجب  
عليه ما اقر به وان لاقرار من خلع اشترعية وقد ورد في الاشهر  
« احصائية عائلة أو قرار أو كمال عن ايمان »

والاقرار مخصوص بعبه في الكتب وورد فيه الحاشية وجمعت  
الاية على قوله « والعقل والقياس يؤيده »

وكن لا بد لاحص صفة لاقرار من ان يكون صريحاً في الفعل  
فالفعل شرط لذلك لا يصح قرار اضمحلال ويجوز دمة توه  
وكذلك يشترط فيه لا اختيار في حرية الرد لا يصح قرار  
الكره ولا المحجور عليه

## المادة العاشر

الاحصاء مع الاستعاضة كن لا ينص احكامه على ان لا ينص

مواد ١٥١٠ او ١٠٢٨ و ٦٥٠ و ١٠٢٨ او ١٠٢٨ او ١٠٢٨  
و ١٧٢٨ و ١٢٢٩ و ١٠٣١

و يرجع اليه من شهادته لا قبل شهادته  
قضي بها في اوله لا يقص حكم بل يرمي شهادته من



قد ثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل

المادة ١٦٣٢

على  
الكل  
الاصل  
في

هذا الدين واجب المأثورة  
اي  
وإن  
تعد  
وبحكمة  
فهم  
نظراً إلى عدم  
قد ثبت فرع مع عدم ثبوت الأصل



أن يوجد عنده . . . . .  
 أخرى . . . . .  
 ملاحظة الشرط . . . . .  
 الموقوف عليه ذلك . . . . .  
 الصلاة ( محيط لمخط

فإن الشرط . . . . .  
 فيكون أن الشرط . . . . .  
 . . . . .  
 توقف عليه . . . . .

وأما التعيين . . . . .  
 مضمون . . . . .  
 الشرط . . . . .  
 ملحوظة . . . . .

### التعاقب

ولا بد في التعاقب . . . . .  
 في . . . . .  
 وأما التعاقب على الاستحالة . . . . .  
 والشرط . . . . .  
 وأما تعاقب . . . . .



منه ما لا يمكن الحصول عليه من غير  
 لو كانك تريد هذا لادعم مني جاءه خاله  
 ... على شرطه مني ... خاله هنا  
 ... ويمكن الحصول ... استقلال ...  
 ... وكما يجب ان يكون الحصول في ...  
 ... وجود حقيقة ... يكون ...  
 ... مني ... على ...  
 الشمس وفي طاعة ... مع ...  
 الحال ولا فائدة للتعاقب

... او ...  
 ... او ...  
 ...  
 ...  
 ...

...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...

واما في قولك

وكانك تريد ... مني جاءه التاجر ...



الشرط وولا ح... ديه لما صح لانه من الشروط تي فيها نفع  
لاحد الشرط... بعد الاماظة

وتن... و... يجوز... خيار الشرط في العقود... كما... في  
المادة... مع... على انه في خيار... ان  
يعقد... هذا صحيح... سواء... بين  
اول... راجح

... فاعل على من شرط على...

... في... ولا...  
... شرع... مع ذلك...  
... من اهل لا...  
... مع...  
والذي في از... لا فسد للمقد...

... هو الشرط... في...  
... والقسم... والحد...  
... عن...ين

... الشرط فاسداً وحصول...  
... الشرط... فاسدين



الشرط بقدر الامكان . ركب مؤنيد صيغة و لازم كما جاء  
في المادتين ٨٣١ و ٨٤

فالمؤنيد هو ان يكون مجزئاً و لا يكون  
معتقاً على حصول شيء و عدم حصوله .  
فلو عدمه فانه وقرن وبيع و كذا .  
شيء لازم كما وقرن انك في كذا .  
و ركب مؤنيد و ركب مؤنيد .  
الشرط بقدر الامكان .  
فالمؤنيد هو ان يكون مجزئاً و لا يكون  
معتقاً على حصول شيء و عدم حصوله .  
فلو عدمه فانه وقرن وبيع و كذا .  
شيء لازم كما وقرن انك في كذا .  
و ركب مؤنيد و ركب مؤنيد .  
الشرط بقدر الامكان .

الشرط بقدر الامكان

مادة الرابعة والاربعون

المواعيد بصور التعاليق تكون لازمة

وهو عمدة ٨٢٠٠٠ لأمكن بذلك نسبة ١٠ كمنه في سنة  
 الأولى ١٠ حتر مدني في سنة ١٢٠٠ حرج - من الحقوق - قلة  
 ٨ و١٠ ارجح ٨٩ و٢٨١ و٩٨٣ و ٢٠٠٠  
 و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠  
 و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠  
 و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠

١٢٠٠ و ١٢٠٠

١٢٠٠

١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠

١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠

لورد الشري حيوان البحر الغريب

١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠

١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠

الخارج

١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠

١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠ و ١٢٠٠

الفضيلة هو: كماله ودرجته في حسن عمله وشره

او مثله

وهذه قاعدة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم

[صحيح] لما عي على آخر عهد له في

ذلك الوقت كان منتهى حسن

حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم

وذلك في ليله من ليالي

يارب الله صلى الله عليه وسلم

وذلك في ليله من ليالي

وذلك في ليله من ليالي

وذلك في ليله من ليالي

وذلك في ليله من ليالي

### استحقاق الزمان

وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم

ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم

لتقل الأعمال كالأمتدادي يمشي لاني

فيطيب له الفضل بالزمان

فهذا الاستاد لم يتفق من ماله ولا عمل يده ، ولكن استحق الذي  
اخذته من لآخر سبب ضمانه قيمة الاشياء التي تسلمها  
قال في الاشياء « قال اصحابنا في باب خييار العيب ان الزيادة  
المفصلة الغير المتولدة من الاصل لا تتبع الرد بل عيب كالكسب والعلة  
وتسليم المشتري ، ولا يضر حصوله له بحجة لانها لم تكن حصة من المبيع  
قله ملككم بالثمن وثمة ملككم بالضمان ومثله يطبق الرابع ، للحديث :  
الخارج بالضمان

## المادة السادسة والثلاثون

الاجور والضمان لا يجتمعان

اجمع اعداد ١٦٧ و ١٨٢ و ٩٦ و ٥٥٥ و ٥٤٦ و ٥٤٨  
 و ٥٥٦ و ٥٥١ و ٥٥٥ و ٥٥٥ و ٥٥٩ و ٦٠٥ و ٦٠٦  
 لا شيء لاجرة فلا حرة لاني رحلاً يصنع الشيء  
 الذي في حرة، لاني احب معية وفي مال او قف او مال صعيه  
 او يكون ان مصداق الاستعمال راجع مادة ٥٥٠ من مجلة  
 كما هو متلوه لا يرمه اجرة لدر و جرة لمادة وغير  
 ذالك لانه في المادة ضمن قيمة لدر و لدره فصح كانه مالك  
 له في تمام المادة بقوة افعال لال لو كانت بيده لرمته قيمتها و في  
 كل واحد من قيمه شيء و هو بطابق له بمحكمة ضارة حراجه  
 و هو فقه



وإذا كان يكون إر... حرم غير دون رضاه - يكون  
 الش... تجوز عن... سروب له لاجرة  
 من سجن جردية إر... من يروت في حدث، أو تجوز بها في  
 محل... ص... ح... من تجوز المحل المأدوم بالركوب  
 إليه... تجوز به في حكم... الذي يدخل ص... حد  
 في... حيث...

... كانت الدنة معدة للاستعمال، وكانت الدنة معدة  
 للاجرة... وف... أو صغير - فترمه لاجرة مع...  
 لصية... وف... من العصب، وأعد للاستعمال من فوات  
 معناه... نهضة... في... من يسرع على الناس

و... كما يكون في... يكون في سواء من الأمور  
 كالتعدي وسواء مما تقرأه في محله  
 ... هذه لاجرة... لا يجتمع... يشترط فيها  
 أن يكون ذلك في محل واحد ومن سب... حد  
 ... لا...  
 ... الذي سبب  
 ...

... دنة... في... أشد

سر من ركوب - بضع فيحتها فلا تترك حركته من هو  
مشتى كما ذكر

ولم تروحدة لمدة بوحدة مسر مشر تعمل  
وذلك من غير طعن وحنف السبب ، او حمله ، كلاً ، و  
الاحرة والضان

من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك

من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك

من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك

من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك  
من ذلك من انحرادى - تترك

واركب معه آخر  
 كذا مع كذا  
 كذا مع كذا

المادة السابعة والثمانون

المراد

وود ١٥١ و ٣١٦ و ٣ و ٢٢ و ٢٢٦ و ١١٢٦  
 و ٢٢ و ٢٢ و ٣٦٩ و ٣٦٩ و ٣ و ١٣٢٧

في ذلك الموضع  
 في ذلك الموضع  
 في ذلك الموضع  
 في ذلك الموضع

في بعضه المنافع

وكانت كانت  
 وكانت كانت  
 وكانت كانت  
 وكانت كانت

وهكذا اجرة الحق و حرة الخرس  
 على انفسه لان الحسن

منه الخطأ، والحسن إنما كان في صلاحته أراحح : ٧٢٣  
 (من النجاة)

سادة ثمانية والثلثون

التمعة على قدر النعمة وشمعة على قدر النعمة

الزمواد ٥٠٦ و ٥٠٨ و ٩٠٣ و ١٣٢

عنه القعدة من القواعد مفرقة التي تتعلق بالسطح أمور لا تارة  
 في الحق وهي ركن الحسن فمرة كان الأسير والحكومات وكل  
 وشرف في وقت غير له درجة خيرة من كرامة يعلم أن المجازاة  
 له أسس مكبر في ركن الكون، وفي الجماعة البشرية من عمل  
 كوفي، خذ من عمل شاعون في شرفه

الجمعة من الأعمال لا ربح في معنى الحيات هذه القعدة في  
 دولة وجماعة أو معمل جمعية احتل الحزم وسدت العوض

كذلك في تحمل البعث والانهيار من بلك ثبات بيان  
 ثمة في هذه القعدة، وعما يشك الكيف لا يبره، وعما به  
 في الحزم، والبعثات حب من من دحبه كلاحره، له سكره  
 دة العبدية في المبرية ذلك في صدور فون السمنة الحبرية وقد  
 (١٠٠)

منه القعدة من القواعد مفرقة التي تتعلق بالسطح أمور لا تارة  
 في الحق وهي ركن الحسن فمرة كان الأسير والحكومات وكل



ووردت في الخبرين المذكورين في الخبرين المذكورين

صلى الامر

في حركات الأمور كقولهم ما كان الأمر

كأنه في حركات الأمور كقولهم ما كان الأمر

لا مرقوم يكن شورعاً به

في حركات الأمور كقولهم ما كان الأمر

ووردت في الخبرين المذكورين في الخبرين المذكورين

في الأمرين المذكورين في الخبرين المذكورين

ووردت في الخبرين المذكورين في الخبرين المذكورين

في الأمرين المذكورين في الخبرين المذكورين

ووردت في الخبرين المذكورين في الخبرين المذكورين

في الأمرين المذكورين في الخبرين المذكورين

ووردت في الخبرين المذكورين في الخبرين المذكورين

في الأمرين المذكورين في الخبرين المذكورين

ووردت في الخبرين المذكورين في الخبرين المذكورين

في الأمرين المذكورين في الخبرين المذكورين

ووردت في الخبرين المذكورين في الخبرين المذكورين

في الأمرين المذكورين في الخبرين المذكورين

ووردت في الخبرين المذكورين في الخبرين المذكورين

في الأمرين المذكورين في الخبرين المذكورين







سبب ایذا سی، موصول ہوگا، ناشی لاصہ، رخ، سبب،  
و سبب، رخ مؤثر، موصول، ہوگا، رخ، مؤثر، سبب،

والتسليم ضمن المباشر

وليس ذلك المسبب

مکمل ہو جائے گی۔ فی حقیقت وہ سب کچھ ہے جس سے  
ہر شخص کے دل میں ایک لمحہ بھی شک نہ ہو۔  
میں نے یہ سب کچھ ہی سب سے پہلے لکھا ہے۔

کہ جو جرم میں مدق یا لاؤنر سے مفتوحہ مرحلے  
سے مدق اور مکینیکل پیمائش کے ساتھ لائنوں کے لئے  
باشور السرقۃ

و من يرمه لخطئه في تسمي لا فمور من  
 كرم شرب لورقة في شرب في شرب  
 في ٧٨٧٨ واث لا في لخطئه في شرب  
 في ٧٨٧٨ هو ملك في شرب

ويستثنى من احكام المادقا المذكورة في  
 من الحكم في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب

### لاشركه الحكم

في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب

في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب  
 في شرب في شرب في شرب



أو وقع حر في محلة فموتت . . . وحذف شرطه . . . الحكمة  
 هذه ادور بحور طبع سرية . . . من طبع في حور كل  
 يرتكب احسن الاحفلافة . . . لانه يكون له . . . شر  
 وغفوة . . . الحور . . . لا يصل اليه . . . بل  
 دون . . . حور . . . لا يصل اليه . . . بل  
 من امر شرعي

هذه امثال على عدم حور خال لما شر

الحاصل انه عدم حور خور شرعي - لا يثبت . . . بل  
 ولا على المنسب

وان في الجوارات الشرعية . . . خلافا . . .  
 بحري على حاله المقيد بحري فيه حكم التقيد . . .  
 اكل ما كولات . . . الا حريم . . .

فيكون "الحور" قد حرم في حمة معينة . . .  
 حور كل مال العبد في حمة لاصح . . .  
 ادن ص حمة المعادة الماسة . . .  
 المال لان لاصح ر لا يصل حق "عبد" . . .  
 فتقيد كل مال عبد . . .

فتكون هذه لمادة مفسرة . . .

القول به ان جميع شروط ضمن المباشر الا في حالة  
الجواز الشرعي فلا يضمن احد لان - ز الشرعي ينسب الضمان

امادة الثانية واشتعلون  
المباشر ضامن وان لم يعتمد

بشرط ان يكون له مال

يعني عند رسم الجواز الشرعي وهو - ز المصنف في شدة الاثام  
لان - ز علة مسبوقة ومعنى برحمة والتألف من مصنف  
انه قل - حق دية الجواز - ز قيمة المصنف - ز من  
الثلف مال الاخير

و - ز ان المصنف له مال  
الا دية المصنف - ز الشرعي - ز لا آفة  
و - ز ان المصنف له مال  
فدية - ز تحب المصنف - ز في المودية به - ز هم المصنف  
والتعهد او مخالفة الجواز

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

وكان من بعد بالعددي وتجاوز الحق الشرعي

... بالكل حال من ...  
 ... وهم وكما هم قديما ...  
 ... وهي اف ...  
 ... من ...  
 ... فاح ...  
 ... من ...  
 ... من ...  
 ... من ...

... لربقة ...

... العجايب ...

... ٢٢ ...

... من ...  
 ... من ...  
 ... من ...  
 ... من ...  
 ... من ...

... من ...  
 ... من ...

و حاشا ايضاً صاحب ... او مرده و مرده فقيه كه ...  
ماذاه ولم يحتط لذلك

مثال عدم الضمان :

لو فسد الماء وبدأت الحية تخرج من تحت الماء  
فلا ضير من صاحبها لا على نفسه ولا على غيره  
فلا ضير من غيره ولا على غيره  
لو كان ذلك في أسون من الماء  
فلا ضير من ذلك ولا على غيره  
لو كان لأحد فرس (شحم) من  
شحمه مات، ولم يطعمه أو لم يمشه  
ما تضرر من ذلك، وكذلك لو  
نطح ثوره أحد أضين

راجع: ۹۲۹ و ۹۳۰ و ۹۳۱ و ۹۳۲

۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰



والأصل أن المال ليس على حيوان من صاحب الحيوان  
أو على من هو في عهده وضمانه

وسكن لا من صاحبه أو من هو في عهده وضمانه  
متعدداً من ماله من ماله في شرح المادة ٩٠٩

وأيضا من ماله من ماله في شرح المادة ٩٠٩  
٩٠٩

الامر بالتصرف في ملك الغير باطل

١٠٧ الفقرة الأخيرة

والأصل أن المال لا يكون له قوة ولا حكم ولا حيز على الأمر  
محمداً بك

والأصل أن المال لا يكون له قوة ولا حكم ولا حيز على الأمر  
للضمان من ماله من ماله في شرح المادة ٩٠٩

والأصل أن المال لا يكون له قوة ولا حكم ولا حيز على الأمر  
في حالة

والأصل أن المال لا يكون له قوة ولا حكم ولا حيز على الأمر  
في حالة

والأصل أن المال لا يكون له قوة ولا حكم ولا حيز على الأمر  
في حالة

وَأَمَّا إِذَا شِئْتَ أَنْ تَجْعَلَ عَلَى الْمَرْبُورِ ثَلَاثَ حُجُورٍ  
فَلَا يَكُونُ حُجْرَةً مَعَهُ إِلَّا مَعْتَقَةً فَتَصِفُهَا  
عَبْرَةً قَدْ سَتَّيْتُ مِنْ ذَلِكَ دَمْعًا بَعْضُ رِفْقَةٍ فِي مَفْرُوعٍ  
وَرَفَاقَةٍ مَتَاعَةٍ وَتَجْهِّزُهُ سَمَةً وَرُؤْيَا مَنِيَّةً فِي نُورَةٍ مُبِينَةٍ وَتَجْهِّزُهُ  
وَكَيْدًا وَنَفَقًا وَتُؤَيِّدُ فِي حَبِّبٍ مَوْجِعٍ حَسْبِي مِنْ وَحْدَةٍ  
فَتَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي مَكْنٍ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا فِي مَكْنٍ  
الْمُتَحَسِّنُ

## المادة السادسة والعشرون

لا اريد الا اعدائي في الدنيا والآخرة

[illegible]

فَوْه يَتَلَف مَاهِ اَوْ مَلِ مَوَكَّه لَا دَرُ مَه بِالْاِتْلَافِ

وکی لا یجوز لہوای و روضی بہ سبب مل وقت بہ سبب

وكان من أجل لا يدخل الساس فيه دوهم فصاحب المدة خيرة  
ان شاء ضمن الساس وان شاء ضمن الموروث كنه جمع على الساس  
وقد يتصرف واحد فيه الاخر بمضروبة

وسم ان هذه المدة مخرودة عن امر محدد حيث قال

«لا يجوز التصرف في .. لغيره بلا .. ولا ولايته»

وكما لا يجوز للمخرج ان يتصرف في مال لا آخر لا يجوز ايضا  
للمشترى ان يتصرف في ثلث مشتركة دون .. شر كنه يتصرف  
وهلكت لزمه الضمان

وقد قيل انه لا يجوز التصرف في .. ولا .. ولا ..

.. على .. لا .. ..

والمخرجة .. وكنه .. ..  
او .. .. في .. ..

وهذا لا يخلل الا .. ..  
فدفعه - لا يضمن - فمع .. ..

فانه .. ..  
الا انه يشار الى كنه .. ..  
.. فقد استحسنوا .. ..

وقد خالف الفقهاء في .. ..

الرعي ولا الملك

فلو ذبح لحروف المذكور عند حصول مرض موته فمعضهم  
قال يضمن وبه ضمه قس لا يضمن لان لدفعة تحصل بذبح الاحني  
كما في ذبح الاجير

واما د مرض الوالد فاخذ الوالد من مال ابيه ثمن علاجه واحرة  
طبيباً ودفعة تدأويه ولا يضمن الوالد لانه يسوق الى ذلك بالادب  
الحاصل من ضرورة والدفع ابيه عمل خبير وعطفة البوة

ومثل ذلك كل امرق ونصرف بماله "والد من مال الوالد الامر  
مثل هذا من الامور ضرورية في حالة عدم تمكن الوالد من عمله

كما لو خط له ثوباً شارب به طبيباً او شترى له قبض صوف  
ولو نفق الورثة الكبر على الصغار ولا وصي لمه فلا ضمان  
على الكار

وكذا ان وحمل ملك دانه فسقط الحمل فمماها ابي رآها في  
الضريق فهكت بعد التحمين لا يضمن بخلاف ما لو حملها ائدة وه  
يضمن

## المادة السابعة والتسعون

لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد الا بسبب شرعي

المُدَّتَيْنِ ٨٩٠ و ٨٩١

وان احده عد عاصاً فيدبره رد منه ان كان متلباً وقيسته ان

كان فيجاء فيه أو هناك . وما كان قد فُتد فبرده عليه

انصهر من هذه المادة ان لاخذ ما يدخل في التصرف الذي ورد

في المادة السابقة . والاما كان من حاجة الى هذه مادة لا التصرف في

ملك الغير بلا اذن ممنوع

ولاذن كما لا يخفى سبب شرعي

والقصد اذ من هذه المادة هو سير القصد من ملك وهو ها

اولاً مصداق شرعي وهو على ما جاء في المادة ٨٨١ :

اخذ مال احد وضبطه دون اذنه

وقول في التوبة هو رتبة يد محقة . ثبات يد مظلة في مال منقوض

محترم قبل النفل . ويرد من ملكه لا تخفية

وعند الآية الثلاثة هو اثبات يد مظلة

ثباً السرقة وهي اخذ مال الغير خفية

ثالثاً الرشوة وهي ما يعطى الحاكم لترويج امرار

رابعاً جميع الاسباب غير المشروعة كالفزل او السهو

واعلم ان هذه القاعدة مأخوذة عن كتاب المجموع

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا يخلو رجلان ولا رجل وحده»

و من ذلك من بحر نقة حده من نوى رده و شهد عيه  
و شهره رمة رده من فئه من ملك لا يصح لا ريم و شهره  
و نوى اخذها

و کذا يدخل في هذه القعدة ما و اخذ بدل الصالح عن حق مدعي به ثم ظهر انه لا يحق له شي عند فعود عليه به دي له مثل ذلك اد دعي عليه حسين درهماً ديّاً على مورته و في الحكمة صالحة على مسعّاتين درهماً عن هذه الدعوى ثم ظهر مدحّين الـ ثـ لدي دي رده كان قد رده ليبت واحد سد يصل وحده و رت ين و قد و ه مود و ه عطفه و تعبد لثلاثين درهماً

و خلاصه ۱۰ د بخور الاسف ۱۰ د جود ۱۰ د لاجر ۱۰ د  
شراب ۱۰ د تمبو ۱۰ د حبه ۱۰ د دین ۱۰ د سب ۱۰ د تری ۱۰  
و کل من عطی شیه ۱۰ د ۱۰ د حب ۱۰ د ۱۰ د شیه ۱۰ د شیه ۱۰ د حب  
۱۰ د حق ۱۰ د تیره ۱۰ د کل من عطی شیه ۱۰ د ۱۰ د حب ۱۰ د ۱۰ د شیه ۱۰ د شیه ۱۰ د حب

## المادة اتمة والنسبون

تبدل - في - الملك مكانه تبدل الدات

المواد ٨٦٩ و ٨٧ و ٨٧١ و ٨٧٤ و ١٢١١ و ١٢١١

هذه المقدمة وردت في شمع حيث قل ان اختلاف الاسباب  
بذلك حذوف ما بين وقت تبدل سبب الملك فتم تبدل الدات  
بشيء سبب رتبة ال موقع وخفيقة، ولكن تبدل سبب  
ملكه - يعتبر كأنه تبدل دات

فقد جر هو سبب ر جمع عن فئة ولكن د تفتت من يد  
الموهوب في حصص حرمة لا يخفى له الرجوع لان تبدل سبب  
الملك جعلها كأنها دات دات

وكذلك ورد سبب الموهوب له شيء من ماله او غير وعما  
فلا يرجع على الواهب

لان تبدل سبب الملك فتم مقام تبدل الدات  
واذا كانت الصكوك من اسبب تبدل تدور كان تبدل الصكوك  
قائمة مقام تبدل الدات وهو كسب على نفسه صكوك كل واحد منها يالف  
لزمه القان

واما اسبب الملك فقد وردت في المادة ١٢٤٨١١ من المجلة وايضا  
في ما تلا ذلك من المواد لدرجة في الفصل المذكور  
ونذكر هذه الاسباب في بي وهي ثلاثة: لاول مثبت

للملك من أصله وهو الاستيلاء.

والثاني: نقل للملك من واحد لآخر كالبيع والهبة

والثالث: الخلافة كملك الراث

فكل من ملك شيئاً لا بد أن يكون ملكه، أحده هذه الأسباب.

فأما أن يستولي عليه، أو يشتريه أو يتهبه أو أمان يرثه

والاستيلاء نوعان:

حقيقي: كمن يضع يده على الشيء.

وحكمي: كمن يهيئ أسباب وضع اليد، كمن يصب شبكة للصيد

فله ما وقع فيها. ووضع اليد على الشيء هو بسببه ذلك الشيء نوعان:

أد وضع يد حقيقي كما لو قبض بيده على متقول وحكمي كمن تصرف

في عقار فتصرفه وضع يد

واعلم أن الاستيلاء إذا كان على مداح سبب الملك وأما إذا كان

على ملك الآخر فهو غصب ولا يسبب التملك

المادة التاسعة والتسعون

من استعجل الشيء قبل إرازه عوقب بمحرمانه

هذه القاعدة وردت هكذا في الأشباه

ووردت في كتب الكفاية على الوجه الآتي:

(من استعجل ما أخره الشرع يحزى برده)

ووردت في زوهر الجواهر من استعجل شيئاً قبل إرازه ولم تكن



المصلحة في ثبوته عوقب بحرمانه ا

وبذلك يفهم ان هذه القاعدة وضعت لعدم ستمجلا ما اخره

النشر لا اذا كان مصلحة في ثبوته فلا يعاقب بحرمانه

هذه قاعدة خلفية وشرعية اما كونها خلقية ففيها امثالا للشباب

نصح وانذار فمن اسرف في شبابه عوقب بحرمان قوة الشباب ونضارته

واما شرعا فمعلوم ان الارث يرث مورثه ويملك بالارث نصيبه من التركة

ولكن لو استعمل هذا بقتل المورث فانه يعاقب فضلا عن القصاص

والسجن بحرمانه من ارثه

وكذلك من اوصى لواحد بشيء بعد وفاته فقتل الموصى له الموصي

تعجلا الموصية - حرم توصية ولا حاجة لاثبات كون القتل كان على

نية تملك الارث والموصى به اذ يكفي ان يكون القتل مما يوجب

العقوبة

واما القتل الذي لا يوجب قصاصا ولا كفارة - فلا يحرم الارث

ولا الوصية

كما لو رأى احد محرمه في حالة الزنى فقتلها فانه لا يحرم ارثها

ومعلوم ان الطلاق يبع الارث ولكن من طلق زوجته في مرض

موته ومات ضمن عدتها فلا ثمره ارثه لانه يعتبر من قبل استعجال

الشيء قبل اوفاه يعني كان يقصد بطلاقها حرمانها ارثه قبل اوان الارث

## قاعدة المنة

من سعى في قرض مائة من حبه فسخه مردود عليه

المود ١٢٤١ و ١٤٧ و ١٦٠١ و ١٦٠٢ و ١٦٠٣

و ١٦٥٨ و ١٦٥٩

عني في الأمان ما عمن ذبوا له أو ذكاته ثم زاد في قرضه  
ما عمله فلا يسمع له ولا تلزمه بل يرد عليه عليه

مثلاً : من باع مائة من آخر ثم جاء يدعي ملكية ذلك المال - فلا  
تقبل دعواه وكسب و كذا الوكالة - لأن ما ضده لم يبيع في موكله  
اعترف منه بملكه ملكية نفسه وكذا لا تلزم دعوى وكيل البيع بالشفعة  
في ذلك المبيع

سئل في مرتين ردت درهم من رجل بمائة شرعياً بشمن  
معلوم، وكتب بذلك منك متضمن كونهما باعنا ما هو حر في ملكهما  
ومطلق تصرفهما الشرعي - والآن تدعين الدار المذكور وقف عليهما  
فهل تسمع دعوتهما

الجواب : لا تسمع دعوتهما المذكورة لأن من سعى في تقض ما  
تم من حبه فسخه مردود عليه

تفريح الجامدي

وأما لو ادعت له وقف مسجد أو مقبرة فسمع «أشياء»  
وكذلك لا تقبل دعوى من راع شئ بالوكالة إذا ادعى بعد البيع

ملكية مبيع نفسه

لا تـ لا - متى صدر منه قرار عين غير دفعه لا يثبت  
بدعيه - لا - لا بدعيه غيره وكالة ولا وصية - لا - نفس  
جميع الدعوى غيره كما يبيع نفسه

وكذا ثبت من كسب في عقد بيع فلا يسهل آذنه ملكية الماع  
لان تمام البيع حصل كماله من سعي نقض ما تنجز من حصة فاعلمه  
مر دود عليه

وكفاية له في يكفل بمشة في ثل مبيع أو يستحقه من حر  
على ان ابيع لا يبيع دعوى نفس في مال التيمم وقت ردعوى  
النفس مع الضرر أو لا يضطرار في مال الداع العقل

لان وجود نفس في لا يولى وعن و حصر و النفس ولا تضطرار  
في الثانية انه هو وحده سبب انقراض البيع عند الدعوى  
وكذلك لا يقع دعوى البيع التمسد والعيب التيمم عند عدم  
علم المشتري عند انعقد

ومثله الرهن من رهن مالا عند آخر مقبل دين معونه لا يقبل  
اقراره ان المال هو شخص آخر بل يجوز على الاداء وتحبب الرهن وتسليمه  
الى المقر له

# فهرست هجائي<sup>(١)</sup>

## لمواضيع الكتاب

(لاية) جهازها من مال ابنيها ١٧٥	[١]
(ابو خنيقة) ٢٣	(الآمر) ضمائه وعدمه ٢١
(ابو يوسف) ٥٢	(الاب) اختلافه والار في ما يـ
(اتلاف) ٦٣ و ٨٠ و ٩٤ و ٩٦ و ١١١	بولايته ٧٢ اتفاقه على ابته
٢١٣ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩	٢٢٦ يمه مال صغيره
على قيصه اتلاف ٦٥	١٤٩ وجهاز الالة ١٧٥
والتصويض ١١٥ والعامل	ضمائه في امره ايه ٢١٢
٢١١ و ٢١٢ و ٢١٦ و ٢١٩	والنفقة ١١٠ وصي جبري
مباشرة اوتسبيا ٢١٧	١٥٨
الوكيل مال الموكل باذنه	(الابحة) ٩٩ و ٩٨ والصمود ٩٨
٢٢٤ لا يجوز للولي	(الابتداء) والقائه ١٥٠ مصوته ١٥١
اتلاف مال الوقف ولا	(الابراء) ٥٦ في البيع ١٤٥ من
الصغير ٢٢٤	الدين ١٤٤ رده ١٤٥ لا
(الاجرة) ٨٠ و ٩١ مسائل فيها ٥٢	دهوي بده ١٤٢
٥٧ و ٨١ و ١٠٠ الآدي	(الابن) ادعائه على ايه في ما يـ
٢٠٥ يلزم فيها الاخلاء	٧٢ اتفاقه على ايه ٢٢٦
١٤٦ لا يتأجر بسات	ضمائن ايه عنه ٢١٢
مقار اجرة سكنى ٨٠	

لما أو سهو ٢٢٨	بيع الدقة ٨٠ الحام ١١٤
(الآخرى) آثاره ١٨٠ إقامة ترجمان	دانة ٢٠٨ ما يبيع أجارة
له ١٨٠ توكيله ١٨١	الدانة عادة ٣٣ أو الكوت
(الاحتكار) ١٠٦	فيها ٧٤ أو الشيوخ الطارىء
(أداء) ٣٨ ما ظنه عليه ١٨٣	١٥٠
(الأدلة) الأربعة ١٠ المتفرعة ٣٩	والآيات ٢٢٩ طرفه ٢٣
(الأدب) ٧٨ و ٢٧٠ و ٢٢٧ في التصرف	(الاجبر) ٢١١
٢٢٤ في التصرف بمسائل	(الاجتهاد) ٨٠ و ٢٦ شرطه ٨٤ لا
الغير ٢٢٥	يقص بئله ٨٣
(الارادة) الحرم ٣٧	(الآخر) لا يجتمع الدين -
(الارث) الاقرار لو ارث ١٩٣ حتى	أجرة) المد بلا استعمال
ثابت ١٨٥ سبب للملك	(الاجتماع) ١٠ و ١٥ و ١٨
٢٣٠ لا يسقط بالاستقاط	(الاحتال) ١٨٤
١٤٢ المتعلقة بك مرض	(الاحكام) الاعتراض عليها ٨٥
الموت ٢٣١	تغيرها ٨٤ و ١٣٠
(اسباب) الملك ٢٣٠	الاحكام الخمسة ٩
(الاسباب) المخففة ٣٨ و ٨٦	(أحمد) بر حسن ٢٤
(الاستاذ) حمله نفسه وعدمه ٢٠٥	(احتماس) ٥٥١
(الاستحسان) ٢١	(الاختلاف) على ساعات العمل ١٣٠
(الاستحقاق) ١٠٦ و ١٢٤ و ١٤٥	(أخذ) لا يؤخذ مال أحد دون
والشيوخ ١٥١	حب ٢٢٧ ما حرم أخذه
	حرم أعطاه ١١٥ المال

(الاستدلال ١٨٦)

(الاصول) مسائل لاصول ٢٧

(استرداد ما يباح على الط ٢٢٨)

(الاضطرار ٩٠) لا يصل

لا ٦٩ و ٥٨ و ٥٥

حق غير ٢

(استعجال) التي ٢٣٠

(الاطلاق) والقييد ١٦٥

(استعمال) الدس حجة ٢٨

(الاطلال) على در ٩

(الاستغلال) ط حرة

أجرة الدابة ١٣٥ و ١٣٦

(الاستط) ٢٦

فيها ١٦٦

(الاستكاف) من الف ٢٠٦

(اعدام الحياة) ١٠٧ و ٣٥

(استيفاء) الحق بالنفس ٩٣

(اعطاء) الحرام منه ١١٦

(الاستيلاء) ٢٣٠

(اعمال) الكلام ١٥٩

(اسقاط) ما يسقط من الحقوق و ١

(الافارب) ولا يهتم على القاصر ١٥٧

(الاقالة) ٥٢

لا يقطع ١٤٣ بعض الشفعة

(الاقتضاء) ٣١

١٦٤

(اشارة) ١٦٩ الاخرى ١٨٠

(اقرار) ٤٩ و ٥٦ و ٧٧ و ٧١ و ١٨٩

(الاشترع) او التصوص ١٢٣

الاخرى بالاشارة ١٨٠

(الاشراف) على مقر النساء ٩٩

اقر به لا يمكن ان يدعيه

(الاصطلاح) ١٦١ و ٢٢

بعد ٢٣٣ اقتصاره على المقر

(الاصل) والبدل ١٤٦ و ١٤٠ و ١٩٦

١٩٢ و ١٩٣ باخط ١٧٨

بالسكوت ١٧٣ بالقتل ١٦٣

والتأويل ٧٩ للجنين ٣٩

والحجر ٧٢ في الاجارة

١٩٧٥

١٧٢ في مرض الموت	(الاهلية) ٣٨ في التولية ٥٤
٧١ و ٨٩ و ١٦٠ لزومه	(الاحباب) والقول ٥١
المقر ١٩٤ المعلق ١٣٢	(لا يصل) دعاء ١٩٠
نفوده ٢٩	و بعد ١٠ من ٤٧
لا كراهة ١١٦ و ١١٥	
١١٥ والمذنب ٩٧	
(الانقضاء) في العقود ط (عقود)	[ب]
(لام) تجبرها اينها من اشياء	(البدل) والاصل ١٤٦ والبيعة ٨١
زوجها وسكوته ١٧٥	(ب) اصل ٥٦ و ٦٣ براءة الدمة
شراؤه ما لايتها بمال زوجها	١٩٠ و ٦٥
١٧٥	(الرهن) ١٨٧ اثبات الرهن ١٨٧
(الامانة) والعازات ١١٨ و ١١٩	(طالان) ٣٢ و ١٤٥ المصون ١٤٤
(الامام) والترجيح ٨٥	[بقا] ١٥١ والابتداء ١٥٠ الثابت
(الامانة) ٥٠ مسائل فيها ٦٤	حكما ٥٩ و ٧٠ ما كان على
(الامر) باجراء الحرام منه ١١٨	ما كان ٥٨
ما تصرف في ملك الغير ٢٠	[البلد] عرف البلد ١٢٠
و ص ٢٠	[البلوغ] ٣٧ ادعاء ١٩١
لامور ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣	[طى] الجواب بها بنعم ١٧ و ١٧٢
(الامضاء) ١٧٨	[البناء] في العلو ١٤٠ عقاقه ٢١٠
(الانتقام) ٩٤	يزعم الملك ١٠٦
١٢٠ في ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣	[لبوليصة] عدم تحديد موعد ١٢٥

- [البئر] حفرها ٣١٠ حفرها في ملكه  
 ٢١٧ سدها ٩٤ والفيان  
 ٢٣ و ٢٠ في الطريق ١٤  
 [بيع] غط - شراء ٨٠ مسائل فيه  
 ٥٣ و ٥٧ و ٢٠ الاب ملك  
 ابنه و"دعوى فيه  
 ٧٣ و ١٤٩ والابر ٥٠  
 اختلاف الموكل والوكيل في  
 ما باع ٧٣ ادعاء امين  
 ٣٣٣ بسماحي ١٤٩ بس  
 ماذا يتبعه ١٢٢ والتسليم  
 ١٤٨ باعه بالوكالة لا يجوز  
 ان يدعيه لنفسه ولا لغيره  
 ٢٣٢ بين التجار وحكم  
 المادة ٣٤ اتبع الحمل امه  
 ١٣٧ تعريفه وشروط فيه  
 ٨٠ التوكيد فيه ٨٧ و ١٩٩  
 حاضر ١٢٠ الحر - منه  
 ١١٦ خيار الروية ١٣٠ اد  
 الاساس باطل ٢٦ والرد  
 بالميب ١٠٥ الشجرة هل  
 تدخل في الشراء ٣٨  
 والشراء مسائل فيها ١١  
 والشراء ٨٠ و ٣٠ المدديات  
 والمكيل - الع ١٣٤ والعيب  
 ١٠٤ و ٧٢ ع اسكودا  
 هو حجر غير امان ١٧٠ في  
 الجماعة ٩ صرورت بيع ١٣٩  
 ناقل للمالك ٢٣٠ والوصف  
 ١٦١  
 «بيع الوفاء» ٥١ ، ١١٣  
 «البيعة» ٢٣ ، ١٩٠ على المدعي  
 ٨٠ ترجيح بيعة الصفة ٦٩  
 [ت]  
 «التابع» تابع ١٣٧ و ١٩٧ لا يفرد  
 ١٣٨ والمتبوع ١٤٨  
 «التابعون» ٢٦  
 «التأويل» ٧٦ و ٧٨  
 «تبدل» الملك ٢٢٩  
 «التبرع» التبرعات  
 ١٥٢ الرجوع ص ١٨٣  
 من مال وقف ١٥٤  
 «التبعة» غط المسؤولية ١٥٥  
 ٢١٢ و



- «تجار» المعروف بـ ١٢٣ «التركية» ١٨٦
- و ١٣٤ «التجارة» ط لعا دات التجارية ١٩  
صحة عارضة ٦٦ المدد بقاوت  
التجارة ١٢٥ «التجاوز» ٥٢
- «التجربة» وعلما ١٦٣ «التجديد» ١٥٣
- «تتكميم» ٥ اعدل ٢٩ و ٥٩ و ٦٩  
و ١٢٣ المادة ١٢٠ «تخلف» ٦٥ المضم ١٨٨
- «التحليل» ٨٦ «التحريج» اصحابه ٢٦  
«التحجير» ٣١ «التدريس» ١٥٤
- «الترجمين» ١٨٠ و ١٨٢ «الترجيح» اصحابه ٢٦
- «التزدد» ١٨٣ «التزكية» اليهود وعلما ١٣١
- «التسبب» ١٥ والصاف ٢٢٠  
و لساخرة ٢١٢ «التسخير» ١٠٦
- «التسجيل» ٨٦ «التصرف» التصرفات ٣٩ و ٥١
- القوية ٩٠ تصرف ذوي  
الولايات ١٥٣ العفار ١٢  
بقيدته تعدية الضرر ١٣٩
- تصرف الشاري مال بيع بعد اطلاعه  
على عيب ١٧٦ والصون ١٢٧
- في مشترك ١٢٧ «تصريح» ٢٨
- «التعجيل» ٢٢٠ «التعمدي» ٢٦٦

«التعب» ٦ و ٧

«التعب» ١٤٨

«التعب» ١٤٩

«التعب» ١٥٠

«التعب» ١٥١

«التعب» ١٥٢

«التعب» ١٥٣

«التعب» والاضلاق ١٥٤

«التعب» ١٥٥

الاميرة ٢١٠

«التعب» والضمان ٢١١

«التعب» ٢١٢

«التعب» ٢١٣

العصب ٢١٤

«التعب» ٢١٥

«التعب» ٢١٦

«التعب» ١٩٤ تعريفه ١٠٣

«التعب» ١٩٥

«التعب» ١٩٦

«التعب» ١٩٧

«التعب» ١٩٨

«التعب» ١٩٩

«التعب» ٢٠٠

«التعب» ٢٠١

«التعب» ٢٠٢

«التعب» ٢٠٣

(ح)

«التعب» ٢٠٤

«التعب» ٢٠٥

«التعب» ٢٠٦

«التعب» ٢٠٧

«التعب» ٢٠٨

«التعب» ٢٠٩

«التعب» ٢١٠

«التعب» ٢١١

«التعب» ٢١٢

«التعب» ٢١٣

(حباية) اقرا الاحرام ١١٠

١٠٦

(الجندي) المأمور ٢١٢

(الخنون) صفة عارضة المطبق

والاستفاضة منه ٧٦ و ٧٧

كذلك عدد ١

(السير) الاثر في توصيه ١٠٠

عنه ٣٩

(جهاز) الابنة من مال ابها ١٧٥

(الجهل) اداء مال عن جهالة ٢٢٨

يكون عذراً ٩٠ و ٢١٢

(الجواب) تصديق للسؤال ١٧١

(الجواز) ٣١٨ المنع ١٠١ الشرعي

ينافي الفان ٢١٧

(الحواء) ٤٠٠

١٠٩٧

[ح]

(الحاجة) ١١١ والضرورة ٩٨

(الحديث) الحديث ١٠٠

(الحكم) ١٠٠

(حبس) الاب للثقة ١٠٠

(الحجة) ١٨٧ اشتمل الناس حجة

١٢٨ تمر بها ١٩٥

والفاصرة ١٩٥

(الحجر) ٨٦ و ٨٧ الاقوال ٧٢ على

اهليه ١٠٠

(الحرام) ١٠٠ و ١١٧

(الحرمان) الاستعجال ٢٣٠

(الحرمه) ١

(حقوق) الله ٣٤ و ١١٥ التي تخط

والتي لا نقط ١٤١ الحياة:

١٠٥ | العامة | ١٥ | ١٥ | ١٥

(الحقبة) والعادة ١٣٣ واما ٢٤ (الحبيرة) في الخط ١٧٩

(42)  $\frac{1}{2} \times 10^3$

[illegible]

الوضعي ٣٣

الحكومة ١٩٢٠ - ١٩٢١  
(الخصم) ١٩٢٠ الوكالة باحصة ١٦١

(١٧٩) و مصاحف ٧٨ و ١٧٩

450 2 12 52

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

«الحكمة» والاجرة على مجهول ١١٤

4. 2. 2

«الحكام» والاجرة على مجهول ١١٤

• جملہ اہل حق و باطل

وهو في البطر. مهر دأ ١٣٨١

١٣٠

4. 7, 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 8

• الحناطة ٢٢

17 (4, 5, 1)

(الحيطان) مسائلها ۹۵

100

• جوان : تہذیب قرار • ۲۴۰ جنایت

م = 4

10

[ 3 ]

• دابة • للحصول او للركوب ٢٠٨

٥٤. شغل أدمة ٧٠ الشهادة

٧٠. والكفالة ١٩٦

المربوط برهن ايقاؤه ١٥٧

والوصية ١٨٦ ايض يقدم

[ ذ ]

«أدمة» ط برائة ٣٢ برامتها اصل

١٩٠ تعريها ٦٣ شغلها ٥٦

١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

[

«أرض المال» في المضاربة ٦٦

«الراشي» عقابه ١١٦

«الراشي» ضمانه وعنده ٢٢٥

«الراهن» والتناقص ٢٣٣

«الراشي» المرجوح ٨٤

«الراشي» عقابه ١١٦

«الربا» ١١٢ و ١١٣

«الربح» استحقاقه ٢٠٥

«الرجحان» ١٨٣

«رجحان» في حاكمه ٩٤ تنا دفع

٢١٢ عن لأمير

«الرجحان» في حاكمه ٩٤

والأمر

«دار» سقطها ١٠١

«دفع» ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

«الدعوى» ١٨٩ ادعى منك لا يجوز

ان يدعيه وفقاً له ٢٣٢

لا نسجم به الا براءه ١٤٣

«دفع» ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

«الدفع» ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

«دفع» ما طئه عليه ١٨٣ الدعوى ١٠

التناقص فيه ١٩٥

«الدلالة» ٧٨ التقيد والدلالة ١٦٧

«الدليل» ١٨٧ الثابت ٦٩ فقدان

٢٩ في الامور الباطنة ١٧٥

١٠٠

«الدية» الافراد لزوماً ١٦٢

«لدين» ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

حالة السب ٣٢٨ الافراد

به ١٧١ الافراد في مرض

الموت ٨٩ سقوطه بالبراء

١٤٤ سقوطه عن الكفيل او

عن الاصيل ١٨١ في سرع

٢٣٥-٢٢٢ صفاته وعنده

٢٢٢-٢٢٣ صفاته وعنده

الدين ٢٢٨ لا يؤخذ مال

٢٢٨-٢٢٩ صفاته وعنده

٢٢٩

٢٢٩-٢٣٠ صفاته وعنده

السفينة كالبولية ١٢٥

١٢٥-١٢٦ صفاته وعنده

١٢٦-١٢٧ صفاته وعنده

١٢٧

١٢٧-١٢٨ صفاته وعنده

١٢٨

١٢٨-١٢٩ صفاته وعنده

١٢٩-١٣٠ صفاته وعنده

١٣٠ (السكنى) حاجاتها ٩٦

١٣٠-١٣١ صفاته وعنده

١٣١

١٣١-١٣٢ صفاته وعنده

١٣٢-١٣٣ صفاته وعنده

١٣٣ (السنة) ١٠٤

١٠٤ (السنة) لا يعود ١٤

- (سب) تبدل السبد ٢٦٦ توقيعه ٧٨  
 قوته ١٠٧  
 (السهو) ٢٢٧  
 اتوكيل به ١٦٧ الدار ١٣٠  
 (السؤال) معار في الجواب ١٧١  
 (السوق) ورواح الاعمال ١٠٤  
 (سيارة) والدفل ١٣٦  
 (السييل) والاحباط له ١١٥  
 [ ش ]  
 (اشارع) واصلاح المجتمع ١٢٣  
 (الشافعي) ٢٤  
 (شاهد) ردت شهادته في خصوص لا  
 نقل فيه بعد ١٤٣ شهادته  
 بالسبد ١٧٧ كادب. ضمانه  
 ٢١٦  
 (الشك) سده ٩٨ و ٨٥ فتحه ٩٨  
 (الشم) ٩٤  
 (شجرة) قطع ٩٥  
 (شر) اهنون الشريف ١٠٩  
 (شراء) ط بيع ١٥٦ مسائل فيه ٥٧  
 استرى نفس يابوت ١٠٠  
 على غير ما وصف ١٧٠  
 الشرائع موصوعة ٣٠ و ٣١  
 (الشرب) مسائل فيه ١٤٩  
 الشرح ١٠٨ تأنيده سي  
 العقود وعدمه ٢٠٥ تمر به  
 ١٩٧ مراعاته قدر الامكان  
 ٢٠٣ المضرب في الوقت ١٥٩  
 المعروف عند التجار ١٣٤  
 (المعلق) بالشرط ١٩٧  
 (الشرح) العادة ٣ والحق ١٨  
 (الشركة) مسائل فيها ٥٣ و ٩١  
 سنة عارضة ٦٦ هدم  
 المشترك ١٣٦  
 (شريعة) والفقه ٩ تسامحها ٨٦  
 وجوب معرفتها ٩١ مزيتها ٤  
 (شريك) اسقاط حق مردده ١٤٣  
 تصرفه في المال المشترك  
 ٢٠ و ٣٥ و ٢٢٥ الحرم  
 ١١٨ ضرره ٨٢

|                               |                                 |
|-------------------------------|---------------------------------|
| ١٥٥ وشهادة الوصي ٣٧           | (شهادة)                         |
| صمان ابيه ٣١٢ ضياء من         |                                 |
| ماه ٩٢ لا يجوز للولي انلاف    |                                 |
| ماه ٢٢                        |                                 |
| (الصفحت) في البيع ١٦٩ الاصلية |                                 |
|                               | تدعى له دعوى النعمة ٢٣٣         |
| (الصكوك) توفيقها ١٨ او ٢٢٩    | (الشك) ٥٤                       |
|                               |                                 |
| «الصناعة» انشأها فيها ١٠٤     | (شهادة) بذكر اقراء ١٧٢ والتزكية |
| [ض]                           |                                 |
|                               | الزور ١١٧ القلب ٢٩              |
|                               |                                 |
|                               | [شهر السلاح] ٩٤                 |
|                               | (الشيوخ) لا سجد                 |
|                               | الاجارة والهبة ١٢٠              |
|                               |                                 |
| ط المباشر والنسب وعنده        | (الصدقة) ١٥٢                    |
| ١٦٦                           | (الصغير) ٣٧ أحرم ماله ٢٠٦ اتفاق |
| الآمر وعنده ٢١١               | الورثة الكبار عليه ٢٢٦ بيع      |
| والانلاف ٢١٩ والاجارة         |                                 |
| ٥٥                            | ١٥٣ - عواه على ابيه في ما       |
| ٢٠٥ والحراج ٢٠٤               | باع ٧٢ سلطان القاصي عليه        |



[illegible]

(عرف) طعادة ١٩٤ الما. خاص

١٢٦ المعني ٢٢، ٢٣، ١٣٤

(المطأ) ١٥٣

(المقو) ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨

(العقاب) ٩ والضان ٩٣

(العقد) لا يتولاه فرق واحد ١٤٨

المقود ١٠٠ مصداقها ١٠

تأثير الشرط وعدمه فيها

٢٠٠ تفسرها المادة ١٢٦

تقسيمها ٣٢، ٣٣

احلاف في حد حصص في

الحجر او قبله ٧٣ ما يطرأ

عليها ٣٢ والمقاصد ٤٧ و ٥٠

(المقل) ٢٧ دلالة ٢٩ مدار

التكليف ٢٢٢

«الملكة» تعريفها ٢١٤

(الععل) الاحلاف في سائر ٢٠

(الغيب) ٢٦ تصرف شئ في مع

ادله عليه ٧١ الرد به ٢٠٥

الرضا به ١٧٧ حقة عارضة

٦٦ يحدث ١٠ في البيع

٥٧ و ١٠٢ و ١٠٤

(عبد) تعليق الاقرار به ١٣٣

[ غ ]

(المصعب) لا تخرجه الاجرة ٢٠٦

(الغن) ٢٣٣ الباحث في المسألة

٨٤ في نفسه ٨٥ في شراء

اليمن ١٢٠

(اغرامات) لاملالك ٢٠٩ العرم

والمن ٢٠٩

(الفرق) والضان ٢٢٣

(النصب) مسائل فيه ١٤٦ و ١٧٦

والضان ١١١ و ١٣٠ و ١٤٦

١٨٨ و ٢١١ و ٢١٩ تعريفه

٢٢٧ و وجوب رد ٢٢٧

ليس مسبب ثلث ٢٣٠

«الغنية» في مرور الزمان ٨٨

[ ف ]

(الفائدة) ١١٣

فرض ادخل رأسه في وعاء ١٠٧

تسبب مراره ٢٢١ شعوس

(الفرع) ظ الأصل

«قتل»

١ أقرسيون ، العادات ، شامرون

(الفصول) ١٠٠

(الفقه) ٩ تعريفه ٤٥

(الفقه) ١٠٠ صدهم ٢٠

(الفقه) ١٢٩ العادات ، العادات ١٢٩

(الوقد) تركه ، معناه ٢٠

[ق]

(القاصر) ١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

٣ ١٠٠ العادات ، العادات ٣

(القاضي) ١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

ما دفع ٧١ لا يحكم لولده

١٣٧ لا يقبل شهادة من رد

شهادته في امر ٤٣ لا يؤخر

الحكم ٢١٦ المرتشي ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

(القانون) ١٠٠ العادات ، العادات ١٣٠ جهله

٩١ والعادات ١١٩ لا يجري

على ما قبله ١٢١

(القبض) في الحية ١٥٠

«القبول» والايجاب ٥١

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

٩٤ قاطع الطريق ١٠٧

قال له بعتك دمي فقتله لزمه

القصاص ٤٦ للزني ٢٣١

مورته او الموصي له بحرم

الارث والوصية ٢٣١

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١١٣ و ٩١ و ٨٧٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

«قصة» ٩٥ و ٢١٠ العادات ١٠٣

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

١٢٣ والعادات ١٢٠

١٠٠ العادات ، العادات ١٠٠

فصل





[illegible]

|                                  |                                 |
|----------------------------------|---------------------------------|
| الموتى امره ٢١٢                  | (المرء) ١٤٣                     |
| البيتة) اكلها للجوع ٩٧           | (السم) والحوازي ١٠٠ و ١٠        |
| [ ن ]                            | (المففعة) ١٣٦ او ٢٠٠ والسدل ٨٠  |
| (رعدة) سدها ٩٦ و ٩٩              | والصان ١٣١ و ٢٠٩ ليست           |
| السب ٣١                          | عذراً ٩٩ والمفسدة ١٠٩           |
| (الزراع) ١٦١                     | (المنهيات) والموجبات ١١٠        |
| (النساء) مع الاطلاع على مقرن ١٨٥ | (المهاياة) ٩٥ و ٢١٠             |
| (النسب) الاقرار به ١٩٥ لا زهير   | (المهر) عشرة دراهم ١٦٢          |
| لتنافس فيه ١٩٥                   | (المواخذة) ٣١١                  |
| (النسبين) ٩٠                     | (المواخير) سدها ١٠٦             |
| (النص) والاحتياط ٨٠ والعرف ١٢٣   | (الموت) يبطل الهبة ١٥٢          |
| و ١٣٤ مراعاته ٩١                 | (الموخر) مسحه الاحارة ٠٠        |
| (المقدم) لا عبرة للعادة ١٢٦      | (المريض عليه) ليس للموصي ان يلا |
| العام ٢١٠                        | ماله ٢٢٤                        |
| (نعم) الاحاب نعماد بنى ١٧١ و ١٧٢ | لمرضى له قتله الموصي يحرمه      |
| (الصحة) والثقة ٢١٠               | لوصية ٢٣١                       |
| (يعقت) بنت ٢١٠                   | لأوكل) اذ اذقه والوكيل ٧٣       |
| (اسفد) مدونة ٦٧                  | (المولى) الرعية له ١٦٣          |
| (النقص) في الحسم والعقل ٩١       | (المولى) ٢١٣                    |

(القتل) ١٢٦

(الأكول) غن اليمين ١٧٦ و ١٧٢ و ١٧٢

(نموذج) البيع بالمادج ١٣٤

(نهر) طمى ٢١٥ وفتح محوى ١١٥

(النوارل) والوافعات ٢٨

«و»

«النية» ٤٨ و ٤٩ التكلم ٧٩

[٥]

«اللمة» مسائل فيها ٥٢ و ٥٣ و ١٣٩

١٦٠ اختلاف الورثة

«اللمة» في حاشية

«اللمة» في حاشية

«اللمة» في حاشية

«اللمة» في حاشية

٢٢٩ والشيوخ الطارىء

١٥٠ والقبض ١٥٠ مافلة

«اللمة» في حاشية

«هدم» ٢١٨ حائط ٩٤ و ١٠٥

«الهدية» ١٥٢

«الهدية» في حاشية

[و]

«الهدية» في حاشية

«الهدية» في حاشية

«الهدية» في حاشية

«الهدية» في حاشية

«الواقعات» والوارل ٢٨

«الواقف» شرطه عدم عزل له ١٥٩

«الواقف» في حاشية

«الواقف» في حاشية

«الوديع» عدم ضمانه في حال ٢٢

«الوديع» مسائل فيها ١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٦

٢١٦ و

«الورق» اصطلاحاً ٢٣

«الورق» الحزم عقابه ١١٦

«الوصاية» والوكالة ٥٣

«الوصف» ٣٢ والشرط المحصر ١٥٩

في الحاضر وفي الغاب ١٦٨

[وصي] شهادته ١٣٦ القاصر ١٥٦

ليس له اتلاف مال الوصي

عنه ٣٣ بحذر



|                                 |                               |
|---------------------------------|-------------------------------|
| توكيل الاخرس ا ح ١٨١            | [الوصية]                      |
| كل                              | ١٥٨                           |
| ياذنه ٢٢٤ بيع مسأله             | ١٥٨                           |
| ١٦٦ اختلاصه والموكل             | ١٥٨                           |
| ٧٣ يتسلم المبيع ١٤٨             | من اوصى له بجزء الوصية ٢٣١    |
| ١٥٨                             | للجنين ١٣٩ للحولي ١٦٣         |
| ١٥٨                             | [الوعد ٢٠٣]                   |
| ٢٣٢ عرله ١٥٨                    | [الوقوف] اضافة احداث الى اقرب |
| [الولاية] على العامة ١٥٣ الخاصة | اوقائه ٧١ تعاقب الاقارب       |
| ٢٢٤                             | به ١٣٢                        |
| ١٥٨                             | [الوقف عليه ١٦٠]              |
| ١٥٨                             | يمكن ان يدعيه وفقاً عليه      |
| ١٥٨                             | و يدعيه وفقاً للمسجد ٢٢٣      |
| ١٥٨                             | على اثنين ١٣٩ لا تبرع فيه     |
| ١٥٨                             | ١٥٤ وضمان المنفعة ١٠١ على     |
| ١٥٨                             | ٢٠٦ ايس للولي اتلاف ماله      |
| ١٥٨                             | وكالتها ط وكيل ٢٣ و ٨٦ و ٩١   |
| ١٥٨                             | ظالمها ١٥١ ابن تلزم ١٥٨       |
| ١٥٨                             | بيع ٨٧ لتصرف ٢٢٥              |

# اصلاح الفاظ المطعي

صواب

مطر غلط

صفحة

|                       |                  |    |     |
|-----------------------|------------------|----|-----|
| ان هذه الشريعة من حيث | الشرعية ككل      | ٧  | ٥   |
| معدوم                 | معلوم            | ١٥ | ٢١  |
| يجوز                  | لا يجوز          | ١٢ | ٢٩  |
| رائدة فيجب حذرها      | فان كان حرمها لا | ١٤ | ٩٠  |
| لا يعمل بها           | يعمل بها         | ٧  | ١١٤ |
| يقتضيه                | يتبين            | ١٦ | ١١٥ |
| ١٥٠٤                  | المادة ٢٣        | ١٢ | ١٣٢ |
| تعارض                 | تقدم             | ٢  | ١٣٦ |
| ملك ما                | ملك شيئاً ما     | ٣  | ١٤٠ |
| ٣٣١                   | المادة ٢٣١       | ٤  | ٤   |
| ولا وكيل التاجر       | التاجر           | ١٠ | ١٥٣ |
| ١٠٤١                  | المادة ١٠٤       | ١٢ | ١٦٣ |
| ٧٧٠                   | المادة ١٧        | ١٤ | ١٧٥ |
| ١٠٦١                  | ١٠١١             | ٣  | ١٨٣ |
| هو خلاف اليمين        | هو خلاف          | ٦  |     |
| كما في                | كال              | ٨  | ١٨٩ |
| بع                    | باع              | ٨  | ٢٠٣ |
| من                    | ان               | ١١ | ٢٠٥ |
| السبب                 | السبب            | ٣  | ٢٠٣ |
| أمراً                 | أمراً            | ١٦ | ٢١١ |
|                       |                  | ١٠ | ٢٢٤ |

يراد في اول الصفحة - وان كان الماء نحال لا يدخل  
 الناس به دونه فاصحاب الدابة الخيل ان شاء  
 صحر السحري واداء صحر الدواب ولكجه يرفع على الساتر



## DATE DUE

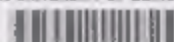
[illegible]

v.1

A.U.B. LIBRARY

CA:349.297:Z21mA.v.1:c.1

زكريا يوسف راجي  
المحاضرات الشرعية، ١٩٢٦-١٩٢٧  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01205256



A.U.B. LIBRARY  
LIBRARY

349.297

Z21mA

v.1 c.1

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT  
LIBRARY

